# كتاب الإغفال

## وهو المسائلُ المصلحةُ من كتاب ( معاني القرآن وإعرابه ) لأبي إسحاق الزجاج
## المتوفى سنة ٣١١ هـ

تأليف العلامة

**أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي**

**المتوفى سنة ٣٧٧ هـ**

**تحقيق**

**د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم**
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية والعربية من جامعة الملك فهد
للبترول والمعادن - الظهران

### ملخص البحث

**هذا العمل هو تحقيق لنص من النصوص اللغوية التراثية ، قائم حول مواضع من كتاب " معاني القرآن وإعرابه " لأبي إسحاق الزجاج . عمد فيه مؤلفه أبو علي الفارسي إلى إصلاح ما وقع في كتاب " معاني القرآن " من أخطاء لغوية .**

**سبقت النص مقدمة موجزة تناولت فيها باختصار التعريف بصاحب الكتاب ( أبي علي الفارسي ) ، وأهم الملامح في هذا الكتاب ، ونسخه الخطية . وقد حاولت جاهداً إظهار نص الكتاب واضحاً سليماً إلى حد أرجو أن يكون مقبولاً فضبطته بالشكل ، وعلقت عليه بحسب ما تدعو إليه الحاجة وتقتضيه عملية تحقيق النصوص من إيضاح ، وتفصيل وتخريج للأقوال والمسائل والشواهد ، والتعريف بما تدعو الحاجة إلى تعريفه ، وكذلك مقابلة مسائله وإرجاعها إلى المصادر الأصلية في هذا الفن .**

**وأرجو بعملي المتواضع هذا أن أكون قد وفقت إلى إظهار نص تراثي مهم بعيداً عن أيدي الباحثين والمختصين فترة طويلة من الزمن - على الرغم مما عانيته من ذلك وصرفت فيه من وقت وجهد - ومعتذراً للإخوة الأفاضل عما قد يكون فيه من قصور . والحمد لله أولاً وآخراً .**

**أَوَّلاً :**

- مقدمة التحقيق .
- ترجمة المؤلف .
- كتاب (الإغفال) موضوعه منهجه أهميته .
- اسم الكتاب ، وزمن تأليفه .

ـ نسخ الكتاب ، ومنهج التحقيق .

## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، أحمده على عظيم مِنَنِهِ ، وسابغ نِعَمِهِ ، حمد الشاكرين ، وأسأله المزيد من فضله . وأُصلي وأُسلم على أشرف خَلْقِه محمدِ بن عبدِ الله ، صلواتُ ربي وسلامه عليه ، وعلى آله وصحابته الكرام البررة ، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد ، فيسرني أن أُقدِّم إلى سدنَة كتاب الله العظيم ، وعشاق لغته الغالية ، هذا الأثر النفيس من آثار سلفِنَا الصالح رضوان الله ورحماتُه عليهم أجمعين ، هؤلاء الأفذاذ الذين بذلوا الغالي والنفيس ، فضربوا الأكباد، وهجروا لذيذَ الرقاد، لصون هذه اللغة العظيمة ، لغة القرآن الكريم ، وحمايتها من الاندثار والأفول ، فكان النتاج آثاراً نفيسةً ، تدل على رسوخ قَدَمٍ ، وعلُو كعبٍ ، وسمو هِمةٍ . فرحِم الله هؤلاء الأعلام ، وأعلى مقامهم في الخالدين .

هذا الأثر هو كتاب (الإغفال) وهو ، (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج) .

أما مؤلفُه (أبو علي الفارسي) فهو علَم مبرز من هؤلاء الأشياخ الذين قل أن يجهلهم طالب علمٍ ، لِما لهم من أيادٍ بيضاء سابغةٍ ، شهد لهم بها القاصي والداني . وقد قيض الله لأبي علي باحثين وأساتذةً أجِلاء قاموا بنفض غبار الزمن عما وصلَ إلينا من مؤلفاته ؛ إذ قد طُبِع إلى اليوم أكثرها ، وتقبلها أهلُ العربية بقبولٍ حسنٍ .

إلا أنني رأيتُ بعض كتبِ أبي علي لا تزالُ رهينةَ أرفف المكتبات ، ورأيتُ كثيراً من أهل العربية يحجِمون عن تحقيقها وإخراجها ، وهي بذلك جديرةٌ ، وله مستوجبة .

ولما صحت عزيمتي في إخراج بعض تلك الكُتُبِ التي غُمِطَتْ أقدارها ، وضرب عنها صفحاً، وجهتُ شطري نحو كُتُبِ أبي علي (رحمه الله) لعلي أكون أحد خَدَمتِها ، فرأيتُ منها كتابين جليلين ، لهما نُسخٌ متوافرةٌ لما يريا النور بعد، وهما ينتظران العناية والاهتمام:

أولهما: كتاب (( الإغفال )) ، وهو موضوع تحقيقنا .

وثانيهما : كتاب (( المسائل الشيرازيات )) . وهذا الكتاب قد قيض الله له أستاذَنَا الفاضلَ الدكتور حسن بن موسى الشاعر ؛ حيث ندب نفسه لإخراجه ، فسح الله في مدته، وسهلَ أمره لإتمامه .

ولما كانت لأبي علي رحمه الله تلك الشهرةُ الذائعةُ بين أهل العربية، وكان كثير من الأساتذة والباحثين قد أفاضوا في الحديث عنه ، وعن حياته العلمية ، ومؤلفاته ، وسائر جوانب حياته ، وعلى رأسهم أستاذي الفاضلُ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في سِفْره النفيس (( أبو علي الفارسي )) ؛ إذ كان وافياً شافياً. أضِف إليه مقدمات المحققين الأفاضل الذين قاموا بنشر كتبه ، وتحدثوا في صدر تحقيقاتهم عنه بإسهابٍ ؛ لهذا سوف أقتضب الحديث عن أبي علي وسيرته فأعطي منها صورةً مقتضبةً لمن أرادها على طرف الثمام .

وإني إذ أحمد الله سبحانه على توفيقه لي في الشروع في تحقيق هذا الكتاب، كلي أملٌ أن يقع عملي هذا موقع الرضا والقبول لدى أهل العربية الخالدة . وقد بذلتُ فيه ما وسعني من جهدٍ ، ولم أضن عليه بوقتٍ أو بحثٍ أو مشورة فإن أصبتُ فيما أسلفْتُ فمن الله سبحانه ، وأسأله أن يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، ومدخراً لي في صالح العمل ، أزدلفُ به إليه يوم الحشر الأكبر ، وإن كنتُ أخطأتُ أو أسأتُ في عملي ، فأستغفر الله العظيم منه ، وأُذكر كل من يقفُ على شيءٍ من

ذلك بقول الإمام الخطابي([١]) (رحمه الله) : (( وكل من عثَر منه على حرفٍ أو معنًى يجب تغييره فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداءِ حق النصيحة فيه ، فإن الإنسان ضعيفٌ لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصِمه الله بتوفيقه، ونحن نسألُ الله ذلك ، ونَرغَب إليه في دركِهِ ، إنه جواد وهوب )) .

والشكر مزجى إلى كل من يقفُ على خطإٍ فيه فيرشدني إليه ، ورحِم الله امرأً أهدى إلي عيوبي . والرجاء موصولٌ لكل من ينظُر فيه أن يخصني بدعوةٍ صالحةٍ بظهر الغيب.

وآخِر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

• • •

## أَبـو عليٍّ الفَارسيُّ :

هو الحسن بن أحمد بن عبدِ الغفار بن سليمان الفارسي الفَسوي النحوي ، أبو علي([٢])، المشهور في العالم اسمه المعروفُ تصنيفُه ورسمه ، أوحد زمانه في علم العربية . من أكابر أئمة النحويين . علتْ منزلتُه بينهم حتى فضله قوم من تلامذته على المبرد . قال فيه أبو طالبٍ العبدي : ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضلُ منه.

ولد أبو علي بمدينة (فسا) من مدن بلاد فارس([٣]) سنة (٢٨٨هـ) ، وتجول في كثير من البلدان ، فقدم بغداد واستوطنها سنة (٣٠٧ هـ)، ورحل إلى الموصل سنة (٣٣٧ هـ)، وفيها لقيه ابن جني ، ثم رحل إلى حلب سنة (٣٤١هـ) ، وأقام بها مدة عند سيف الدولة ، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة البويهي ، وتقدم عنده ، وعلت منزلته وعنه أخذ عضد الدولة النحو حتى قال فيه : أنا غلام أبي علي النحوي الفَسوي في النحو . وله صنف أبو علي كتاب (( الإيضاح )) في النحو ، فلما حمله إليه استقصره عضد الدولة ، وقال له : ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً وإنما يصلُح للصبيان ، فمضى أبو علي وصنف كتاب (( التكملة )) وحملها إليه ، فلما وقف عليها عضد الدولة قال : غضب الشيخُ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو . ثم رحل أبو علي إلى بغداد واستقر فيها إلى أن وافته منيتُه سنة (٣٧٧هـ) ، وقد جاوز التسعين من عمره . رحمه الله رحمةً واسعة .

أخذ أبو علي عن جلةٍ من علماء زمانه ، أشهرهم([٤]) :

أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ) ، وأبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت٣١٦ هـ) ، وأبو بكر بن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١ هـ) ، وأبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، وأبو بكر مبرمان (ت٣٢٥هـ) .

وبرع له تلامذةٌ أجلاء أشهرهم :

أبو الفح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ هـ) ، وأبو طالب العبدي (ت ٤٠٦ هـ) ، وأبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل ( ت ٤١٠ هـ ) ، وعلي بن عبد الله السمسمي (ت٤١٥ هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الربعي ( ت ٤٢٠ هـ ) ، وأبو علي المرزوقي (ت٤٢١ هـ) ، وابن أخته أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي النحوي (ت ٤٢١ هـ) ، وغيرهم([٥]) .

وقد عاصر أبا علي ثلةٌ من العلماء ، كان من أبرزهم :

أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، وأبو سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ) ، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ). رحمهم الله جميعاً .

أما عن آثاره فقد رحلَ أبو علي الفارسي (رحمه الله) عن الدنيا تاركاً لنا ميراثاً عزيزاً غزيـراً ، ومصنفاتٍ عجيبةً حسنةً لم يسبقْ إلى مثلها ، نشير إلى أهمها فيما يلي([٦]):

١ ـ الحجة للقراء السبعة([٧]) .
٢ ـ الإغفال أو (المسائل المصلحة من كتاب إبي إسحاق الزجاج) . وهو موضوع تحقيقنا .
٣ ـ الإيضاح([٨]) .
٤ ـ التكملة([٩]) .
٥ ـ المسائل العسكريات([١٠]) .
٦ ـ المسائل البغداديـات([١١]) .
٧ ـ المسائل العضديـات([١٢]) .
٨ ـ المسائل الحلبـيـات([١٣]) .
٩ ـ المسائل المنـثـورة([١٤]) .
١٠ ـ المسائل البصريات([١٥]) .
١١ ـ المسائل الدمشقية .
١٢ ـ المسائل الكرمانية .
١٣ ـ المسائل الشيرازيات .
١٤ ـ المسائل المجلسيات .
١٥ ـ المسائل الذهبيات .
١٦ ـ المسائل القصرية .
١٧ ـ الهيثيات .
١٨ ـ الأهوازيات .
١٩ ـ العوامل المائة .
٢٠ ـ المقصور والممدود .
٢١ ـ أبيات المعاني .
٢٢ ـ نقض الهاذور ( وهو رد على ابن خالويه في رده على الإغفال الذي قيـل : إنـه سـماه بالهاذور ) .
٢٣ ـ إيضاح الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)([١٦]) .
٢٤ ـ التعليقة على الكتاب([١٧]) .
٢٥ ـ التذكرة ، (وهو كبير في مجلدات) . وغيرها .

أما عن قرض الفارسي للشـعر فيروي لنا تلميذُه ابن جني ( رحمه الله) قـائلاً([١٨]) : (( لـم أسمع لأبي علي شعراً قط، إلى أن دخل إليه في بعض الأيام رجلٌ من الشعراء، فجرى ذِكْـر الشعـر ، فقال أبو علي : إني لأغبطُكُم على قول الشعر ، فإن خاطري لا يواتيني على قولِهِ، مع تحققي للعلـوم التي هي من موارده . فقال له ذلك الرجلُ : فما قلتَ قط شيئاً منه البتةَ ؟ فقال : ما أعهد لي شعراً إلا ثلاثة أبياتٍ قلتُها في الشيب ، وهي قولي :

خَضبتُ الشـيب لما كان عيباً          وخَضب الشيبِ أولى أن يعـَابـَا
ولم أَخْضِب مخَـافَةَ هجرِ خِلٍ          ولاَ عيـْبـاً خَشـِيـتُ ولاَ عِتَابا
ولكِـن المشِيـب بدا ذَمِـيـْمـاً          فَصـيـرتُ الخِـضـاب له عِقَابا

فاستَحسناها وكَتَبنَاها عنه )) .

## كتاب الإغفال (موضوعه ، منهجه ، أهميته):

يعد كتاب (( الإغفال )) صورةً واضحةً لذاك اللون من النشاط النحوي الذي شاع في القرن الرابع الهجري والمتمثل في تعقب النحاة وتتبع بعضهم بعضاً، كما يعد الكتاب صورةً صادقةً لضلاعة أبي علي وتمكنه العلمي وتبحره ، ومن ثَمّ رأينا ابن قاضي شهبة ( رحمه الله) يصفُ كتاب (( الإغفال )) بأنه كتاب نفيس([١٩]) .

- يدور موضوع هذا الكتاب حول مسائل أخذها أبو علي على شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه (( معاني القرآن وإعرابه )) ، فذكر نصها ، وأبدى موضع المؤاخَذَةِ منها ، ثم عرض لها بالتفنيد والرد والإصلاح ،كما أشار في بداية الكتاب حيث قال : (( هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاق الزجاج في إعراب القرآن ، ذَكَرنَاها لِما اقتضتْ عندنا من الإصلاح للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقلُ كلامه في كل مسألةٍ من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته من النسخة التي سمعناها منه فيها ، ثم نُتبِعه بما عندنا فيه ، وبالله التوفيقُ )) .

- تناول أبو علي في الكتاب ما يزيد على مائةِ مسألةٍ . وهي في مجملها قضايا نحويةٌ وصرفيةٌ وصوتيةٌ تناولها أبو علي بالشرح والتحليل . وقد أطنب في بعضها كثيراً بحيث لم يترك زيادةً لمستزيد ، وفي بعضها كان يقتضب القول اقتضاباً بما يوضح موضع الإغفال من كلام الزجاج ، وفي بعضها الآخر نراه يسكُتُ فلا يعقب بشيء بعد ذِكْرِ موضع الإغفال ، ولعله اكتفى بكلامه عنه في مكانٍ آخَر .

- كان من منهج أبي علي في (( الإغفال )) أنه يبتدئُ بِذِكْرِ نص أبي إسحاقَ، وقد يشير إلى مواضع أخرى من ( معاني القرآن وإعرابه ) تكرر فيها كلام أبي إسحاق ، ثم يتْبِع أبو علي ذلك بكلامه مبتَدِئاً بقوله : (( قال أبو علي ))، ثم يأخُذُ بتفنيد رأي أبي إسحاق ، ودحضه بالأدلة والبراهين ، ويصف في بعض الأحيان قوله بالغلط والنسيان ، وأحياناً بالفساد والبعدِ عن قول سيبويه .

- كتاب (( الإغفال )) يصدر عن نزعةِ التقدير التي وقرت في صدر أبي علي لسيبويه ، ومن أجل ذلك هاجم من هاجم كالمبرد والزجاج ، وسالم من سالم كأبي زيدٍ وقُطْرب ، معتبراً في ردِهِ وهجومه ومسالمته ما يرى أنه الحق أولاً وما يبدو من موقفِ المهاجم أو المسالم ثانياً([٢٠]) .

- كتاب (( الإغفال )) يدل دلالةً واضحةً وصادقةً على تفهم أبي علي لكتاب سيبويه ، وعكوفه عليه ، وتعمقه في دراسته ، لذا فقد كان أبو علي يضمن كلامه كثيراً من عبارات سيبويه وأمثلتِهِ ، حتى إنك لتراه يجري على لسانه كأنه يحفظُه عن ظهر قلب ، حتى إن عباراته تداخلت مع نص الكتاب في بعض نسخه([٢١]) .

وكثيراً ما يتكلم بكلام سيبويه ، ويمثل بأمثلته دونما إشارة، فإذا عدتَ إلى الكتاب رأيت الكلام لسيبويه . ولما كان لسيبويه (رحمه الله) المكانة الأولى بين النحاة ، فلا غرابة في أن يجري أبو علي في فلكه . ويرى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح شلبي أن هناك أسباباً خاصة أخرى جعلت أبا علي يقفُ هذا الموقف من إمام النحاة ؛ فكلاهما فارسي ، بل إن قبر سيبويه موجود بشيراز تلك المدينة التي بقي فيها أبو علي قرابة عشرين سنة أيام صباه ، ثم عاد إليها بعد رحلته إلى بغداد واتصاله بعضد الدولة ليقيم فيها عشرين سنة أخرى ، فهذه أربعون عاماً قضاها بجوار ذلك الإمام ، ولعل كل ذلك دافِع لأن يقِفَ أبو علي ذلك الموقف الصلب مدافعاً عن إمام النحاة (سيبويه) ضد معارضيه (رحمهم الله جميعاً)([٢٢]). وأقولُ : بل ربما يكون الدافع الأهم في هذه الحملة التي قادها أبو علي ضد شيخه هو

الخلاف المذهبي بين أبي إسحاق السني ، وأبي علي المعتزلي .

(( لقد قرأ أبو علي (رحمه الله) كتاب سيبويه قراءةً فاحصةً واعيةً ، ووازن نسخه بعضها ببعض ، ورد ما يتَوهم في الكتاب من التدافع ، وصحح مذهبه ، واحتج به ، واحتج له ، ونص على أن القولَ قولُ سيبويه ، وبنى على ما يرويه ، وقاس على ما يحكيه )) ([٢٣]) ، ومن ثَم فإن أبا علي يتعب من يتصدى إلى تحقيق مؤلفاته ، في إرجاع اقتباساته من كلام سيبويه إلى (( الكتاب )) ، لذا فقد تعبتُ في تتبع مسائله في الكتاب ، وأخفقتُ في الوصول إلى بعضها مما حكاه عن سيبويه .

كل هذا في (( الإغفال )) يدل بوضوحٍ على صدق قول أبي حيان التوحيدي في أبي علي و(( الكتاب )) حيث قال([٢٤]): (( وأما أبو علي فأشد تفرداً بالكتاب ، وأشد إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين ، وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيدٍ ، وأطرافاً مما لغيره، وهو متقد بالغيظِ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أولِهِ إلى آخِرِهِ بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته )) .

ومن ثَم رأينا أبا علي يدافع عن سيبويه ، وعن آراء سيبويه، ضد المعترضين وبخاصةٍ المبرد الذي اعترض على سيبويه وخطأه في كتابه المسمى بـ( الغَلَط ) ، ولعل هذا ما جعل الفارسي يعمد إلى الزجاج تلميذ المبرد فيتعقبه في كتابه (( معاني القرآن وإعرابه )) ويرد عليه في هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه، ولعل ذلك أيضاً كان الحامل على مسالمته في الأعم الأغلب لأحمد بن يحيى (ثعلب) خصم المبرد([٢٥]). على أن أبا حيان (رحمه الله) أرجع ذلك إلى أن أبا علي كان محبا للرد على الزجاج وتخطئته، قال : (( لأنه كان مولعاً بذلك ))([٢٦]) .

لقد جاء كتاب (( الإغفال )) شرحاً لكثير من نصوص كتاب سيبويه ، وتطبيقاً للقواعد التي فيه ، فقد رأيتُه حريصاً بشكل كبير على شرح كلام سيبويه أينما مر به ، وكان يعمد ـ في كثير من الأحيان ـ إلى بسط القول في المسائل لأن لها ارتباطاً بكلام سيبويه ، فنراه يقول([٢٧]) : (( ... وإنما شَرحنا هذا لأنها من مسائل الكتاب ، وهذا لفظُ سيبويه، قال : ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله : { هلْ أَدلكُم على تِجارةٍ تُنْجِيكُم من عذابٍ أَليمٍ تُؤْمِنُون باللهِ ورسولِهِ وتُجاهِدون في سبيل اللهِ بِأموالِكُم وأَنْفُسِكُم } ، فلما انقضت الآية قال: { يغْفِر لكُم } )) .

وقد يشرح أبو علي نصاً لسيبويه لا نجده له في كتبه الأخرى، ولا في تعليقته التي وضعها على الكتاب ، وخاصة إذا كان يورد أكثر من رواية لنص سيبويه كما هي عادته في كثير من المواطن ، ومن ذلك ما فعله مع نص سيبويه الذي قال فيه([٢٨]): (( اعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأْتِك يكن كذا ، إنما ارتَفَع على فِعلٍ هذا تفسيره ،كما كان ذلك في قولك : إن زيداً رأيتَه يكُن ذلك ؛ لأنه لا يبتَدأ بعدها الأسماء ثُم يبنَى عليها )) .

قال (أي: سيبويه): (( فإن قلتَ : إن تَأْتِني زيد يقُلْ ذاك ، جاز على قول من قالَ : زيداً ضربتُه ، وهذا موضع ابتداءٍ ـ وفي نسخةٍ أخرى : وليس هذا موضع ابتداءٍ ـ ، ألا ترى أنك لو جِئْتَ بالفاء فقلتَ : إن تأْتِني فَأنَا خير لك ، كان حسناً . وإن لم تَحمِلْه على ذلك رفع ، وجاز في الشعر كقوله :

* ... ... الله يشْكُرها *

ومثل الأول قولُ هِشَامٍ المري :

فَمن نَحن نُؤْمِنْه يبِتْ وهو آمِن        ومن لا نُجِره يمسِ مِنا مفْزَعا ))

فقد تكلم الفارسي على هذا النص (في كلتا روايتيه) بإسهابٍ ، وبين مقصوده فيه .

إن أبا علي يقفُ باقتدارٍ عجيبٍ على دقائق كلام سيبويه ، ونراه (رحمه الله) ينبه على وجود كلامٍ

في كتاب سيبويه يوحي بالتناقض بين موضعٍ وآخَر ، وأنه يجب التنبه إلى ذلك فيتَفَقد ويمحـص فلا يحمل على التناقض ، استمع إليه يقولُ([٢٩]): (( كثير من الكتاب يجب أن يتَفَقد فلا يحملَ على ما يتناقَض . وهو غير قليلٍ )) .

ومن مظاهر عنايته واهتمامه وتفرده بالكتاب أنه قد يجمع لنا ما يخص المسألة من كلام سيبويه المتفرق في كتابه ، ويشير إلى ذلك فيقول([٣٠]) : (( ... فقد نص كما ترى على أن (فَعلْتُ) قد وقـع موقع (أفعلُ) في غير الجزاء ، فإنما غرضه في وقوع هذه الأمثلة بعضِها مكان بعضٍ، ما تقدم حكايتنا له . وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردنَاه من الاتساع في هذه الأمثلة متفرقةٌ في (( الكتاب )) غير مجتمعةٍ، فقِفْ عليها )) .

وإذا لم يكن لسيبويه نص في الموضوع الـــــذي يتحدثُ فيه الفارسي نَص على ذلك فقـال: (( وليس لسيبويه فيه نص )) ([٣١]) .

وربما قوى رأي غير سيبويه عليه ،كما في المسألة السادسةَ عشرةَ حيث أيد رأي الأخفش في أن الألِفَ واللام في (( الرجل )) من قولهم : (( ما يحسن بالرجل مثلك )) زائدةٌ فقال : (( ومذهبه عندي أقوى )) ([٣٢]) .

ـ عرض أبو علي في كتابه هذا كثيراً من المسائل النحوية واللغوية والصرفية، وهذه المسائـلُ في أغلبها مسائلُ اعتمد فيها الزجاج على كلام للخليل وسيبويه ، إلا أنـه فَهمه على غير الوجه الذي فَهمه عليه الفارسي ، ومن هنا كان الطابع العام لهذه المسائل طابعاً نحوياً صرفياً ، وفي القليل كـان تعقبه عليه من جهة التفسير ، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أنك تمضي في الكتاب إلى صفحة (١٠٠) تقريباً فلا تراه يتناول إلا ثلاثَ مسائلَ هي : (لفظ الجلالة وتصريفه) و(إيا) ، و(حروف التهجـي فـي أوائل السور) . وقد اقتضب أبو علي الحديث في بعضها، وأطال في بعضها الآخر واستطرد مستشهداً على كل ما يقول في غالب الأحيان بأقوال سيبويه ، والأئمة من اللغويين أمثال أبـي زيـدٍ وقطـربٍ ، ومستدلاً على ما يقول بأشعار العرب وأمثالهم .

ـ شخصيةُ أبي علي واضحةٌ غاية الوضوح في (( الإغفال )) ، فتراه يصحح ويقوي ، ويخطـئ ويوهن ما يراه وتراه يختار مشيراً إلى الأحب من الآراء إليه فيقولُ : (( والأول أعجب إلينـا )) ، أو يستبعد ما لايراه قوياً فيقول : (( ولا أستحسن هذا )) ([٣٣]) .

ـ كان أبو علي (رحمه الله) يقَدر العلماء الثقات ، بل إنـه يرى وجوب اعتبار ما رووه وإن جاء مخالفاً للعام الشائع ، فتراه يقولُ عن قُطْربٍ في روايته لـ (( إسوار )) بالكسر: (( فأما مـا حكـاه قُطْرب من أنه يقالُ فيه:(( إِسوار )) فهذا الضرب من الأسماء قليلٌ جداً، إلا أن الثقةَ إذا حكى شيئاً لزم قَـبوله. ونظيره قولُهم : الإِعصار... )).

ـ يعمد أبو علي في كثيرٍ من الأحيان إلى استقصاء المعنى في مادةٍ لغويةٍ مـا ، وذِكْـر الكَلِـمِ المصرفة منها ،كما في (شور)([٣٤]) و(آن)([٣٥]) وغيرها .

ـ يشيع في (( الإغفال )) النزعةُ المنطقيةُ الجدليةُ التي اتسم بها أسلوب أبي علي، ومن ثَم فإنك واجد عباراته : (فإن قال قائلٌ ... قيل له) و(فإن قيل : ... قيل) ، و(فإن قلتَ ... فالجواب) مبثوثةً في كل مسألة .

أما الاستطراد والخروج عن موضوع المسألة المعتَرض عليها فأمر واضح أيضاً ، ولذلك رأينـاه يقولُ في غير مكان : (( وهذا شيء قد عرض في المسألة ثم عدنا إليها )) ([٣٦]).

ـ يجمع أبو علي بعض المسائل مع بعضها لمناسبة بينها ، ومن ثَم فإن بعـض الآيـات يتقـدم

ذكرها عن مكانها الحقيقي في سورتها ، ولا يعيد أبو علي ذكرها في مكانها ، أو أنـه يذكرهـا ويحيل على ما تقدم فيها ،كما حدث في الآية: {ولَنَبلُونكُم بِشَيءٍ مِن الخَوفِ والجوعِ }، وهي الآيـة ( ١٥٥) من سورة البقرة، فقد أوردها الفارسي حين حديثه عن الآية (٣٨) في المسألة الثامنـة ، فـي حين أن هناك آيات أخرى متقدمة عليها جاءت بعدها ، كما ذكر في هذا المكان أيضاً قولـه تعـالى : { لَتُبلَوُن في أَموالِكُم وأَنْفُسِكُم } وهي الآية (١٨٦) من سورة آل عمران ، وقولـه : { ليبلُـونكُم الله بِشَيءٍ مِن الصيدِ } وهي الآية (٩٤) من سورة الأنعام وهكذا ، وقد صنعت فهرساً عاماً للآيات الواردة في الكتاب يمكن من خلاله الوصول إلى مكان أي آية .

ـ يحيلُ الفارسي كثيراً في كتاب (( الإغفال )) إلى بعض كتبه الأخرى وخاصةً كتاب : (( المسائل المشكلة )) المعروف بـ (( البغداديات )) ، على أنه تجدر الإشارةُ أيضاً هنا إلى شيء مهم وهـو أن الفارسي (رحمه الله) قد أحال أيضاً في كتابه (( المسائل المشكِلة )) المعروف بـ (( البغداديات )) إلى كتاب (( الإغفال )) ، وذلك قد أوقع بعض الباحثين في حيرةٍ مـن أمـرهم، هـل كتـاب (( المسائـل المشكِلة )) غير كتاب (( البغداديات )) ؟ أم أنـهما كتاب واحد ؟ وإذا كان كذلك ، فكيف وقعت الإحالةُ في كل كتابٍ منهما على الآخَر ؟

ذهب الدكتور عبد الفتاح شلبي في استنتاجه إلى أنـهما كتابان :

أولهما (( المسائل المشكِلة )) .

وثانيهما (( البغداديـات )) .

ويكون ترتيب تأليفهما مع (( الإغفال )) على النحو التالي : (( المسائل المشكِلة )) أولاً ، ثـم (( الإغفال )) ، ثم
(( المسائل البغداديات ))([٣٧]).

على أن محققَ (( المسائل المشكِلة )) المعروفة بـ (( البغـداديات )) ذهـب إلـى أن كتـاب (( المسائل المشكِلة )) هو نفسه كتاب (( البغداديات )) ، فهما كتاب واحد ، وفسر الإحالة من كل كتابٍ على الآخر بأن كتاب (( المسائل المشكلة )) قد تقدمت بعض مسائله على كتاب (( الإغفال )) فأحـال منه إليها ، وتأخرت بعض مسائله عن (( الإغفال )) فأحال منها إليه، فتكون فترة تأليف (( المسائـل المشكلة )) أطولَ زمناً من (( الإغفال )) ([٣٨]) .

ـ أمـا أهمية الكتاب فتكمن في : تعلقه بكتاب الله تبارك وتعالى ، فقد أقامه على مواضـع مـن كلام شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه (( معاني القرآن وإعرابه )) ، حيث أصـلح مـواطن الخطـأ والإغفال فيه .

ـ ومن أهميته أيضاً : ذِكْره لنصوصٍ من كتبٍ مفقودةٍ لم يصل إلينا منها إلا أسماؤها ، ككتـاب (( الغلط )) وكتاب (( المسائل المشروحة من كتاب سيبويه )) ([٣٩]) كلاهما لأبي العباس المـبرد ، وشرحه لهذه النصوص وردِهِ عليها وإصلاحه لبعض المسائل المشهورة عن أبي العباس المبرد ، ومن ذلك النص الذي جاء عنه في كتاب (( الغلط )) ([٤٠]) الذي نص فيه على جواز نـداء (الـذي) إذا سمي به حيث قال فيه المبرد([٤١]): ((... وقد صار اسماً فخَرج من أن تقولَ فيه: يا أيهـا ، ولكـن تقولُ : يا الذي رأيتـُه ،كما تـقـولُ : يا ألله اغفِر لي )) . ويعقب الفارسي على هـذا النص بقوله ([٤٢]): (( وأظُن أن أبا العباس لم يقطَع بهذا الذي قاله في كتابه المترجم بـ(الغَلَط) ؛ لأن بعض من أخَذَ عنه حكى عنه في هذه المسألة أنه قال : يجب أن ينظَر فيه ، بل لا أشُـك ؛ لأني قرأتُ على أبي بكر بن السـراج في كتابٍ أبي العباس المترجم بـ(المسائل المشروحة من كتاب سيبويه) ما يخالفُ

هذا ، وهذا لفظُ ما قال : فأما قولُ سيبويهِ : إنه إن سمي رجلاً (الرجلُ منطلِقٌ) ناداه فقال : يا الرجلُ منطلِقٌ ، فهو كما قال ؛ لأن هذا ابتداء وخبر سمى بهما رجلاً، ليس أحدهما الاسم دون الآخَر ، والألفُ واللام بهما تَم للاسم كلهِ ، وليستا لـ(الرجل) دون (منطلِقٌ ) )) .

- ومن الكتب التي ذكرها أيضاً كتاب (( التهذيب )) الذي كتبه إملاء من شيخه أبي بكر بن السراج ، ولم أقف على حقيقته .

كما أن بعض النصوص التي نقلها عن ابن السراج أظنها من شرحه على الكتاب([٤٣])، وهو مفقود .

- ذكر لنفسه كتاباً كرره كثيراً بقوله([٤٤]): (( وفي كتابي عن أبي العباس في تفسير هذه الآية ... )) ولم أقف على هذا الكتاب ، أو المقصود به ، والله أعلم .

- ذكر بعض النصوص النادرة عن المازني معترضاً على سيبويه([٤٥]) .

- أشار أبو علي في بعض المواضع إلى نسخ أخرى من كتاب سيبويه فيها بعض زيادات عن غيرها . كما نص على بعض المصادر التي عاد إليها ككتاب (الغلط) للمبرد ، و(النوادر) لأبي زيدٍ وغيرهما .

### اسم الكتاب ، وزمن تأليفه :

اسم الكتاب هو (( الإغفال )) كما هو واضح على مخطوطة الكتاب التركية ، وكما تواترت عليه المصادر التي ترجمت لأبي علي الفارسي ، وأفادت من الكتاب ونقلت عنه . وللكتاب اسم آخر هو : (( المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج )) ، كما هو واضح من نسخة دار الكتب المصرية ، وكما ذكره الفارسي نفسه في بعض كتبه الأخرى([٤٦]) ،كما ذكره في مكان آخر باسم (( مسائل إصلاح الإغفال ))([٤٧]). والأول هو الأشهر . إلا أن وهماً وقع عند بعض المترجمين، فياقوت الحموي بعد أن ذكر الكتاب باسميه للفارسي عاد وذكر له كتاباً باسم (( المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج )) ([٤٨])، ومعنى ذلك أن للفارسي كتابان في المسائل المصلحة أحدهما على الزجاج ، وثانيهما على ابن السراج ، والمعروف أن المسائل التي أصلحها الفارسي هي على شيخه الزجاج ، وهو المسمى بـ (( الإغفال )) .

وفي إنباه الرواة([٤٩]) جاء اسم الكتاب : (( كتاب الإغفال فيما أغفله الزجاجي من المعاني )) ، ولعله من وهم النساخ

وهل هو (الأغفال) بالفتح أو (الإغفال) بالكسر ؟ فهذا ما لم تحدده المصادر، إلا أن الضبط الواضح على مخطوطة (شهيد علي) التركية هو بالكسر ، وسوف أعتمد ما ورد فيها، ولعله الأقرب ، وبخاصة أن أبا علي نفسه قد كرره كثيراً في ثنايا الكتاب ، فقال في مفتتح الكتاب : (( هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزجاج في إعراب القرآن ، ذَكَرناها لِما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقُلُ كلامه في كل مسألةٍ من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته ، من النسخة التي سمعناها منه فيها ، ثُم نُتْبِعه بما عندنا فيه ، وبالله التوفيقُ )) ، ونراه يكرر ذلك كثيراً في المسائل فيقول : (( وهذا موضع الإغفال منها )) ، ويقول : (( موضع الإغفال من هذه المسألة أنه حكى ... )) ([٥٠]) ويقول([٥١]): (( ... ثبت موضع الإغفال من المسألة )) .

ووجهه أنه من باب الإعجام ، فتكون الهمزة للسلب . أما (الأغفال) فهو جمع (غُفْل)، والله أعلم .

أما زمن تأليف (( الإغفال )) فقد كان مبكراً ، وهو من كتب أبي علي الأولى ، وكان ذلك قبل ارتحاله إلى حلب حيث أحال عليه في مسائله (( الحلبيات )) في عدة أماكن([٥٢]) .

ومهما يكن من أمرٍ فإن أبا علي بإصلاح مسائل الإغفال في هذا الوقت المبكر من حياته ، وبتعقبِهِ شيخِهِ الزجاج ـ وهو من هو في مكانته بين العلماء والشيوخ في عصره ـ جعلَ لنفسه شهرةً سبقَتْه إلى حلب حيث بلاطُ سيف الدولة، وإلى شيراز حيث عضد الدولة الذي استدعاه فيما بعد ([٥٣]) .

**عملي في الكتاب ومنهج التحقيق :**

ـ قمتُ بنسخ الكتاب ، ومعارضته بالنسخةِ الأخرى ، وإثباتِ أهم الفروق بين النسختين ، والأسقاط الحاصلة فيهما إن وجِدت ، وجعلتها بين معقوفين مع الإشارة إلى ذلك أحياناً وتركه أحياناً أخرى . وقد وجهتُ أكبر عنايتي لنص الكتاب وإخراجِهِ صحيحاً سليماً قدر المستطاع ، وقُمتُ بضبط أغلب ألفاظِهِ ونصوصِهِ . وقد عانيتُ ـ يعلم الله ـ في قراءة نص الكتاب كثيراً ، ومن الله أرجو الأجر والمثوبةَ ، وأكثر ما أتعبني فيه هو القِسم الساقطُ من النسخة (ص) ، واعتمادي على النسخة (ش) ، وهذه النسخةُ كثيرة الأوهام والأغلاط كما سيأتي شرحه ، فاجتهدتُ قدر الإمكان من أجل الوصول إلى الوجه الصواب في النص ، على أنني أقول : إن هناك بعض المواضع التي ما تزالُ قابلةً للنظر .

ـ أرجعتُ غالب كلام أبي علي إلى مقابله من كلام سيبويه ، وإلى مواضعه من كُتُبِ أبي علي الأخرى .

ـ خرجتُ أقوالَ العلماء والنصوص المنقولةَ عنهم من مصادرها المعتَمدة ، وأشير إلى أنني اعتمدتُ في بعض المصادر كـ(كتاب الشعر لأبي علي) على أكثر من تحقيقٍ ، وأشرتُ في الحواشي إلى أحد التحقيقين ، وتركتُ الإشارةَ إلى الآخَر علامةً عليه ، فليتَنَبه لذلك .

ـ خرجتُ الشواهد والأمثالَ ، وذَكَرتُ نِسبةَ ما ترك أبو علي نسبتَه منها وهو الأغلب فيها .

ـ تتبعتُ القراءاتِ القرآنيةَ التي أشار إليها أبو علي وأحلتُها إلى مصادرها من كتب القراءات السبعيةِ والشاذة وفيما يتعلقُ بالقراءات السبعية فقد كنتُ أُحيلُ القارئَ فيها غالباً إلى ما قاله هو في كتابه (الحجة للقراء السبعة) وكثيراً ما يتفقُ كلامه هنا وهناك مع زيادة تفصيلٍ في أحدهما .

ـ ترجمتُ للرجال المغمورين الذين ورد لهم ذِكْر في الكتاب بما يكشف عن واقعهم ، ويبين حالهم .

ـ صنعتُ فهارس متنوعةً تعين الباحثين على الإفادة من الكتاب .

**نسخ الكتاب المخطوطة :**

وقفتُ على مصورتَين لنسختَين عتيقتَين من هذا الكتاب :

أولاهما : نسخةٌ محفوظةٌ بدار الكتب المصرية برقم (٥٢) تفسير ، وهي نسخةٌ كتبت في القرن السادس الهجري (على وجه التقريب) ، وتقع في ثلاث وعشرين ومائة ورقة ، وهي نسخةٌ صحيحةٌ في الغالب ، قليلةُ التحريف والتصحيف ، ومن ثَم كان اعتمادي عليها أكثر من الثانية ، إلا أن خَرماً وقع في أولها ذهب بلوحة العنوان ، وباللوحة رقم (٣) ، وخَرماً آخر وقع في وسطها في آخر اللوحة (٧٠/أ) ، أقدره بعشر لوحاتٍ ، ذهب فيها ما يقرب من خمس عشرة مسألةً ، وكان اعتمادي في هذا الجزء على النسخة الأخرى ، وقد عانيتُ في قراءته ما عانيتُ كما أشرتُ سابقاً في منهج التحقيق .

تحتوي كل ورقة من أوراق هذه المخطوطة على (٢٦) سطراً ، في كل سطر (١٨) كلمةً تقريباً . وقد رمزتُ لها بالحرف (ص) .

وثانيتهما : نسخةٌ محفوظةٌ بالمكتبة السليمانية باستانبول (مكتبة شهيد علي) برقم : (٢٩٨) ، وهي من مخطوطات القرن السابع الهجري ، حيث انتهى ناسخُها منها سنة (٦٥٤ هـ) .

تقع هذه النسخةُ في جزأين ، عدد أوراقهما (٤٢٥) ورقة ، في الجزء الأول (١٩٦)، وفي الجزء

الثاني (٢٢٩) ورقة ، في كل ورقة (١٣) سطراً ، في كل سطر (١٠) كلماتٍ تقريباً . وكتب في لوحة العنوان من الجزأين : (( في نوبة الفقير إبراهيم بن إيبك بيك )) . وفي لوحة عنوان الجزء الثاني كتب أيضاً بخط حديث : (( ملكه الفقير عيسى المغربي لطف الله به من الشيخ إبراهيم البلبيسي وما قبله بثمانية قروش )) .

والنسخةُ مكتوبة بخط نسخي جميلٍ جداً ، سالمةً من الخروم ، غير أنها مشحونةٌ بالأغلاط والتصحيفات ، ولذلك فقد أغفلتُ منها قدراً جماً لم أر في ذكره والتنبيه عليه فائدةً ، ولم أنبه إلا على ما رأيتُ في الإشارة إليه فائدة . وقد رمزتُ لهذه النسخة بالحرف (ش) .

ومن ثَم فإني اعتمدتُ على النسختين كلتيهما في إثبات النص مع الاتكاء بشكل أكبر على النسخة (ص) ، وإثبات بعض الفوارق التي تؤثر في المعنى فيما بين النسختَين .

- اعتمدتُ في تقسيم الجزَأين على التقسيم الوارد في النسخة (ش) .

وهناك نسختان أخريان بدار الكتب المصرية حديثتان منقولتان عن نسخة دار الكتب المصرية آنفة الذكر ، وهما مليئتان بالأخطاء والأسقاط ، ومن ثم لم ألتفت إليهما لوجود أصلهما ، والحمد لله رب العالمين .

. . .

## نماذج مصورة من مخطوطتي الكتاب

# من كتاب الإغفال

## صنْعةُ أبي علي الفارسي (رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(صلى الله على محمدٍ وآله .

قال أبو علي أحمد بن الحسن بن عبدِ الغفار الفَسوي الفارسي النحوي)([٢]) :

هذه مسائلُ من كتاب أبي إسحاقَ الزجاجِ في إعراب القرآن ، ذَكَرناها لِما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها ، ونحن ننقُلُ كلامه في كل مسألةٍ من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جهته ، من النسخة التي سمِعناها منه فيها ، ثم نُتْبِعه بما عندنا فيه ، وبالله التوفِيقُ .

### المسألة الأولى ([٣])

ذَكَر أبو إسحاقَ اسمَ الله تعالى فقال([٤]):

(( أَكْرَه أن أذْكُر ما قاله النحويون في هذا الاسم تنزيهاً لله تعالى )) ، ثم قال في سورة الحشر([٥]) في قوله تعالى: { هو الله الخَالِقُ البارئُ المصور }: (( جاء في التفسير أنها تسعةٌ وتسعون اسماً، ونحن نُبين إن شاء الله تعالى هذه الأسماء واشتقاقَ ما ينبغي أن يبين منها)) . فبدأ بتفسير هذا الاسم فقال : (( قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن هذا الاسمِ فقال : الأصلُ فيه([٦]) (إلاه)، فأُدخِلَت الألفُ واللام بدلاً من الهمزة . وقال مرةً أخرى : الأصلُ : (لاه)، وأُدخِلَت الألفُ واللام لازمة )) انتهى كلام أبي إسحاقَ .

قال أبو علي :

ما حكاه عن سيبويهِ عن الخليل سهو ، ولم يحكِ سيبويهِ عن الخليل في هذا الاسم أنه (( إلاه )) ، ولا قال : إنه سأله عنه . لكن قال الخليلُ([٧]): إن الألفَ واللام بدلٌ من الهمزة في حد النداء في الباب المترجم بـ(هذا ما ينتصب على المدح أو التعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفاً للأول ، ولا عطفاً عليه) . وأولُ الفَصل([٨]): (( اعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألفُ واللام البتةَ ؛ إلا أنهم قالوا : يا ألله اغْفِر لي )) . وهو فصلٌ طويلٌ في هذا الباب إذا قرأتَه وقفْتَ منه على ما قُلْنَا .

والقولُ الآخَرَ الذي حكاه أبو إسحاقَ فقال : (( وقال مرةً أخرى ... )) ،لم ينسبه سيبويه أيضاً إلى الخليل ، لكن ذكره في حد القَسم في أول بابٍ منه([٩]).

قال أبوعلي: وروي عن ابن عباس في قوله تعالى: { ويذَرك وإلاهتَك }([١٠]) قال : عِبادتَك . فقولنا : (( إلاه )) من هذا كأنه ذو العبادة ، أي : إليه نُوجه ، وبها يقصد ويعتَمد . قال أبو زيدٍ([١١]): تألَه الرجلُ إذا نَسك ، وأنشَد :

سبحن واسترَجعن من تَألهي([١٢])

ونظير هذا في أنه في الأصل اسم حدثٍ ، ثم جرى صفةً للقديم سبحانه قولُنَا : السلام. وفي التنزيل : { السلام المؤمِن المهيمن }([١٣]) فالسلام من سلم كالكلام من كلم([١٤])، والمعنى : ذو السلام ، أي : يسلم من عذابه من لم يستحقه ،كما أن المعنى في الأول : أن العبادةَ تجِب له .

فإن قلتَ : فأجِز الحالَ عنه وتَعلقَ الظرفِ به ،كما يجوز ذلك في المصادر.

فإن ذلك لا يلزم ؛ ألا ترى أنهم أَجروا شيئاً من المصادر واسمِ الفاعل مجرى الأسماء التي لا تُناسِب الفعل ، وذلك قولُهم : (( للهِ درك ))([١٥])، وزيد صاحب عمرٍو ، (فلم يجيزوا إعمالَهما عملَ الفعل وإن كانا في مواضعهما) ([١٦]).

وأما ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم : (( تَأله الرجلُ )) ، فإنه يحتَمِلُ عندي ضربين من التأويل :

يجوز أن يكون كقولهم : تَعبد والتعبد .

ويجوز أن يكون مأخوذاً من الاسم دون المصدر على حد قولك : استَحجر الطين ، واستَنْوقَ الجملُ ، فيكون المعنى : يفعلُ الأفعالَ المقربةَ إلى الإلهِ ، والمستحق بها الثواب .

وتُسمى الشمس إلاهةَ والإلاهةَ ([١٧])، روي لنا عن قُطْربٍ ذلك ، وأنشَد :

تَروحنَا مِن اللعباءِ قَصراً وأَعجلْنَا الإِلاَهةَ أَن تَؤُوبا([١٨])

فكأنهم سموها (( ِإلاَهةَ )) على نحو تعظيمهم لها ، وعبادِتهم إياها . وعن ذلك نهاهم الله تعالى ، وأمرهم بالتوجهِ / في العبادة إليه (جل وعز) دون ما خلَقَه وأَوجده بعد أن لم يكُن ، فقال : { ومِن آياتِهِ الليلُ والنهار والشمس والْقَمر لاَ تَسجدوا ِللشمسِ ولاَ ِللْقَمرِ واسجدوا للهِ الَّذِي خَلَقَهن }([١٩]) .

ويدلك على ما ذَكَرنا من مذهب العرب في تسميتهم الشمس (( ِإلاَهةَ )) ما حكاه أحمد بن يحيى([٢٠]) من أنهم يسمونها (( إلاهةَ )) غير مصروفٍ ، فقرب ذلك أنه منقولٌ ؛ إذ كان مخصوصاً . وأكثر الأسماء المختصة الأعلامِ منقولةٌ نحو([٢١]) : أَسدٍ وزيدٍ ، وما يكثُر تَعداده من ذلك . فكذلك (( إلاهةُ )) ، يكون منقولاً من (( إلاهةٍ )) التي هي العبادةُ ِلما ذَكَرنَا . وأُنْشِد البيتُ :

وَأعجلْنَا ِإلاَهةَ أَن تَؤُوبا

غير مصروفٍ([٢٢])، وبلا ألفٍ ولامٍ .

فهذا معنى (( الإلاهةَ )) في اللغة ، وتفسير ابن عباس ِلمن قرأ : (( وإِلاَهتَك )) .

وقد جاء على هذا الحد غير شيءٍ ؛ قال أبو زيدٍ([٢٣]) : (( لَقِيتُه النَدرى ، وفي الندرى ، وفَينَةً ، والفَينَةَ بعد الفَينَةَ )) . وفي التنزيل : { ولاَ يغُوثَ ويعوقَ ونَسراً }([٢٤]). وقال الشاعر([٢٥]):

أَمَا ودِماءٍ لاَ تَزالُ كَأنها على قُنةِ العزى وِبالنسرِ عنْدما

فهذا مثلُ ما ذكَرنَاه من (( إلاهةَ )) و (( الإلاهةَ )) في دخول لامِ المعرفة الاسم مرةً ، وسقوطِها أخرى .

فأما من قرأ([٢٦]): { ويذَرك وآلِهتَك } فهو جمع (( ِإلاهٍ )) ،كقولك : إزار وآزرةٌ ، وإناء وآنيةٌ.

والمعنى على هذا : أنه كان لفرعون أصنام يعبدها شِيعتُه وأتباعه ، فلما دعاهم موسى ﵇ إلى التوحيد حضوا فرعون عليه وعلى قومه وأغْروه بهم . ويقوي هذه القراءةَ :

{ وجاوزنَا ِببنِي إسرائِيلَ البحر فَأَتَوا علَى قَومٍ يعكُفُون علَى أَصنَامٍ لَهم }([٢٧])، ففي هذا دلالةٌ على تعظيمهم لها وعبادِتهم إياها في ذلك الوقت .

وأما قولُنا : (( الله )) فقد حمله سيبويهِ على ضربين([٢٨]):

أحدهما : أن يكون أصلُ الاسم (( إلاه ))([٢٩])، ففاء الكلمة على هذا همزةٌ ، وعينُها لام، والألفُ ألفُ (فِعالٍ) الزائدةُ واللام هاء .

والقولُ الآخَر: أن يكون أصلُ الاسم (( لاَه )) ، ووزنُه (فَعلٌ) .

فأما إذا قَدرتَ أن الأصلَ (( إلاه )) ([٣٠]) ، فيذهب سيبويه فيه عندي إلى أنه حذِفَت الفاء حذفاً لا على التخفيف القياسي على حد قولك : (( الخَب )) في الخبءِ ، و(( ضو )) في ضوءٍ([

[٣١]) .

فإن قال قائل : ولِم قدره هذا التقدير ؟ وهلا حمله على التقدير القياسي ؛ إذ تقدير ذلك سائغٌ فيه ، غير ممتنع منه والحملُ على القياس أَولى من الحمل على الحذف الذي ليس بقياس ؟

قيل له : إن ذلك لا يخلو من أن يكون على الحذف كما ذهب إليه سيبويه، أو على تخفيف القياس في أنه إذا تحركت الهمزةُ وسكن ما قبلها حذِفَت ، وأُلقِيتْ([٣٢]) حركتُها على الساكن ، فلو كان طَرح الهمزة على هذا الحد دون الحذف ، لما لزم أن يكون منها عِوض؛ لأنها إذا حذِفَت على هذا الحد فهي وإن كانت ملْغاةً من اللفظ مبقاةٌ في النية([٣٣]) ومعاملةٌ معاملةَ المثبتَةِ غيرِ المحذوفة . يدل على ذلك تَركُهم الياء مصححةً في قولهم :

(( جيأَل )) إذا خَففوا فقالوا : (( جيل ))([٣٤]) ، ولو كانت محذوفةً في التقدير كما أنها محذوفةٌ من اللفظ لَلَزم قَلْب الياء أَلِفاً. فلما كانت الياء في نيةِ سكُونٍ لم تُقلَب ،كما قُلِبتْ في (( نابٍ )) ([٣٥]) ونحوِه . ويدل على ذلك تحريكُهم الواو في (( ضوٍ )) وهي طَرفٌ إذا خُففَتْ ، ولو لم تكُن في نيةِ سكونٍ لقُلِبت ياء ، ولم تَثْبتْ آخِراً . ويدل عليه أيضاً تَبيِينُهم للواو في(( نُويٍ )) إذا خَففَ (( نُؤْي )) ، ولولا نيةُ الهمزة لقُلِبتْ ياء وأُدغِمتْ ،كما فُعِلَ في (( مَرمِي )) ([٣٦]) ونحوه ، فكما أن الهمزةَ في هذه المواضع لما كان حذفُها على التخفيف القياسي ،كانت /([٣٧]) منويةً في المعنى ،كذلك لو كان حذفُها في اسم ((الله)) تعالى على هذا الحد ، لَما لَزم أن يكون مِن حذْفها عِوض ؛ لأنها في تقدير الإثبات للأدلة التي ذَكَرناها .

وفي تعويضهم من هذه الهمزة ما عوضوا ما يدل على أن حذْفَها عندهم ليس على حد القياس كـ (( جيلٍ )) في (( جيأَل )) ، ونحوِ ذلك ، بل يدل العِوض منها على أنهم حذَفوها حذْفاً على غيرِ هذا الحد .

فإن قالَ : فما العِوض الذي عوض من هذه الهمزة([٣٨]) لما حذِفَت على الحد الذي ذَكَرتَ ، وما ([٣٩]) الدلالة على كونه عِوضاً ؟

قيلَ : أما العِوض منها فهو الألفُ واللام في قولهم : الله .

وأما الدلالةُ على أنها عِوض فاستجازتُهم لقَطْع الهمزة الموصولة الداخلةِ على لام التعريف في القَسم والنداء وذلك قولُهم : (( أفأَلله لتَفْعلَن )) ، و (( يا أَلله اغْفِر لي ))([٤٠]) ؛ ألا ترى أنها لو كانت غير عِوضٍ لم تَثْبتْ ،كما لم تَثْبتْ في غير هذا الاسم ، فلما قُطِعت هنا واستُجِيز ذلك فيها ، ولم يستَجز في غيرها من الهمزات الموصولة ، عَلِمنَا أن ذلك لمعنًى اختَصتْ به ليس في غيرها . ولا شيء أَولى بذلك المعنى من أن يكون العِوض من الحرف المحذوف الذي هو الفاء .

فإن قال قائلٌ : فما أنكرتَ ألا يكون ذلك المعنى العِوض ، وإنما يكون كَثْرةَ الاستعمال ، فغُير بهذا كما يغَير غيره مما يكْثُر في كلامهم عن حال نظائره وحده ؟

قيلَ : لا يخلو من أن يكون([٤١]) ذلك العِوض ،كما ذَكرناه ، أو يكون كثرةَ الاستعمال، أو يكون لأن الحرفَ ملازم للاسم لا يفارِقُه .

فلو كان كَثرةُ الاستعمال هو الذي أوجب ذلك دون العِوض ، لَلَزِم أن تُقطَع الهمزةُ أيضاً في غير هذا مما يكْثُر استعماله

ولو كان لِلُزومِ الحرفِ ، لَوجب أن تُقطَع همزةُ (( الذي )) للزومها ، ولكثرة استعمالها أيضاً ، ولَلَزم قَطْع هذه الهمزةِ فيما كَثُر استعماله . وهذا فاسد ؛ لأنه قد يكْثُر استعمالُ ما فيه هذه الهمزةُ فلا تُقطَع ، فإذا كان كذلك ثَبتَ أنه للعِوض، وإذا كان للعِوض لم يجز أن يكون حذفُ الهمزة من الاسم

على الحد القياسي ؛ لِما قَدمناه ؛ فلهذا حملَه سيبويه على هذا الوجه دون الوجه الآخَرِ فقال([٤٢]): (( كأن الاسم ـ والله أعلم ـ إلاه ، فلما ُأدخِلَ فيه الألِفُ واللام حذَفُوا الألِفَ وصارت الألِفُ واللام خَلَفاً منها ، فهذا أيضاً مما يقَويه([٤٣]) أن يكون بمنزلة ما هو من نَفْسِ الحرف )) .

فإن قال قائلٌ : أَفَلَيس قد حذِفَت الهمزةُ من (( الناس )) ،كما حذِفَت من هذا الاسم حذفاً ، فهل تقولُ : إنها عِوض منها ،كما أن الألفَ واللام عِوض من الهمزة المحذوفة من اسم (( الله )) ﷻ ؟

قيلَ له : ليس الألِفُ واللام عِوضاً في (( الناس )) كما كانا عوضاً في هذا الاسم ، ولو كانا عِوضاً لفُعِلَ بهما ما فُعِلَ بالهمزة في اسم (( الله )) لما جعِلَت [في] الكلمة التي دخلت عليها عوضاً من الهمزة المحذوفة([٤٤]).

فإن قلتَ : أليس قد قال سيبويهِ بعد الكلام الذي ذكَرتَه له : (( ومثلُ ذاك (أُنَاس) ، فإذا أَدخلْتَ الألِفَ واللام قُلْتَ:الناس))؟

قيلَ : إنه قال هذا ، ومعنى قوله : (( ومثلُ ذاك ُأناس )) أي : مثلُه في حذْفِ الهمزة منه في حال دخُول الألِفِ واللامِ عليه ، لا أنه بدلٌ من المحذوف كما كان في اسم (( الله )) ﷻ بدلاً . ويقوي ذلك ما أنشَده أبو العباس عن أبي عثمان :

إِن المَنَايَا يطلِعـــــــــــــــن على الأُنَاسِ الآمِنينا([٤٥])

فلو كان عوضاً لم يكن ليجتمع مع المعوضِ منه . فإذا حذِفَت الهمزةُ مما لا يكون الألِفُ واللام عِوضاً منه ، كان حذْفُها فيما يثْبتُ أن الألفَ واللام عوض منه أَولى وأَجدر. فتبين من هذا أن الهمزةَ ـ التي هي فاء ـ محذوفةٌ من هذا الاسم .

فإن قال قائلٌ : فما أنكَرتَ أن يكون قَطْع الهمزة في هذا الاسم في الوصل لا لشيءٍ مما ذكَرتَ من العِوض ، وكَثْرةِ الاستعمال ، ولا لِلُزومِ الاسمِ ، ولكن لشيءٍ آخَر غير ذلك كلهِ ؛ وهو أنها همزةٌ مفتوحةٌ وإن كانت موصولةً والهمزاتُ الموصولةُ في أكثر الأمر على ضربين : مكسورةٌ ومضمومةٌ ، فلما خالف هذا ما عليه الجمهور والكثرةَ استُجيز في الوصل قطعها ؛ لمشابهتها بانفتاحها الهمزةَ في (( أحمر )) ونحوه من المقطوعة ، فقُطِعت لمشابهتها إياها في انفتاحها لا لغير ذلك.

قيلَ له : إن كونَها مفتوحةً([٤٦]) لا يوجِب في الوصل قَطْعها وإن شابهتْها في الزيادة والانفتاح ؛ ألا ترى أن الهمزةَ في قولهم : (( ايم [اللهِ] )) ، و (( ايمن الله )) همزةُ وصلٍ ، وأنها مفتوحةٌ مثلَ المصاحِبةِ للام التعريف ، ولم تُقطَع في موضعٍ من مواضع وصلِها كما قُطِعت هذه ، فهذا يدل على أن قطعها ليس لانفتاحها ، ولو كان قَطْعها لانفتاحها لوجب أن تُقطَع في غير هذا الموضع ؛ لدخُول الانفتاح، فلما لم تُقطَع في الحرف الذي ذكَرنَاه وهو (( أيم )) و (( أيمن )) ولم تُقطَع في غير هذا الاسم ، عِلمنَا أن الانفتاح ليس بعلةٍ موجِبةٍ للقطع ، وإذا لم يكن ذلك ثَبتَ ما ذكَرناه من العِوض .

فإن قدرتَه على التخفيف القياسي فكأن الأصلَ (( الإلاه )) ، ثُم خَففْتَ الهمزةَ وما قبلها ساكن فحذَفْتَها وألقَيتَ حركتَها على الساكن ، فاجتمع مِثْلان ، فسكنْتَ الأولَ وأَدغمتَ. وعلى هذا التقدير قولُه ﷻ : { لكِنا هو الله ربي}([٤٧]) إلا أن توجيه الاسم على ما ذهب إليه سيبويه القولُ ؛ لِما ذكرتُ لك .

وذكَر أبو بكرٍ عن أبي العباس أن الكِسائي([٤٨]) أجاز : { بِما ُأنْزليك } في قوله :

{ بِما ُأنْزلَ إِليك }([٤٩]) فأدغَم اللام الأُولى في الثانية ، وشَبهه بقوله : { لكِنا هو الله ربي }. قال أبو العباس([٥٠]) : هذا خطأٌ ؛ لأن ما قبلَ الهمزة من (( لكن أنا )) ساكن ، فإذا خَففْتَ حذَفْتَ فَألْقَيتَ الحركةَ على الساكن . وما قبل الهمزةِ في {ُأنْزِلَ إِليك } متحرك، فإذا خَففْتَ لم يجز الحذفُ ،كما جاز في الأول ، لكن تجعلُ الهمزةَ بين بين([٥١]) ، فإذا لم يجز الحذفُ لم يجز الإدغام لحجز

الحرفِ بين المِثْلين . وهذا الذي قاله أبو العباس ظاهر بين .

فإن قال قائلٌ : تُحذَفُ الهمزةُ حذفاً كما حذفت من (( الناس )) .

قيلَ : أما الخطأُ في التشبيه فحاصلٌ ؛ إذ شبّه بين مختلِفَين من حيثُ شَبه . أما هذا الضرب من الحذف فلا يجوز تسويغُه حتى يتقدمه سماع . ألا ترى أنه لا يجوز حذْفُ الهمزةِ من (( الإباء )) و (( الإياب )) ،كما كان في (( الناس )) وليس كذلك الحذفُ فيما كان من الهمزات ما قبله ساكن ؛ لأن حذْفَ ذاك قياس مطرد مستمر .

فإن قال قائلٌ : أفليس الهمزةُ قد حذِفَت من قولهم : (( ويلمهِ ))([٥٢]) ، وفي قولهم : (( ناس ))([٥٣]) ، وفي اسم (( الله )) ﷻ ، وكل ذلك قد حكاه سيبويه([٥٤])، وذهب إلى حذْفِ الهمزة فيه ، فما أنكرتَ أن يكون حذْفُ الهمزة المبتدَأةِ كثيراً يجوز القياس عليه، ورد غيره إليه . وقد ذهب الخليلُ([٥٥]) إلى حذفِ الهمزةِ من (( أن )) في قولهم : لن يفْعلَ ، وقال : هو (( لا أَن )) ؟

قيلَ له : ليست هذه الحروفُ من الكثرة والسعةِ بحيث يقاس غيرها عليها ، إنما هي حروفٌ كثُر استعمالُها فحذِفَ بعضها ، وعوض من حذْفِهِ . وليست الهمزةُ في الآية إذا حذِفَتْ عند الكِسائي بمعوض منها شيء ، بل يحذَفُ معها

غيرها من الكلام للإدغام ، والقياس / على هذه الحروفِ لا يوجِب حذْفَها ؛ إذ لا عِوض منها ،كما حذِفَت من هذه الحروف لما عوض منها .

فإن قلتَ : فإن [في] قولهم : (( ويلمهِ )) حذْفٌ ، ولم يعوض منه شيء ؟

فإن القياس على هذا القذ([٥٦]) الشاذ غير سائغ ، ولاسيما إذا كان المقيس عليه فيه معنًى أوجبه شيء ليس في المقيس مثلُه ؛ وهو كثرةُ الاستعمال . ألا ترى أنك تقولُ : لا أدر، ولم أُبلْ([٥٧]) فتَحذِفُ لكثرةِ الاستعمال ، ولا تقيس عليه غيره إذا كان متعرياً من المعنى الموجِب في هذا الحذفَ . وكذلك لا تقيس على (( ويلمهِ )) ما في الآية من حذْفِ الهمزة ؛ إذ لا يخلو الحذفُ فيها من أن يكون لكثرة الاستعمال كما ذكرنَا ، أو لأنها همزةٌ مبتدَأةٌ ، فلو كان الحذْفُ لأنها همزةٌ مبتَدأةٌ لوجب حذْفُ كل همزةٍ مبتَدأةٍ ، وذلك ظاهر الفساد . فثبَتَ أنه كما ذكرناه .

ويفْسد حذْفُ هذه الهمزة من جهةٍ أخرى ؛ وهي أنه إذا ساغَ الحذفُ في بعض الأسماء أو الأفعال لكثْرةِ الاستعمال أو الاستثقال ، أو ضربٍ من الضروب ،لم يجز حذْفُ الحروف قياساً عليها ؛ لأنها قَبيلٌ غيرها ونوع سواها ، فحكمه في الحذف غير حكمها ؛ ألا ترى أن الحذفَ لم يجئ في شيءٍ من الحروف إلا في بعض ما كان مضاعفاً نحو: (( رب )) و (( إن )) و (( كأن )) ، ولم يجئ في كل ذلك ، لم نعلمهم حذفوا مِن (( ثم )) ولا (( لعل )) ، وليس (( إلى )) بمضاعفٍ فيجوز ذلك فيه([٥٨]). ولهذا ذهب أهلُ النظَر في العربيةِ([٥٩]) إلى تغليب معنى الاسم على (( مذْ )) لِمكان الحذْفِ ، وتغليبِ معنى الحرف على (( منْذُ )) لتمامها، فلو جاء الحذفُ في الأسماء في نحو ذا لم يجز الحذفُ من الحروف قياساً عليها ؛ لقلةِ الحذفِ من الحروف . ولم نَعلَمِ الحروفَ حذِفَ منها شيء إلا ما ذكرناه، والألِفَ من (( ها )) التي للتنبيه في قولهم : (( هلُم ))([٦٠]) ، وذلك لكثْرةِ استعماله ، وبنائِهِ مع غيره . وليس في الحرفِ الذي في الآية شيء من ذلك ، فتجويز هذا فاسِد في العربيةِ وقياسِها لِما ذكرناه .

فأما ما ذهب إليه الخليلُ في (( لن )) ، فلم يتْبعه في ذلك سيبويه([٦١])، ولا أحد ممن رواه من أصحابِهِ ، وذهبوا كلهم إلى فسادِهِ([٦٢]) .

ويفْسد قياس حذْفِ الهمزة من (( إلى )) على التي في (( ويلِمهِ )) ، وعلى الألف في (( هلُم )) من جهةٍ أخرى وهي : أن هذَين الحرفَين لما ضما إلى الاسمين غيرهما ، وكَثُر استعمالُهما ، صارا كالكلمة الواحدة المتصلة من أجل اللزوم ، والحذْفُ وسائر حروفِ التغيير والاعتلال إلى المتصل أسرع ([٦٣]) ، وفيه أوجد منه إلى المنفصل . فالحذفُ في هذَين الحرفَين يسوغُ ما لا يسوغُ في غيرهما ؛ لِما ذَكَرنَاه من شِدة الاتصال . ويدلك على شدةِ اتصالهما : أنهم اشتقوا منهما وهما مركبان ،كما يشتَق من المفردين ؛ قال أبو زيدٍ([٦٤]): يقالُ : (( هو رجلٌ ويلِمةٌ )) ، والويلِمةُ من الرجال : الداهيةُ .

وقال الأصمعي([٦٥]): إذا قال لك: هلُم ، فقُلْ : لا أَهلُم . فهذا يدل على إجرائهم الكلمتَين في الموضعين مجرى المفرد، فاشْتُق منهما كما اشْتُق من المفرد، فعلى حسبٍ هذا حسن الحذْفُ منهما ،كما يحذَفُ من الكَلِمِ المفردة .

والمفرد والمتصِلُ وما جرى مجراهما يكون فيهما من الحذْفِ ما لا يكون في غيرهما من المنفصل في جميع أبواب العربية ، ألا ترى أنك تُدغِم مثل : مد وفَر ، وما أشْبه ذلك ، لا يكون فيه غير الإدغام([٦٦])، وأنتَ في (( جعل لك )) و (( فَعل لبيد ))([٦٧]) ونحوِ ذلك مخير بين الإدغام والبيان ، فكذلك ما في الآية ، يمتنع الحذفُ من الحرف فيه لأنه منْفَصِلٌ.

فهذه جهةٌ أخرى يمتنع لها الحذفُ من الحرفِ ويضعفُ .

فأما مثلُ: { ولكِن انظُر إِلى الجبل }([٦٨])، و{انْظُر إِلى آثَار رحمةِ اللهِ}([٦٩]) / و{ فَاذْهب أَنْتَ وربك }([٧٠]) . فحذْفُه مطرِد قياسي ، وليس من هذا الباب .

فهذا شيء عرض في هذه المسألة مما يتَعلقُ بها ، ثم نعود إليها :

فأما القولُ الآخَر الذي قاله سيبويهِ في اسم (( الله )) تعالى ، فهو أن الاسم أصلُه (( لاه)) ، وزنُه على هذا (فَعلٌ) ، اللام فاء الفعل ، والألفُ منقلبةٌ عن الحرف الذي هو عين، والهاء لام . والذي دله على ذلك أن بعضهم يقول : (( لَهي أبوك )) ، قال سيبويه([٧١]) : (( فقَلَب العين وجعلَ اللام ساكنةً ؛ إذْ صارت مكان العين ،كما كانت العين ساكنةً، وتركوا آخِر الاسم مفتوحاً ،كما تركوا آخِر (( أَين )) مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكَثْرتِهِ في كلامهم ، فغَيروا إعرابه كما غَيروه ))([٧٢])؛ لظهورها في موضع اللامِ المقلوبةِ إلى موضع العين ، وهي في الوجه الأول زائدةٌ لـ(فِعالٍ) ، غير منقلبةٍ عن شيءٍ ، واللفْظَتان على هذا مختلفتان ، وإن كان في كل واحدةٍ منهما بعض حروف الأخرى .

وذَكَر أبو العباس هذه المسألةَ في كتابه المترجم بـ (( الغَلَط )) ، فقال([٧٣]): (( قال سيبويه فيه : إن تقديره (فِعالٌ) لأنه (( إِلاَه )) ، والألفُ واللام في (( الله )) بدلٌ من الهمزة ، فذلك لزمتَا الاسم مثل : (( أُناس )) و (( الناس ))، ثم قال : إنهم يقولون: (( لَهي أبوك )) في معنى : للهِ أبوك ، فقال : يقَدمون اللام ، ويؤخرون العين )) . قال أبو العباس([٧٤]): (( وهذا نقض ذلك؛ لأنه قال أولاً : إن الألفَ زائدةٌ؛ لأنها ألفُ (فِعال) ، ثم ذَكَر ثانيةً أنها عين الفعل )) .

قال أبو علي : وهذا الذي ذَكَره أبو العباس من أن هذا القولَ نَقْض مغالَطةٌ، وإنما كان يكون نَقْضاً لو قال في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ وتقديرٍ واحدٍ : إنه زيادةٌ ، ثم قال فيها نفسِها : إنها أصلٌ ، فهذا لو قاله في كلمةٍ بهذه الصفة لكان لا محالةَ فاسداً ، كما أن قائلاً لو قال: إن التاء في (( تَرتُب ))([٧٥]) زائدةٌ ، ثم قال : إنها في (( تَرتُب )) أصلٌ ، والكلمةُ لمعنًى واحدٍ من حروفٍ بأعيانها في الكلمة الأُولى ، لكان فاسداً منتَقِضاً ؛ لأنه جعلَ حرفاً واحداً من كلمةٍ واحدةٍ زائداً أصلاً ، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعهما في حرفٍ واحدٍ من كلمةٍ واحدةٍ في تقديرٍ واحدٍ . فلا يستقيم لذلك أن يحكم

بهما عليه .

فأما إذا قدر الكلمةَ مشتَقةً من أصلين مختلفين ، لم يمتنع أن يحكم بحرفٍ فيه أنه أصلٌ ، ويحكم على ذلك الحرفِ أنه زائد ؛ لأن التقدير فيهما مختلفٌ وإن كان اللفظ فيهما متفقاً ؛ ألا ترى أنك تقولُ : مصِير ومصران ومصارين ، و (( مصِير )) مِن صار يصِير ، فتكون الياء من الأولى زائدةً ([٧٦])، ومن الثانية أصلاً ، فلا يمتنع لاتفاقِهما في اللفظ من أن يحكم على هذا بالزيادة ، وعلى هذا بأنه أصلٌ([٧٧]) .

وكذلك (( مسِيلٌ )) إن أخذتَه من سالَ يسِيلُ [كان مفْعِلاً] ([٧٨])، و(( مسِيلٌ )) إن أخَذْتَه من مسلَ([٧٩]) كان (فَعِيلاً) .

وكذلك موأَلةٌ إن جعلتَه (مفْعلة)([٨٠]) مِن وَألَ ، وإن جعلتَه مِن قولهم: (( رجلٌ مألٌ وامرأةٌ مألةٌ )) ([٨١]) ،كان (فَوعلة).

وكذلك (( أُثْفِية )) ، إن أخَذْتَه من قولهم : (( هو يثْفُوه )) ([٨٢])، و (( أُثْفِيةٌ )) إن أخَذْتَه مِن تَأثفْنَا بالمكان([٨٣]) .

وكذلك (( أروى )) ([٨٤]) إن نونْتَه جاز أن يكون (أفْعَل) مثل (( أفْكَل ))([٨٥])، وأن يكون (فَعلى) مثل (( أرطى ))([٨٦])، فإن لم تنونْه كان (فَعلى) والألفُ فيه مثلُ ألفِ حبلى([٨٧]).

وكذلك (( أُربيةٌ )) لأصل الفَخِذِ([٨٨])، إن أخذتَه من الأربِ الذي هو التوفر من قولك: أَربتُ الشيء إذا وفرتَه وقولِهم: (( فلان أريب )) / أرادوا أنه ذو توفرٍ وكمالٍ ، (لأنه عضو له من التوفر والكمال ما ليس لغيره) ([٨٩]) ، وإن أخذْتَه من ربا يربو إذا ارتَفَع؛ لأنه عضو مرتفع في القَصبة والخِلْقة ، فاللفظتان متفقتان ، والمعنيان مختلفان . وهذا كثير جداً ، تتفِقُ الألفاظُ فيه ، وتختلفُ المعاني والتقدير.

فكذلك هذا الاسم الذي نقولُ : (( لهي ))، عند سيبويه يقدره مقلوباً من (لاهٍ) . و(لاه) على هذا الألفُ فيه عين الفعل([٩٠]) غير التي في (( الله )) إذا قدرتَه محذوفاً منه الهمزة التي هي فاء الفعل ، فحكِم بزيادة الألف من غير الموضع الذي حكِم فيه بأنها أصلٌ ، وبأنها أصلٌ من غير الموضع الذي حكِم فيه بأنها زائدةٌ ، فإذا كان كذلك سلِم قولُه من النقض ، ولم يكُن فيه دخَلٌ([٩١]) .

فإن قال قائلٌ : ما تُنكِر أن يكون (( لاه )) في قول من قال : (( لهي أبوك )) هو أيضاً من قولك : (( إلاه )) ، ولا يكون كما قدره سيبويهِ من أن العين ياء ؛ لكن تكون الياء([٩٢]) في (( لهي )) منقلبةً عن الألِفِ الزائدةِ في (( إلاهٍ )) ؟

قيلَ : الذي يمتنع له ذلك ويبعد أن الياء لا تنقلِب عن الألِفِ الزائدةِ على هذا الحد ، إنما تنقلِب([٩٣]) واواً في (( ضوارب )) ، وهمزةً في (( كنائن )) ، وياء في (( دنانير ))، فأما أن تنقلِب ياء على هذا الحد فبعيد ،لم يجئْ في شيءٍ علِمناه .

فإن قلتَ : فقد قالوا : زباني([٩٤]) وطائي ، فأبدلوا الألفَ من ياءين زائدتين ، فكذلك تُبدلُ الياء من الألِفِ الزائدةِ في (( لهي )) .

فالجواب : أن إبدالَهم الألفَ من الياء في (( زباني )) ليس بإبدال ياءٍ من الألفِ ، فيجوز عليه (( لهي )) ، ومن أبدلَ الياء من الألِف في نحو قوله :

لنَضربن بسيفِنا قفَيكا([٩٥])

لم ينبغِ لك أن تُجيز هذا قياساً عليه ؛ لأن ذلك لغةٌ ليست بالكثيرة ؛ ولأن ما قبل المبدل قد اختَلَفَ([٩٦]) . ألا ترى أن العين في (( قفَيكا )) متحركةٌ ، وما قبلَ الياء في (( لهي )) ساكن . ومما يبعِد

ذلك أن القلب ضرب من التصريف تُرد فيه الأشياء إلى أصولها . ألا ترى أنك لا تكاد تجد مقلوباً محذوفاً منه ، بل قد يرد منه في بعض المقلوب ما كان محذوفاً قبلَ القلب كقولهم : (( هارٍ ))([٩٧])، وذلك لأنه لما أُزيلتْ حروفُ الكلمة فيها عن نَظْمِها ونَضدِها ـ كما فُعِلَ ذلك بالتكسير والتصغير ـ أشبههما . فإذا أشبههما من أجل ما ذكرنا([٩٨])، وجب رد المحذوفِ إليه من أجل هذا الشبه ،كما رد إليهما .

فلهذه المضارعةِ التي في القلب بالتحقير والتكسير ترجح عندنا قولُ من قال في (( أَينُق )) : إنها (أعفُل) ، قُلِبتْ العين فيها فاء([٩٩]) على غير قياس على قول من قال : إنها (أيفُل) وذهب إلى الحذفِ وتعويض الياء منها([١٠٠]).

ويقَوي الوجه الأولَ ثباتُه في التكسير في قولهم : أَيانِق . أنشَد أبو زيدٍ([١٠١]):

لَقَد تَعَلَّلْتُ على أَيانِق
صهبٍ قَليلاَتِ القُرادِ اللازق

فإن قلتَ : فإذا كان الاسم على هذا التقدير (فَعلاً) بدلالة انقلاب العين ألفاً ، فهلا كان في القلب أيضاً على زِنَتِهِ قبل القلب ؟ ([١٠٢])

قيلَ : إن المقلوب قد جاء في غير هذا الموضع على غير زِنَةِ المقلوب عنه. ألا ترى أنهم قالوا: (( له جاه عند السلطان )) ، فجاء على (عفْلٍ)([١٠٣])، وهو مقلوب عن ((الوجه )) ، فهذا وإن كان عكس ما ذكرناه من القلب الذي ذهب إليه سيبويه في الاسم في الزنَةِ ، فإنه مثلُه في اختصاص المقلوب ببناءٍ غير بناء المقلوب عنه ، وهذا يؤكد ما ذكرناه من مشابهة القلب بالتحقير / والتكسير . ألا ترى أن البناءين اختلَفَا ،كما اختَلَفَ التحقير والتكسير .

ومثلُ ذلك قولُهم : فُوقٌ وفُقًا([١٠٤])، قال :

ونَبلِي وفُقَاها كـ    ـعراقِيبِ قَطًا طُحل([١٠٥])

ومثلُ ذلك في البناء دون القلب : نُوي ونُؤْي .

فأما بناء الاسم فلأنه تَضمن معنى لامِ المعرفة كما تَضمنَها (( أمس )) ، فبني كما بني ، ولم يجعل في القلب على حد ما كان قبل القلب ، فكما اختلَفَ البناءان ،كذلك اختلف الحذفان ، فكان في القلب على حده في (( أمس )) دون (( سحر )) ، وقبلَ القلبِ على حد الحذف من اللفْظِ للتخفيف لاجتماع الأمثال وتقدير الثبات في اللفظ ، نحو :

{ تَذَكرون }([١٠٦]) في من خَفف ، و (( يسطِيع )) وما أشبه ذلك .

وحكى أبو بكر بن السراج أن أبا العباس اختار في هذا الاسم أن يكون أصلُه : (( لاهاً )) ، وأن يكون (( لهي )) مقلوباً ، وأن القولَ الآخَرَ الذي لسيبويه فيه من أنه من قولهم: (( إلاه )) ([١٠٧])، وتشبيه سيبويه إياه بـ (( أُناس )) ليس كذلك ، وذلك أنه يقال : أُنَاس والأُناس([١٠٨]) ، فإذا أدخَلَ الألِفَ واللام ثبتَت الهمزةُ .

قال : وأنشَدني أبو عثمان المازني :

إِن المَنَايَا يطلِعن على الأُنَاسِ الآمِنِينَا([١٠٩])

فكذلك ثبتَت الهمزةُ في (( الإلاه )) .

قال أبو علي : وقد قدمتُ في هذا الفصل([١١٠])ما يستَغنَى به عن الإعادة في هذا الموضع، وصحةَ ما ذهب إليه سيبويه من حذْفِ الهمزة التي هي فاء ، وكون الألِفِ واللامِ عِوضاً منها ؛ ألا

ترى أنك إذا أثْبت الهمزةَ في (( الإلاه )) ولم تحذِفْ، لم تكن الألفُ واللام فيه على حدها في قولنا : (( الله )) ؛ لأن قَطْع همزةِ الوصل لا يجوز في (( الإلاه )) كما جاز في قولنا : (( الله )) ؛ لأنهما ليسا بعِوض من شيءٍ ، كما أنها في اسم (( الله )) تعالى عِوض بالأدلة التي أَرينا .

فأما قولهم : (( لاهِ أبوك )) فقال سيبويه([١١١]): (( حذفوا إحدى اللامين من قولهم: (( لاهِ أبوك )) ، حذَفوا لام الإضافة أو اللام الأخرى )) ([١١٢]) .

وذكر أبو بكر بن السراج عن أبي العباس أنه قال : (( إن بعضهم قال : إن المحذوفَ من اللامين الزائدةُ ، وقال آخَرون : المحذوفُ الأصلُ ، والمبقى الزائِد خلافَ قول سيبويه .

قال : فمِن حجتهم أن يقولوا : إن الزائِد جاء لمعنًى، فهو أَولى بأن يترك فلا يحذَفَ ؛ إذ الزائِد لمعنًى إذا حذِفَ زالت بحذْفِهِ دلالتُه التي جاء لها ، وقد رأيناهم يحذفون من نفس الكلمة في قولهم : لم يك ، ولا أَدرِ ، ولم أُبلْ([١١٣])؛ إذا كان الذي أُبقِي يدل على ما أُلغِي، فكذلك يكون المحذوفُ من هذا الاسم ما هو من نَفْس الحرف ، ويكون المبقى الزائِد وأيضاً فما يحذَفُ من هذه المكرراتِ إنما يحذَفُ للاستثقال ، وإنما يقع الاستثقالُ فيما يتكرر لا في المبدوءِ به الأول فالأولى أن يحذَفَ الذي به وقَع الاستثقالُ ، وهو الفاء وحرفُ التعريف. ألا ترى أنهم يبدِلون الثاني مِن نحو : (( تَقَضيتُ )) ونحوِهِ ، و (( آدم )) وشبهِه ، وكذلك حذِفَتِ النون التي تكون مع علامةِ المتكلم المنصوب([١١٤]) من ((كأني )) لما وقعت بعد النون الثقيلةِ .

وأيضاً فإن الحرفَين إذا تكررا فكان أحدهما لمعنًى ، وكان الآخَر من كلمةٍ ، حذِفَ الذي من الكلمة ، وتُرِك الذي جاء لمعنًى وذلك نحو : (( تكلم )) ، فالمحذوفُ تاء ( تَفَعلُ ) لا التاء التي فيها دليلُ المضارعةِ ، وكذلك يكون قولُهم : (( لاهِ أبوك )) . انتهت الحكايةُ عن أبي العباس .

قال أبو علي : والجواب عن الفصل الأول : أن حرفَ المعنى قد حذِفَ حذفاً مطرداً([١١٥]) في نحو قولهم: (( واللهِ أفعلُ )) إذا أردتَ: واللهِ لا أفعلُ، وحذِفَ أيضاً في قولهم: (( لأضربنه ذَهب أو مكَثَ )) ، وحذِفَ أيضاً في قول كثير من النحويين [من] نحو: هذا زيد قام ، تريد : قد قام([١١٦]) / ، و{ كيفَ تَكفُرون بِاللهِ وكُنتُم أَمواتاً }([١١٧]) . وليس في هذه الضروب المطردةِ الحذفِ دلالةٌ تدل عليها من اللفظ . فإذا ساغ هذا فحذفُ الذي يبقى في اللفظ دلالةٌ عليه منه أَسوغُ .

وقد حذفت همزة الاستفهام في نحو قول عِمران بن حِطان([١١٨]):

فأَصبحتُ فِيهم آمِناً لا كَمعشَرٍ أَتَوني فَقَالُوا مِن ربيعةَ أَو مضر

وأبياتٍ أُخَر([١١٩]) . وحذِفَت اللام الجازمةُ في نحو قول الشاعر([١٢٠]):

محمد تَفدِ نَفسك كُل نَفْسٍ إِذَا ما خِفْتَ مِن قومٍ تَبالا

وأنشَد أبو زيدٍ([١٢١]) :

فَتُضحِي صريعاً ما تَقُوم لِحاجةٍ ولا تُسمع الداعِي ويسمِعك من دعا

وأنشَد البغداديون([١٢٢]) :

ولا تَستَطِلْ مِني بقَائِي ومدتي ولكِن يكُن لِلْخَير مِنْك نَصِيب

وأنشَدوا([١٢٣]) :

فَقُلْتُ ادعِي وَأَدعُ فإن أَنْدَى لصوتٍ أن ينادِي داعِيان

وقال الكِسائي في قولِهِ تعالى : { قُلْ لِلَّذِين آمنُوا يغْفِروا }([١٢٤]) إنما هو لِيغْفِروا([١٢٥])، فحذَفَ اللام . وقياس قوله هذا عندي أن تكون اللام محذوفةً من هذا القَبِيل ، نحو قوله تعالى : { قُلْ لِعِبادِي الَّذِين آمنُوا يقيموا الصلاةَ }([١٢٦])، وقالوا: (( اللهِ لأفعلن )) ([١٢٧]).

وحذِفَ الحرفُ في ما كان من نحو: (( ما كان لِيفْعلَ )) ، ومع الفاء والواو وأو وحتى.

فإذا حذفَ في هذه الأشياء لم يمتنع حذفُه في هذا المواضع أيضاً ؛ لأن الدلالةَ علىحذفه قائمةٌ .

ألا ترى أن انجِرار الاسمِ يدل عليه ،كما أن انتصاب الفعل في المواضع التي ذكرنا يدل عليه .

فالحذفُ في هذا الحرفِ الزائدِ كالحذف في الحروف الأصلية ؛ إذ الدلالةُ قائمةٌ على حذْفِهِ ،كالدلالة على الحذْفِ من الأصل نحو : (( لم أُبلْ )) وَأَبلُغُ ؛ لأن الجر في الاسم يدل على الجار المحذوفِ ، وقد حذِفَ الحرفُ الزائِد كما حذِفَ الأصلِ نحو : إني ولعلي ، وكحذْفِهم التاء من (( اسطاع ))([١٢٨]).

وكذلك يسوغُ حذْفُ هذا الزائدِ الجار . وقد حذفوا الجار أيضاً في قولهم : (( مررتُ برجلٍ إن صالِحٍ وإن طالِحٍ ))([١٢٩]) .

فليس في شيءٍ ذَكَروه في الفصل الأول ما يمتنع له حذْفُ الحرفِ من قولهم : (( لاهِ أبوك )) .

وأما ما ذكروه في الفصل الثاني من أن الحذفَ إنما يكون فيما يتكرر من الحروفِ ؛ لأن الاستثقالَ به يكون ، فقد حذِفَ الأولُ من الحروف المتكررة ، كما حذِفَ الثاني منها، وذلك قولُهم : ظَلْتُ ومستُ([١٣٠]) ونحو ذلك .

فإن قلتَ : فما الدليلُ على أن المحذوفَ الأولُ ، وما ينكِر أن يكون الثاني ؟

فالدليلُ على أنه الأول قولُ من قال في (( ظَلِلْتُ )) : ظِلْتُ، وفي (( مسِستُ )) : مِستُ([١٣١])، فألقى حركةَ العين المحذوفةِ على الفاءِ ،كما ألقاها عليها في (( خِفْتُ )) و (( هِبتُ )) و (( طُلْتُ )) ([١٣٢]) .

ويدل أيضاً سكون الحرف قبلَ الضمير في (( ظِلْتُ )) و (( طُلْتُ )) ،كما سكن في (( ضربتُ )) . ولو كان المحذوفُ اللام دون العين لتَحرك ما قبلَ الضمير، ولم يسكن([١٣٣]) .

فدل ذلك هذا على أن المحذوفَ الأولَ لا المتكرر . وقالوا : (( علْماءِ بنو فلان ))([١٣٤])، يريدون : على الماء ، و (( بلْحارث ))([١٣٥]) ، فحذفوا الأولَ .

وأما ما ذَكروه في الفصل الثالث : من أن التخفيفَ والقلب يلْحقُ الثاني من المكرر دون الأول ، فقد يلْحقُ الأولَ من المكرر([١٣٦])،كما يلحقُ الثاني وذلك قولُهم : دينار وقِيراطٌ ودِيوان ونحو ذلك ؛ ألا ترى أن القلْب لَحِقَ الأولَ كما لَحِقَ الثانيَ في (( تَقَضيتُ )) و (( أَمليتُ )) ونحو ذلك ، وقد خُفِّفَت الهمزةُ الأولى كما خُففَت الثانيةُ في نحو: { فقَدْ جاء أَشْراطُها }([١٣٧]) ونحو ذلك .

وأما ما ذَكروه من قولهم : (( كأَنني )) ، فقد حذِفَ غيرَ الآخِرِ من الأمثال إذا اجتمعت / نحو قولهم : (( إنا نَفعلُ )) فالمحذوفُ ينبغي أن يكون الأوسطَ دون الآخِرِ . ألا ترى أن النون الثانية قد حذِفَتْ من (( أن )) في نحو : { عِلِمَ أَن سيكُون }([١٣٨]). والنون من (( فَعلْنَا )) لم تُحذَفْ في موضعٍ ، فلذلك جعلْنَا المحذوفةَ الوسطى([١٣٩]). وعمِلتِ المخففةُ في المضمر على حد ما عملت في المظهر([١٤٠]) في نحو : إن زيداً منطلقٌ ولمنْطلِقٌ ، وقد أجازه سيبويه([١٤١])، وزعم أنها قراءةٌ . وقد يجيء على قياس ما أجازه في الظاهر هذا البيتُ الذي أنشَدَه البغداديون([١٤٢]):

فَلو أَنْكِ في يومِ اللقاءِ سَألْتِني فِراقَكِ لم أَبخَلْ وَأَنْتِ صديقُ

إلا أن هذا القياس إن رفِض كان وجهاً ؛ لأن ما يحذَفُ مع المظهر أو يبدلُ إذا وصِلَ بالمضمر رد إلى الأصل ألا ترى أنهم يقولون : (( مِن لد الصلاة([١٤٣]) )) ، فإذا وصلوا بالمضمر قالوا : (( مِن لدنْه )) ، و (( مِن لدني )) وقالوا : (( واللهِ لأفعلن )) ، فلما وصِلَ بالمضمر قالوا : (( بِه لأفعلن ))([١٤٤]) .

ويذهب سيبويه إلى أن (( أن )) المفتوحة إذا خُففَت أُضمِر معها القِصةُ والحديثُ ، ولم يظهر في موضِع([١٤٥]) . فلو كان اتصالُ الضمير بها مخففةً سائغاً لكان خليقاً أن يتصِلَ بالمفتوحةِ مخففةً .

وقالوا : ذيا وتيا في تحقير (( ذا )) و (( تا )) . فاجتمعوا على حذْفِ الأول من الأمثال الثلاثة .

فليس في هذا الفصل أيضاً شيء يمنع جواز قول سيبويه .

وما قالوه من الحذف في (( تَكلم )) و (( تَذَكر )) فإنما كان الحذْفُ في الثاني دون الأول؛ لأنه الذي يعتل بالإدغام في نحو : (( تَذَكر )) ، ولأنه لو حذِفَ حرفُ المضارعة لوجب إدخالُ ألفِ الوصل في ضربٍ من المضارع نحو: تَذَكر ودخُولُ ألفِ الوصل لا مساغَ له هنا ، كما لا يدخُلُ على أسماء الفاعِلين والمفعولين ، ولأن حذفَ الجار أقوى من حذْفِ حرفِ المضارعة ؛ للدلالة عليه بالجر الظاهر في اللفظ . فلهذا حذِفَ الثاني في هذا النحو دون حرفِ المضارعة (لا لأن الحذفَ غير سائغ في الأول مما يتكرر)([١٤٦])، لأنك قد رأيتَ مساغ الحذف في الأول في هذه المتكررةِ .

فليس في شيءٍ مما احتجوا به في أن المحذوفَ الآخِر دون الأول حجةٌ . ويثبتُ قولُ سيبويه في أن المحذوفَ الأولُ([١٤٧]) بدلالةٍ وهي أن اللام منفتحةٌ ، ولو كانت اللام في الكلمة لام الجر لوجب أن تَنْكسِر ؛ لأن الاسم مظهر ، وهذه اللام تُكسر مع المظهرة في الأمر الأكثر، فكما لا يجوز لِتَحركِ اللامِ أن يقالَ : إنها لام التعريف ؛ لأن تلك ساكنةٌ ، كذلك لا يجوز لِتَحركِها بالفتح أن يقالَ : إنها الجارةُ ؛ لأن تلك تُكسر مع المظهر ولا تُفتَح([١٤٨]).

فإن قلتَ : فقد فُتِحت في قولهم :

يا لبَكْرٍ ... ... ... ... ([١٤٩])

ونحوِه ، فما ينكِر أن تكون مفتوحةً في هذا الموضع أيضاً ؟

فالجواب : أن ذلك لا يجوز هنا من حيث جاز في قولهم : (( يا لبَكْرٍ )) ، وإنما جاز فيه لأن الاسم في النداء واقع موقع المضمر ، ولذلك بني المفرد المعرفةُ فيه ، فكما جاز بناؤُه ، جاز انفتاح اللامِ معه .

فإن قلتَ : تكون اللام الجارةُ هنا مفتوحةً لمجاورتها الألِفَ ؛ لأنها لو كُسِرت كما تُكسر مع سائر المظهر ، انقلب الحرفُ الذي بعدها .

قيل : هذا القولُ لا يستقيم لقائله أن يقوله ؛ لِحكْمِهِ فيما يتَنَازع فيه بما لا نظير له ، ولا دلالةَ عليه ، وسائر ما لحقتْه هذه اللام في المظهر يدفَع ما قاله لمخالفته له .

ويمتنع من وجهٍ آخَر : وهو أنه إذا جعلَ هذه اللام هي الجارةُ فهي غير ملازمةٍ للكلمة، وإذا لم تكن ملازمةً للكلمة لم يعتَد بها ، وإذا لم يعتَد بها فكأنه / قد ابتدأ بساكنٍ، فمِن حيث يمتنع الابتداء بالساكن، يمتنع ما ذَهب إليه في هذا.

ومما يؤكد ذلك : أن أهلَ التخفيف لم يخففُوا الهمزةَ المبتدَأةَ ؛ لأن التخفيفَ تقريب من الساكن ، فإذا رفضوا ذلك لتقريبه من الساكن مع أنه في اللفظ ووزن الشعر بمنزلة المتحرك، فألا يبتَدَأ بالساكن المحض ويرفَض في كلامهم أجدر ألا ترى أن من كان مِن قوله تخفيفُ الأولى من الهمزتين إذا التَقتَا([١٥٠]) وافَقَ الذين يخففُون الثانيةَ([١٥١])، فتَرك قوله في نحو: { أَأَلِد وأَنَا عجوز }([١٥٢])؛ لما

كان يلْزمه من الابتداء بالحرف المقربِ من الساكن ، وإذا كانوا قد حذَفوا الألفَ من (( هلُم ))؛ لأن اللام التي هي فاء لما كانت متحركةً بحركةِ غيرها، صار كأنه في تقدير السكون ، فحذِفَ كما كان يحذَفُ مع الساكن ، مع أن الحرفَ بني مع الفعل حتى صار كالكلمة الواحدة . فأن تكون اللام في (( لاهِ )) هي الجارةُ أبعد لأنه يلْزم أن يبتَدَأ بساكنٍ ؛ لأن اتصالَ الجار به ليس كاتصالِ حرفِ التنبيه بذلك الفعل ؛ ألا ترى أنه قد بني معه على الفتح ،كما بني مع النون في (( لأفْعلَن )) على الفتح ، فإذا قدروا المتحرك في اللفظ تقدير الساكن فيما هو متصِلٌ بالكلمة لمكان البناء معها ، فالساكن الذي ليس بمتحركٍ مع ما هو في تقدير الانفصال منه أجدر أن يبعد في الجواز .

فأما ما أنشَده بعض البصريين من قول الشاعر :

أَلا لاَ بـَارك الله في سهيلٍ ... إِذَا ما الله بارك في الرجال(([١٥٣]

فمما يجوز في الشعر دون الكلام . وينبغي أن يوجه هذا على أنه أخرجه على قول من قال : إن أصلَ الاسم (( إلاه )) فحذَفَ الألفَ الزائِدة ،كما يقصر الممدود في الشعر ، ولا نَحمِلُه على الوجه الأخير فيلْزمه فيه أنه حذَفَ العين ؛ لأن ذلك غير مستقيمٍ ، ولا موجودٍ إلا في شيءٍ قليلٍ .

فهذا مما يبين لك أن الأوجه من القولين هو أن يكون أصلُ الاسم (( إلاه )) .

قال أبو علي : فأما الإمالةُ في الألف من اسم (( الله )) تعالى فجائز في قياس العربية . والدليلُ على جوازها فيه أن هذه الألِفَ لا تخلو من أن تكون زائدةً لـ(فِعال) كالتي في (( إزارٍ )) و (( عِمادٍ )) ، أو تكون عين الفعل . فإن كانت زائدةً لـ(فِعال) جازت فيها الإمالةُ من جهتَين :

إحداهما : أن الهمزةَ المحذوفةَ كانت مكسورةً ، وكسرها يوجِب الإمالةَ في الألِفِ ، كما أن الكسرةَ في (( عِمادٍ )) تُوجِب إمالةَ أَلِفِهِ .

فإن قلتَ : كيف تُمالُ الألِفُ من أجل الكسرة وهي محذوفةٌ ؟

فالقولُ فيها : إنها وإن كانت محذوفةً موجِبةٌ للإمالة ،كما كانت تُوجِبها قبلَ الحذف؛ لأنها وإن كانت محذوفةً فهي من الكلمة ، ونظير ذلك ما حكاه سيبويهِ([١٥٤]) من أن بعضهم يمِيلُ الألِفَ في (( ماد )) و (( شَاد )) ([١٥٥]) للكسرة المنْويةِ في عين (فَاعِلٍ) المدغَمةِ ، قال([١٥٦]): (( ومنهم من يقولُ : هذا ماشٍ فَيمِيلُ الألِفَ في الوقف وإن لم يكن في لفظِهِ بالكلمة كسرةٌ )) . فكذلك الألِفُ في اسم (( الله )) ﷻ ، يجوز إمالتُها وإن لم تكن الكسرةُ ملفوظاً بها .

ويجوز إمالتُها من جهةٍ أخرى ؛ وهي أن لام الفعل منجرةٌ([١٥٧])، فتجوز الإمالةُ لانجِرارِها. قال سيبويه([١٥٨]): (( سمعناهم يقولون : مِن أَهل عادٍ )) . قال: (( وقالوا([١٥٩]): مررتُ بِعجلانِك ، فأمالُوا )) ، فكذلك أيضاً تجوز الإمالة في الألِفِ من اسم (( الله)) .

فإن كانت الألفُ في الاسم عيناً ليست بزائدةٍ ، جازت إمالتُها وحسنَتْ فيها ؛ إذ كان / انقلابها عن الياء بدلالةِ قولهم : (( لهي أبوك )) ، وظهور الياء لما قُلِبت إلى موضع اللامِ .

فإذا لم تَخْلُ الألِفُ من الوجهين اللذَين ذكرنا ، وكان جواز الإمالةِ فيها على ما أَرينَا، عِلمت صحتَه ، فإن ثَبتَت بها قراءةٌ ، فهذه جهةُ جوازها .

*　　*　　*

### [ سورة الفاتحة ]

### المسألة الثانية

قال([١٦٠]) في قوله ﷻ : { إِياك نَعبد } [ الآية : ٤] ([١٦١]) :

(( [موضع] (إياك) نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في (إياك) خفض بإضافة (إيا) إليها

، و(إيا) اسم للمضمر المنصوب إلا أنه ظاهر يضافُ إلى سائر المضمرات([١٦٢]) نحو قولك : إياك ضربتُ ، وإياه حدثتُ([١٦٣])، ولو قلتَ: إيا زيدٍ حدثْتُ كان قبيحاً ؛ لأنه خُص به المضمر، وقد روي عن العرب رواه الخليلُ([١٦٤]): ((إذا بلغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشواب )) ومن قال: إن (إياك) بكماله الاسم ، قيل له:لم نر اسماً للمضمر ولا للمظهر يضافُ ، وإنما يتغير آخِره ويبقى ما قبل آخِره على لفظٍ واحدٍ ، والدليلُ على إضافته قولُ العرب : (( إياه وإيا الشواب )) ، وإجراؤُهم الهاء في (إياه) مجراها في (عصاه) )) .

قال أبوعلي (أيده الله)([١٦٥]) : الدليلُ على أن هذا الاسم مضمر ليس بمظهرٍ أنه في جميع الأحوال منصوب الموضع وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه الانتصاب ، ولا يرتَفِع إلا ما كان ظرفاً ، وليس (إيا) بظرفٍ فيلزم إجازةُ هذا الحكمِ عليه ، فكونُه منتصباً أبداً دليلٌ أنه ليس بظاهر([١٦٦]) .

ويدل أيضاً على أنه ليس بظاهر تغير ذاتِهِ ، وامتناع ثباته في حال الرفع والجر ، وليس كذلك الأسماء الظاهرةُ ألا ترى أنها تَعتَقِب عليها الحركاتُ في آخِرها ، ويحكَم لها بها في موضعها من غير تغير نفسِها ، فمخالفةُ هذا الاسمِ في هذا الذي وصفْنَاه للمظهر تدل على أنه مضمر ليس بمظهر .

فإن قلتَ : ما ينكِر أن يكون هذا الاسم محكوماً له في موضعه بالنصب ، وأن يكون حرفُ العلة آخِره في موضع نَصبٍ ،كما أنه من (( عصا )) ونحوه من المعتل كذلك ، فلا يكون حينئذٍ خارجاً مما عليه جملةُ الأسماءِ الظاهرة ؟

فالقول : إن هذا التقدير فيه غير سائغ ؛ ألا ترى أن (( عصا )) وما أشبهها مما يحكَم في حرف العلة منه بالنصب يثْبتُ في حال الرفعِ والجر ثَباتَه في حال النصب ، وليس (( إيا )) كذلك ؛ لأنها تقع في موضع النصبِ دون الموضعين الآخَرين([١٦٧])، ( فليس (( إيا )) إذاً مثلَ (( مِعزى )) ونحوِهِ ، فيكون الآخِر منه في موضعِ نَصبٍ)([١٦٨]) ،كما أن الأواخِر من الظاهرة كذلك لكنه في موضع نصبٍ ، (كما أن الكافَ مِن (( رأيتُك )) في موضع نَصبٍ) ([١٦٩])، وكما أن (( هو )) و (( أنتَ )) في نحو : (( ما جاء إلا أنتَ )) ، و (( ما قام إلا هو )) في موضع رفْعٍ ؛ لأن (( إيا )) كنايةٌ لازمةٌ لموضِعٍ ،كما أن الكافَ و (( هو )) و (( أنتَ )) ونحوها كناياتٌ لازمةٌ لمواضِع، فكما لا يحكَم لآخِرِ (( هو )) و(( أنتَ )) ونحوهما بحركةٍ تكون بها في موضع رفْعٍ ، كذلك لا يحكَم لآخِر (( إيا )) بحركةٍ تكون بها في موضع نَصبٍ .

وقولُ أبي إسحاقَ في آخِرِ الفصل : (( إن الهاء في (إياه) مجراها كالتي في عصاه )) إن أراد به شرح ما ذهب إليه من أن (( إيا )) اسم ظاهر في موضع نَصبٍ، كما أن الأواخِر من المعتلة نحو : (( عصا )) و (( مِعزى )) محكوم في مواضعها بحسبِ الإعراب الذي يستحقها ، فهو فاسد لِما ذَكرنَاه ، وإن أراد أن اتصاله بالهاء على حد اتصال (( عصا )) به في أن الألِفَ تبقى على سكونها وصورتها ،كما يكون في (( عصا )) كذلك ، ولا تنقلب ياء كما تنقلب التي في (( إليه )) و (( عليه )) فهو صحيح .

ويدل أيضاً على أنه اسم مضمر أنه في المنصوب / نظير (( أنتَ )) في المرفوع ، فكما أن (( أنتَ )) مضمر ،كذلك قولُنا : (( إِياك )) مضمر .

فإن قال قائلٌ : إذا كان اسماً مضمراً فكيف جاز إضافتُه في قولهم : إياك وإياه ونحو هذا، والمضمر لا يضافُ لأن الإضافة للتخصيص ، والمضمر أشد المعارف تخصيصاً ؟

فالقولُ : إن النظار في العربية اختلفوا في ذلك([١٧٠])؛ فحكى أبو بكر محمد بن السري السراج

، عن أبي العباس محمدِ بن يزيد أن الخليل([١٧١]) يذهب إلى أن (( إيـا )) مضمـر مضـافٌ. وحكِي عن المازني مثلُ هذا القول المحكي عن الخليل في أنه اسم مضمر مضافٌ .

وحكى أبو بكرٍ عن أبي العباس([١٧٢]) عن أبي الحسن الأخفش ، وأبو إسحاقَ عن أبي العباس غير منسوبٍ إلى الأخفش أنـه اسم مفرد([١٧٣]) مضمر ، يتغير آخِره كما يتغـيـر أواخِر سـائر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين وأن الكافَ في (( إيـاك )) كالتي في (( ذاك )) في أنـه دلالةٌ على الخِطاب فقط مجردةً من كونها علامةً للمضمر .

ولا يجيز أبو الحسن فيما حكِي عنه : إيـاك وإيـا زيدٍ ، وإيـاي وإيـا الباطل ، فـقال قائـلٌ منكِرا عليه قـوله و رادا : إن الكافَ التي في (( إيـاك )) ليست كالتي في (( ذاك )) ؛ لأن (( إيـا )) قد تُضافُ إلى الهاء فيقالُ : إيـاه وإيـاهما ، وتُضافُ إلى المتكلم أيضـاً فـي (( إيـاي )) ونحـوِه، فاعتقاب هذه الأوصافِ([١٧٤]) عليه يدل أنـه ليس بمنزلة الكاف في (( ذاك )) وأنه ضمير .

والجواب : أن لأبي الحسن أن يستدِل بتركِهم تأكيد هذا المضمر في (( إياك )) وقلةِ إضافتِهم لـه إلى المظهر أن سائر علاماتِ الضمير في (( إيـا )) سوى الكاف حروفٌ غير أسماءٍ . ألا ترى أنه لم يسمع : إيـاكم كلِّكم ، وإيـاك نفسِك .

فإن قالتَ : فقد قال سيبويه([١٧٥]) عن الخليل : (( لو أن قائلاً قال : إيـاك نفسِك لم أعنفْـه)) فليس ذلك بروايةٍ ، ولا محض إجازةٍ ، وهو قياس على ما حكاه سيبويه من قوله([١٧٦]): (( حدثني من لا أتـهم عن الخليل أنه سمِع أعرابياً يقولُ: إذا بلغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشواب )) ، وكأن أبا الحسن استقل هذه الروايةَ ولم يجدها كثيرةً ، فلم يقِس عليها ولم يعتَد بها . ألا ترى أنـه لم يجِـز : إيـاك وإيـا الباطل ، ولا يستَحسِن الجميع إضافةَ هذا الاسمِ إلى الظاهر . فهذان الأمران يقويـَان أن هذه العلاماتِ في هذا الاسمِ ليست بأسماءٍ .

وبعد ، فإذا جاز أن تكون الكافُ والياء والألِفُ والواو تارةً أسماء ، وتارةً حروفاً ، جاز ذلك فـي سائر هذه العلامات ولم يمتنع ، فتكون الكافُ([١٧٧]) والهاء في هذا الاسم لعلامة الخطـاب والغيبـة فقط ،كما كانت تلك الحروفُ الأُخَر لهما من غير أن تكون اسماً ، فيكون تغُـيـر هـذا الآخِـر بتغيـر المضمرين كتغير (( ذاك )) وما أشبهه من علامات الخطابِ .

فما اعتل به من ذكَر أنه اسم ظاهر من الإضافة ليس بحجةٍ ؛ لاحتماله أن يكون غير مضافٍ بمـا ذكَرناه ، وثبتَ بما قدمناه من الأدلة أنه مضمر ليس بمظهر.

وشبه هذا القائلُ في (( إيا )) : إنه اسم مظهر هذا الاسم بـ (( كِلا )) ، فذكَر أنه مثلُ (( كِـلا )) في أنه يتوصلُ به إلى المضمر كما يتَوصلُ بـ (( كِلا )) إليه .

قال أبو علي : وليس (( كِلا )) مثل (( إيـا )) ؛ لأنها تتَصرفُ ، وتُضافُ إلى المظهـر إضـافةً مطردةً كما تُضافُ إلى المضمر ، وتُضافُ إلى المفردِ الذي يراد به الكثرةُ، وينقلب حرفُ الإعراب فيه كما ينقلب فـي (( أخيك )) و(( أبيك )) و(( فيك ))

والتثنيةِ والجمعِ،/ ويؤنثُ، ويبدلُ من لامِ فِـعـلِـهِ التاء. فليس (( إيـا )) مثلَ (( كِـلا ))؛ لأن (( كِلا )) اسم مفْرد مظْهر يدل على الاثنين([١٧٨])،كما أن (( كُلا )) اسم مفرد مظْهـر يـدل علـى الجميع ، والذي يلزمنَا أن نُفَصلُ من حيث شبَه فنرى أن ((كِلا)) ليس بوصلةٍ إلى المضمر ؛ لإضافتِهم إيـاه إلى الظاهر ، نحو قولِهِ : كِلا الفريقين ، وأنشَد :

وكِـلاهـمـا في كـفـه يزنـيـةٌ والهِنْدوانياتُ يخْطَفْن البصر([١٧٩])

وقال الشماخُ :

كِلاَ يومي طُوالةَ وصلُ أَروى ظَنُون ، آن مطرح الظنُون([١٨٠])

ونحو هذا ، فليس (( كِلاَ )) متوصلاً به إلى المضمر، لكنه اسم ظاهر؛ لإبدالهم اللام منه كإبدالهم إياه من (( أُخْت )) ، ولِلَحاق علامةِ التأنيث به . وبدلُ الحروف ، والتأنيثُ ، وانقلاب حروفِ الإعراب لا يلحقُ شيء منه الأسماء المضمرةَ، فَبين أن (( إيا )) ليس كـ (( كِلا )) ؛ إذ لم نجد شيئاً مما وجدناه في (( كِلا )) فنَستَدِل به على أنه اسم ظاهر ، ويبطُلُ أن يكون (( إيا )) مثل (( كِلاَ )) في أنه متَوصلٌ به إلى المضمر؛ لاطراد إضافة (( كِلا )) إلى الظاهر وامتناع إضافة (( إيا )) إليه مطرداً .

وقولُ أبي إسحاقَ([١٨١]): (( من قال : إن (إياك) بكماله الاسم([١٨٢])، قيلَ له : لم نَر اسماً للمضمر ولا للمظهر يضافُ إنما يتَغير آخِره ، ويبقى ما قبل آخِره على لفظٍ واحدٍ )) . في عبارته اختلالٌ ، وأحسن ما نصرفُه إليه أن نوجهه على أنه يريد به تضعيفَ قول أبي الحسن([١٨٣]): (( إنه اسم مفرد مضمر )) ، وقد قدمنَا ذِكْر ما لَه أن يحتَج به .

فأما ما حكاه أبو العباس عن الخليل أنه مضمر مضافٌ ، وما حكَيتُه عن المازني من ذلك ، فهو مستبعد لا أعلَم له سماعاً يعضده ، ولا قياساً يثْبِتُه .

وحكي عن أبي عثمان أنه قال : (( لولا قولُهم : (وإيا الشواب) ، لكانت الكافُ للمخاطبة كالتي في (ذلك) )) .

والذي عندي أن حملَ هذه الحكايةِ على الشذوذ أسهلُ من إضافته إلى المضمر ؛ إذ الغرض في الإضافة التخصيص والمضمر على نهاية التخصيص ، فلا وجه إذاً لإضافته .

ويقَوي قولهم ـ يعني (المازني والخليلَ في أن (( إيا )) مفرد مضمر)([١٨٤]) ـ ما حكاه سيبويهِ([١٨٥]) من أن بعضهم سمِع : (( خَرجتُ معهم )) ، فقال : مع مِنين ؟ فاستفهم عن المضمر كما يستَفهم عن المنكور . ألا ترى أن (( منًا )) و (( مِنين )) ونحوه يقَع استفهاماً عن النكَرات دون المعارفِ والمختَصاتِ .

* * *

*[سورة البقرة]:*

## المسألة الثَّالثة

قال([١٨٦]) في قوله ﷻ : { الم * ذَلِكَ } [الآيتان : ١ ـ ٢] :

(( ففي فتح الميم قولان :

أحدهما: لجماعةٍ من النحويين([١٨٧]) وهو أن هذه الحروفَ مبنيةٌ على الوقف ، فيجب بعدها قطع ألف الوصل فيكون الأصلُ : { الم * أَلله}([١٨٨])، ثم طُرِحت فتحةُ الهمزة على الميم ، وسقَطَت الهمزة ، كما تقول : واحد ، إثْنَان ، وإن شئْتَ قلتَ: واحِدِ اثْنان ، فَألقَيتَ كسرةَ همزةِ (( إثنين )) على الدال .

وقال قوم من النحويين: لا يسوغُ في اللفظ أن ينطَقَ بثلاثة أحرفٍ سواكِن، فلا بد من فتحة الميم التي في : { الم * الله } لالتقاء الساكنين ، ( أعني الميم واللام التي بعدها ) . وهذا القولُ صحيح لا يمكن في اللفظ غيره([١٨٩]) .

وأما من زعم أنه إنما ألْقَى حركةَ الهمزة فيجب أن يقرأَ : { الـمِ * الله } ، وهذا لا أعلَم أحداً قرأَ به إلا الرؤَاسي([١٩٠])، فأما من رواه عن عاصمٍ فليس بصحيح الرواية .

وقال بعض النحويين : لو كانت متحركةً لالتقاء الساكنين لكانت مكسورةً . وهذا غَلَطٌ بين ، لو

فعلنا ذلك في التقاء الساكنين إذا كان الأولُ ياء أوجب أن تقول: أين زيد ، وكيفِ زيد ، وإنما وقع الفتح([١٩١]) لِثِقَل الكسرة بعد الياء )) .

قال أبو علي / (أيده الله) :

هذه الحروفُ موضوعةٌ على الوقف عليها دون الوصل بها ، والدليلُ على ذلك قولُهم في التقطيع والتهجي : قاف صاد ، لام ، ونحو ذلك مما جاء على أكثر من حرفَين فلم تُحرك أواخِرهن . ونظير هذه الحروف في أنها موقوفةٌ غير موصولةٍ أسماء العدد نحو : ثلاثه، أربعه ، وما بعد ذلك ، فإذا أخبرتَ عن حروف الهجاء أو أسماءِ الأعداد فقد أخرجتَها بذلك من حيز الأصوات ، وأدخَلْتَها في جملة الأسماء المتمكنَةِ ، واستَحقتْ أن تُعرب للإخبار عنها ، وأنه لا معنى للحرفية فيها ؛ إذ زال إرادةُ الحكاية بها، فدخَلَتْ بذلك في حد المتمكنَات، وخَرجتْ من باب الأصوات ، (وكذلك العدد إذا أردتَ به معدوداً ولم تُرِدِ العدد وحده دون المعدود أعربتَ) ([١٩٢]) .

وكذلك إذا عطَفْتَ ؛ لأن الأصواتَ ليس حكمها أن تُعطَفَ بحروف العطف ؛ إذ حالُ([١٩٣]) العطف كالتثْنِيةِ .

وأما قولُه ﷻ : { الم * الله } فمذهب سيبويهِ([١٩٤]) فيه أنه حرك لالتقاء الساكنين، والساكن الذي حرك له الميم هو لام التعريف . والدليل على صحة ذلك أنه لا يخلو من أن يكون محركاً لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه ، أو حرك لأن فتحةَ الهمزة أُلْقِيت عليه ،كما قال من خَالفَه([١٩٥])، فتبين أنه لا يجوز أن تكون([١٩٦]) الحركةُ للهمزة ؛ إذ هذا الحرفُ رسمه وحكْمه أن يجتَلب([١٩٧]) في الابتداء إذا احتِيج إلى اللفظ بحرفٍ ساكنٍ دون الصلة والإدراج. فإذا اتصل الساكن المجتاب له هذا الحرفُ بشيءٍ قبله ، استُغْنِي عنه فحذِفَ ، ولم يحتَج إليه فاطرح . فإن كان المتصلُ به الساكن متحركاً بقي على حركته ، نحو : ذَهب ابنُك ، وإن كان حرفاً ساكناً غير لِينٍ أو مضارعاً لِلين حرك نحو : { عذابٍ اركُض }([١٩٨]) و{ أَن لو استقاموا }([١٩٩]) وزيدن العاقلُ ، ونحو ذلك ، فكذلك الهمزةُ في اسم (( الله )) من قوله : { الم * ألله } إذا اتصلَ بما قبلها لزم حذفُها ،كما لزم إسقاطُها فيما ذكَرنا ، فإذا لزم حذفُها لزم حذْفُ حركتها أيضاً ؛ لأنك لا تجد هذه الهمزةَ المجتَلبة في موضع ملقاةً([٢٠٠]) وحركتُها مبقاةٌ ، فإذا لزم حذْفُها من حيث ذكَرنا،لم يجز إلقاؤها على الحرف الساكن . فليس حركةُ الميم إذاً بحركة الهمزة، وإذا لم تكن([٢٠١]) حركةَ الهمزة بدلالة ما ذكَرنا ، ثبتَ أنها حركةُ التقاء الساكنين ؛ إذ لا قِسم ثالثاً .

ويدل أيضاً على امتناع قول من قال بذلك : أن (هذه الهمزةَ في الابتداء)([٢٠٢]) في التوصل إلى النطق بالساكن نظير الهاء التي تلحقُ في الوقف لتَبيين الحركة وإثباتها ، فكما أن الحرفَ الذي تُجتَاب له الهاء في الوقف إذا اتصلَ بشيءٍ بعده لم تَتَبين حركتُه بها ؛ لقيام ما يتصِلُ به مقامه ، فحذَفْتَه ساكناً كان أو متحركاً ، كذلك يلزم أن تُحذَفَ الهمزةُ إذا اتصل ما اجتُلِبت لسكونه بشيءٍ قبله ، وإثباتُها في الوصل خطأٌ ، (كما أن إثباتَ الهاء في الوصل خطأٌ ) (٢٥٥) .

فإن قال : إن هذه الحروفَ موضوعةٌ على الوقف (دون الوصل) (٢٥٥) ، فإذا كان كذلك وجب أن تَثْبتَ الهمزةُ ولا تُحذَفَ ،كما تَثْبتُ في الابتداء مفتوحةً ، فإذا لزم ألا تُحذَفَ كما لا تُحذَفُ في الابتداء ،لم يمتنع أن تُلقَى حركتُها على ما قبلها .

قيلَ : إن وضع هذه الحروفِ على الوقف دون الوصل لا يوجِب قطع أَلِفِ الوصل وإثباته في المواضع التي يسقُطُ فيها ، كما لا يوجِب / تغيير حركتِهِ ، وكما لا يوجِب أن يجتلبه لمتحركٍ ، وأنت إذا ألقيتَ حركتَها على الساكن فقد وصلْتَ الكلمة التي فيها بما قبلها ( وإن كان ما قبلها )([٢٠٣])

موضوعاً على الوقف . فقولُك : ألقَيتُ حركَتَه عليه ، بمنزلة قولك : وصلْتُه ؛ إذ لا تُلقَى حركةُ الهمزة على ساكنٍ قبلَها إلا في الوصل ؛ ألا ترى أنك إذا خَففْتَ : (( من أَبـُوك )) قلتَ : من بوك([٢٠٤])، ولو وقَفْتَ لم تُلْقِ الحركةَ عليها ، فإذا وصلْتَها بما قبلها لزم إسقاطُها، وكان إثباتها مخالفاً لأحكامها في سائر متصرفَاتها وفاسداً من أجل ذلك .

فإن قال قائلٌ: إذا جاز أن تَثبتَ هذه الهمزةُ إذا تحرك ما بعدها([٢٠٥]) في نحو قولهم: أَلَحمر([٢٠٦])، وإن كانت الحركةُ فيما بعدها قد تحذِفُها في نحو: (( سلْ )) و (( ره ))([٢٠٧])، فلِم لا يجوز ثَباتُها إذا اتصلَ بما قبلها في الآية ، وإن كان قد يحذَف إذا اتصلَ بما قبلها في مثل : { لَو استَطَعنَا }([٢٠٨]) ونحوهِ من السواكن ؟

قيلَ : إنما جاز ثَباتُها في هذا الموضع وحسن من حيث كانت النيةُ بما بعدها السكون ، فكما ثبتت إذا كان ما بعدها ساكناً ، كذلك تثبتُ إذا كان في نيةِ سكونٍ ، وكما أُجري المتحرك مجرى الساكن إذا كان التقدير به السكون ، كذلك أُجري الساكن مجرى المتحرك إذا كان التقدير به الحركةَ . ألا تراهم قالوا : (( لَقَضو الرجلُ ))([٢٠٩]) ، فتُركَت الياء على انقلابها مع زوال الضمة التي قَلَبتْها في اللفظ ، وإنما لم يعتَد بالحركة في لام التعريف وبالسكون في عين (فَعلَ) لكونهما زائلَين غير ثابتَين . ألا ترى أن من حققَ أسكَن اللام في (( الأحمر )) ، ومن لم يخفف الضمة حرك العين([٢١٠])، فلما كانا غير لازمين لم يعتَد بها ،كما لم يعتَد بواو (( ووري )) وواو (( نُوي )) ([٢١١]) ، ونحو ذلك مما لا يلْزم . فلا يجوز قَطْع الألِفِ في { الم * الله} من حيث تَثْبتُ في هذا الموضع . ألا ترى أن من يقولُ : (( ألَحمر )) فيثْبِتَها مع تحركِ ما بعدها ، لا يثبِتُها إذا اتصلَ بشيءٍ قبلَها ساكناً كان أو متحركاً، فيقولُ : هذا لَحمر([٢١٢]) فيحذِفُ ،كما يقولُ : عمر لَحمر فلا يثْبِتُ .

فإلقاء الحركة من اسم (( الله )) على الميم الساكنة لا يجوز من حيث جاز قطع الهمزة وإثباتُها في قولهم: (( ألَحمر )) ، وقد قالوا: (( لَحمر )) ، فأَسقَطوا الهمزةَ لتحركِ ما اجتُلِبت له، وإن كانت الحركةُ غير لازمة ،كما قالوا : (( ريـا ))([٢١٣]) فأَدغَموا وإن كانت الواو غير لازمةٍ .

فإن قال : إذا كانت النيةُ بهذا الحرف السكون ، ومِن أجل ذلك ثَبتَت الهمزةُ في قولهم : (( أَلَحمر )) ، فكيف وجه قراءة أبي عمرٍو : { عاداً لولى }([٢١٤]) بإدغام النون في اللام ، والمدغَم فيه لا يكون إلا متحركاً ، فإذا كان التقدير باللام الإسكان ، فهلا امتنع الإدغام فيها ،كما يمتنع في الحرف الساكن ؟

قيل : إنها وإن كان منوياً بها الإسكان ، فإن الإدغام غير ممتنع ؛ ألا تراهم أَدغَموا (( عـض )) و (( فِر )) ونحو ذلك ، والحرفُ الثاني ساكن لوقوعه موقوفاً للأمر، فكما لم يمتنع الإدغام في هذه اللامات لسكونها ، كذلك لا يمتنع في لام التعريف في (( الأُولى )) ، وإن كان التقدير بها الإسكان . وقد ذَكَرنَا ذلك بأبسطَ من هذا في موضعٍ آخَر([٢١٥]). قال أبو عثمان: وإليه ذهب أبو عمرٍو([٢١٦]) .

فإن قال قائلٌ : فهلا جاز إلقاء حركة هذه الهمزة على ما قبلها في الوصل كما جاز ثَباتُها فيه في قولهم: (( يا ألله اغْفِر لي ))، وفي قولهم: (( أفأللهِ لتَفْعلَن ))([٢١٧])، وقولهم :

(( أَالرجلُ قال ذا )) . ألا ترى أن الهمزةَ قد ثبتت في هذه المواضع وهي مدرجةٌ ليست بمبتدأَةٍ ، فكذلك تقدير إثباتِها موصولةً في الآية، / وإذا ثبتت موصولةً ولم يلزم حذفُها ،لم يمتنع أن تُلقَى حركَتُها على الساكن الذي قبلها في الآية ؟

قيل : إن ثباتَ الألِفِ في هذه المواضع نادر شاذٌ عما عليه الكثير وجاء عليه الجمهور، فلا يجب

أن يترك الكثير إلى القليل([٢١٨])، والشائع إلى النادر ، ومع ذلك ففي كل موضع من هذه المواضع التي أُثبِتَت فيها الهمزةُ في الوصل معنًى له جاز قطع هذه الألف وإثباتُها في الصلة والدرج ليس بموجودٍ في الآية ، (فإذا لم يوجد شيء من هذه المعاني في الاسم الذي قبله) ([٢١٩]) لم يجز أن يجعلَ حكْمه حكْمَ ما بعد فاتحة السورة في القطع .

أما قولُهم : (( أفأللهِ )) فإنما جاز إثباتها في الصلة لمعاقبتها حرفَ القَسَم ، وقيامها مقامَه، وكونها بدلاً منه، فلما كانت بدلاً مما يثبتُ ثَبَتَتْ لتدل عليه. وهذا مذهب سيبويه.

وأما ثَباتُها مع همزة الاستفهام فللفصل بين الخبر والاستخبار .

وأما قولهم : (( يا ألله )) فلأن النداء موضع تغيير، يغير فيه الشيء بالزيادة والنقصان منه، والتغيير عما يكون عليه في غيره . وليس شيء من هذه المعاني التي ذكرناها في هذه المواضع في الفاتحة ، فيجوز قطع الهمزة فيها وإلقاء حركتِها منها على الساكن قبلها .

فإن قال : إن هذا الاسم فيها([٢٢٠]) محذوفٌ منه الهمزةُ ، والألفُ واللام عِوض من المحذوف عندكم ، فهلا جاز ثَباتُها في الوصل لكونها عِوضاً ،كما جاز ثَباتُها فيه لما كان عِوضاً في قولك : أفأللهِ لتَفعلن ؟

قيل : إن قطْعها([٢٢١]) في الفاتحة لا يلزم ؛ لكونها بدلاً من الهمزة ، ولو وجب ذلك لَلزم أن تُقطَع وتَثْبتَ في اسم (( الله )) في كل موضِع ؛ إذ كانت الهمزةُ منها محذوفةً في سائر المواضع ، كما أنها في هذا الموضع محذوفةٌ ، فلو كان ذلك عِوضاً لثَبتَت غير([٢٢٢]) موصولةٍ في كل موضِع ،كما ثبتت في قولهم : (( أفأللهِ )) ، فإذا لم تَثْبتْ في موضِع عِوضاً من حذف الفاء في الدرج ، كذلك لا يلزم أن تثبتَ مدرجةً في الفاتحة . على أن أبا عثمان يذهب (فيما حكاه أبو بكرٍ عن أبي العباس) ([٢٢٣]) إلى أن حرفَ التعريف في هذا الاسمِ وفي (( الناس )) ليس بعِوضٍ من حذف الهمزة([٢٢٤])، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

إِن المَنَايَا يطلِعـ ـــــــــــــــ ن على الأُنَاس الآمِنِينَا([٢٢٥])

([٢٢٦])فقد ثبت فيما قدمناه أن هذه الهمزةَ إثباتُها غير جائز في الوصل ، وإذا لم يجز إثباتُها لم يجز إلقاء حركتِها على الميم وتحريكُها بها .

فأما ما احتج به من زعم أن الميم من قوله تعالى : { الم * الله } متحركةٌ بحركة الهمزة من أنه بمنزلة قولك : (( واحدِ اثْنَان )) في أن ألْقَى حركةَ الهمزةِ من ((اثنين )) على آخِر (( واحد )) فحرك بالكسر، فلم يحكِهِ سيبويه ، لكنه زعم([٢٢٧]) أنهم يشِمون الآخِر من (( واحد )) الضم ، وأنهم فعلوا ذلك به من دون غيره من أسماء العدد لتمكينه .

فإن ثَبتَ ما حكى من الكسر من (( واحد )) فلالتقاء الساكنَين دون إلقاء حركةِ الهمزة الموصولة من (( اثنين )) على آخِر الاسم . وكل ما دفَع أن تُلقَى حركةُ الهمزةِ الداخلةِ على لام التعريف في اسم (( الله )) على الميم ، فهو بعينه يدفَع أن تُلقَى حركةُ هذه الهمزةِ على آخِر هذا الاسم ؛ لأنه مثلُه وداخلٌ في حكْمِهِ ، وإن كان وضع العدد على الوقف ،كما أن وضع حروف التهجي على الوقف([٢٢٨]).

ألا ترى أن الساكنين في امتناع اللفظ بهما مدرجين / في الكلام كامتناع الثلاثة، فمن حيث لزم (أن تُحرك الميم بعد الياء للدرج والوصل بما بعده ،كذلك لزم)([٢٢٩]) أن يحرك الساكن الأولُ من (( واحدِ اثْنان )) لإدراج الساكن الثاني من (( اثنين )) بما قبله ، فليس لهم في هذا حجةٌ ، ولا للقول بذلك قوةٌ .

فإذا لم يجز أن تكون الحركةُ في الميم لإلقاء حركة الهمزة عليها ، عِلم أنها لالتقاء الساكنَين ، وإذا كان لالتقاء الساكنَين فلا يخلو من أن يكون للساكن الثالث كما ذهب إليه سيبويه([٢٣٠])، أو للساكن الثاني ، فالذي يدل على أن الحركةَ للساكن الثالث دون الثاني ما تقدم([٢٣١]) أن هذه الحروفَ مبنيةٌ على الوقف دون الوصل ، وإذا كان كذلك لم يمتنع فيها الجمع بين الساكنَين . ألا ترى أنه لو كانت الحركةُ للثاني لزم أن تُحرك له سائر الفواتِح التي اجتمع فيها ساكنان نحو : { الم } ، و { حم * عسق }([٢٣٢]) ونحو ذلك ، فامتناعهم من تحريك هذه الحروفِ وجمعهم بين الساكنين فيها ، دليلٌ على أنها في { الم * الله } ليس بمتحركٍ للساكن الثاني لكنه للساكن الثالث لِما أعلمتُك ؛ (إذ لو كان للثاني لم يحرك كما لم يحرك سائر ما أعلمتُك مما أشبهه. فإذا لم يجز أن تكون الحركةُ في الميم للساكن الثاني لِما أعلمتُك، ثبتَ أنه للساكن الثالث)([٢٣٣]) كما ذهب إليه سيبويه .

فأما ما حكاه أبو إسحاقَ عن بعض النحويين من أن هذا الحرفَ لو كان متحركاً لالتقاء الساكنين لوجب أن يكسر ، وتغليطُه له في ذلك ، فقد قال بإجازة الكسر في هذا الحرف بعينه لالتقاء الساكنين أبو الحسن([٢٣٤])، ولم يحكِ سيبويه([٢٣٥]) الكسر في شيءٍ من ذلك لالتقائهما، وذكر([٢٣٦]) قراءةَ من قرأَ : قافَ ، فزعم أن الذي فتحه جعله اسماً للسورة كأنه قال : أَذكُر([٢٣٧]). وأجاز أيضاً أن يكون اسماً غير متمكنٍ فألزم الفتح كما حرك نحو : كيفَ وأين وحيثُ وأمس([٢٣٨]). وهذه الأشياء التي حكِيتْ بها هذه الأصواتُ المتقطعةُ في مدارجها ليس يمتنع تحريكها لالتقاء الساكنين بضربٍ من الحركات ،كما لم يمتنع تحريك ما حكِي به غير ذلك من الأصوات نحو: (( ماءٍ )) و (( غاقِ )) في حكاية صوت الشاة والغُراب. فمن قرأَ : (( قافَ )) فجائز أن يكون فتحه لالتقاء الساكنين ، كما أن من قرأَ : (( قافِ )) حركه بالكسر لهما ، فلم يكن يمتنع على قول من قال : (( قافِ )) فكسر لالتقاء الساكنين أن يقولَ : (( ميمِ ))([٢٣٩]) فيكسِر الميم لسكون الياء . قال أبو الحسن: (( ولا أعلمه إلا لُغةً ))([٢٤٠]).

فأما ما ذكره أبو إسحاقَ([٢٤١]) من أن ذلك غلطٌ بين ، وأنه لو جاز ذلك لجاز: كيفِ الرجلُ ، فخطأٌ لا يلزم ، ولو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس ، بل كان يثْبِتُه ويقويه ويعضده ولا ينافيه ؛ ألا تراهم قالوا : (( جيرِ )) ، و (( كان من الأمر ذَيتِ وذَيتِ )) ، و (( كَيتِ وكَيتِ )) ، و (( حيثِ )) ، فحرك الساكن بعد الياء بالكسر ،كما حرك بعدها بالفتح في (( أَين )) ، فكما جاز الفتح بعد الياء لقولهم: (( أَين )) ،كذلك يجوز الكسر بعدها لقولهم : (( جيرِ )) . ويدل على جواز التحريك بالكسر لالتقاء الساكنين فيما كان قبله ياء جواز تحريكِهِ بالضم كقولهم : (( حيثُ )) ، فإذا جاز الضم كان الكسر أسهلَ وأجوز .

ولو قال له قائلٌ : لو جاء([٢٤٢]) ميم مفتوحةٌ بعد الياء لالتقاء الساكنين ، لما جاز لقولهم : (( جيرِ )) وأخواته فقلب عليه ما ذكره ، وعكس قوله ، لما اتجه له عليه برهان، ولا وجد لقوله من بيان . والقولُ في هذا : إنه لو جاء مكسوراً لالتقاء الساكنين كان جيداً، كما أنه لو ورد مفتوحاً لاجتماعهما كان حسناً .

ويدل على جواز الكسر في هذا الحرف لو أُدرك في سمع أن أصلَ التحريك لالتقاء الساكنين الكسر ، وإنما يترك إلى غيره في الأسماء والأفعال لِما يعرض في بعض المبنيات / من كونه متمكناً قبل حاله المفْضِيةِ به إلى بنائه أو لاتباع المشاكِل مشاكِله ، أو لخلاف هذا الوجه من كراهية اجتماع المِثْل مع المِثْل ، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لرده ولا مساغَ في دفْعِهِ ، على أنه لو جاء مخالفاً لبابه للَزم أن نَتبعه ، ولم يجز لنا أن ندفعه فيما نُعلمه ونُدونُه من هذه القوانين ، إنما هو

أن نتوصلَ بها إلى النطق باللسان، ونُسوي بين من لم يكن من أهل اللغة بتعلمِهِ إياها وتمسكِهِ بها ، بأهل الفصاحة والبيان ، فإذا ورد السمع في نحو هذا بشيءٍ وجب اتباعه ، ولم يبقَ غَرض مطلوب بعده .

فإن قال قائلٌ : ما تنكِر أن يكون في منعه الميم أن يكون محركاً لالتقاء الساكنين بالكسر مصيباً ؛ إذ كان (( جير )) وما ذكرتَه من الشاذ عن القياس ، وإن كان مطرداً في الاستعمال ، فلا يسوغُ أن يجيز تصحيح العين في نحو : (( استقام )) ، وإن جاء (( استَحوذَ )) مطرداً في الاستعمال .

قيل له : إنما كان يجب أن يحكَم بشذوذِ (( جير )) ونحوه عن القياس مما حرك بالكسر في التقاء الساكنين وقبله ياء لو كان المتحرك بالفتح أكثر منه وأَشْيَع ، فأما والمتحرك بالكسر مما قبله الياء أكثَر من المتحرك بالفتح ، أو مثلُه ، أو قريب منه ، فلا يسوغُ أن يحكَم عليه بالشذوذ عن الاستعمال؛ ألا ترى أن (( استحوذَ )) و (( أَغْيَلت ))([٢٤٣]) وبابه إنما قلنا فيه: إنه شاذ عن القياس لكثرة المعتل في هذا الباب وقلة الصحيح ، ولو كان المصحح أكثَر من المعتل لما قلنا فيه: إنه شاذ في الاستعمال . فتَبين أن منْع مجيء الميمِ مكسورةً لالتقاء الساكنين غير سائغ من هذا الوجه ؛ إذ كانت المتحركاتُ بالكسر من نحوه مثلَ المتحركات بالفتح ، بل أكثر منه .

* * *

## المسألة الرَّابعة

قال أبو إسحاق([٢٤٤]):

(( فأما (( صاد )) فقرأها الحسن([٢٤٥]): { صادِ * والقُرآنِ } فكسر الدالَ ، فقال أهلُ اللغة : معناه : صادِ القرآن بعملك ؛ أي : تَعمده ، وسقطت الباء للأمر )) .

قال : (( ويجوز أن يكون كُسِرت الدالُ لالتقاء الساكنين إذا نَويتَ الوصلَ . وكذلك قرأ عبد الله بن أبي إسحاقَ([٢٤٦]) لالتقاء الساكنين ، وقرأ عيسى([٢٤٧]) : {صادَ * والقُرآن}، وكذلك : { نُون } و{ قافَ } بالفتح أيضاً لالتقاء الساكنين )) .

قال : (( وقال أبو الحسن([٢٤٨]) : يجوز أن تكون (( صاد )) و (( قافَ )) و (( نُون )) أسماء للسور منصوبةً إلا أنها لا تُصرفُ كما لا تُصرفُ جملةُ أسماء المؤنث )) .

قال([٢٤٩]): (( والقولُ الأولُ أعني الفتح والكسر من أجل التقاء الساكنين أَقْيَس ؛ لأنه([٢٥٠]) يزعم أنه ينصِب هذه الأشياء كأنه قال : اذكُر صاد ، وكذلك يجيز في (( حم )) و (( طس )) و (( يس )) النصب أيضاً على أنها أسماء للسور ، ولو قرأ بهذا قارئٌ لكان وجهه الفتح لالتقاء الساكنين )) .

قال أبو علي (أيده الله)([٢٥١]) :

أقول : إن ما حكاه أبو إسحاقَ من أن أهلَ اللغة قالوا في قراءة الحسن : { صادِ } معناه : (( صادِ القرآن بعملِك )) تمثيلٌ ليس بالجيد ؛ ألا ترى أن الواو على التمثيل غير متعلق بشيءٍ ، فلا يعرفُ المبتدِئُ ومن فَوقَه أيضاً ما معناها، وبأي شيءٍ تَعلقُها . والجيد في مثال هذا أن يقالَ : معناه : صادِ بالقرآن عملك([٢٥٢])؛ لِيعلم بالمثال من الاستدلال أن الواو عِوض من الباء الجارة على هذا التأويل([٢٥٣])،كما أنها عِوض منها في القسم ، وأن قوله : { والقُرآن } في موضع / نصبٍ بالفعل الظاهر ، وليس بالفعل المضمر كقراءة من أَسكنَها أو فتَحها ، و(( صادِ )) على هذا التأويل مأخوذٌ من الصدى([٢٥٤]) الذي هو اسم لما يعارض الصوتَ في الجبل ونحوه من الأجسام الصقيلة والكثيفة (كأنه صوتٌ

آخَر ([٢٥٥]). قال الشاعر([٢٥٦]) :

صم صداها وعفا رسمها        واستعجمتْ عن منْطِق السائل

فكأن المعنى ـ والله أعلم ـ : ليتبع عملُك القرآن مطابِقاً وموافِقاً له ،كقوله: { فاتبِع قُرآنَه }([٢٥٧])، وهذا القولُ([٢٥٨]) إن ثَبتَتْ روايةٌ به عن الحسن فهو الذي لا يدفَع عن التأويل والعالِم بوجوه التنزيل ، وإن لم تثبتْ به روايةٌ عنه ، وإنما تأوله أهلُ اللغةِ ، فحملُه على أن كسره لالتقاء الساكنين كما أن فتْحه لذلك أَجود ؛ إذ لم نجد الواو تُبدلُ من الباء الجارةِ في غير القسم ، ووجدنا هذه الفواتِح في أوائل السور قد حركت لالتقاء الساكنين، وكُسِرت كما فُتِحت ، فحملُها على ما عليه غيرها أَحسن من إخراجها عن جملتها إلى ما لا نظير له . ألا ترى أنك إذا تأولتَ الكسر في ذلك على أنه أمر بزنَةِ (فَاعِلْ) خالفْتَ بها قراءةَ من فتحها بعينها ، ومن كسر { قافِ } ، وجعلتَ الواو بدلاً من الباء في غير القسم ، وكانت الواو([٢٥٩]) خلافَ التي في قول من فَتَح فقرأ : { صاد * والقرآن } ، وإذا قدرتَ الكسرةَ للساكنَين ، تشاكلت القراءتان وتطابقتا ، ولم تخالِفْ واحدةٌ منهما الأخرى ، ومع هذا فليس بممتنِعٍ في اللفظ ، ولا بمردودٍ في المعنى ، بل كِلا الأمرين يعضده ويثبِتُه ولا يدفَعه .

أما اللفظُ فلأن الكلمة على زِنَةٍ([٢٦٠]) لا تُنكَر ، والواو من الباء في غيره قد أُبدِلَ .

وأما المعنى فلأن ما أشبهه من الأمر في التنزيل قد ثَبتَ وحض عليه وكُرر كقوله ﷻ : { واتبِع ما يوحى إليك من ربك }([٢٦١])، ونحو ذلك من الآي .

وزعم الفراء([٢٦٢]) أن قوله : { صاد } معناها كقولك : وجب والله،كأنه قالَ : وجب والقرآن ، فإن كان ذلك روي عن بعض المفسرين ، وإلا فلستُ أعرفه . فأما تمثيلُه إياه بـ (( وجب )) فرديء ؛ لأنه ذَكَر فِعلاً لم يسنِده إلى فاعلٍ ، فليس يعلَم ما فاعلُ الوجوب، ولا بم يتعلقُ ، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن كلاماً .

فإن قال قائلٌ : فيكون فاعلُه المصدر ،كأنه وجب الوجوب ،كما قُلتُم في قوله :

{ ثُم بدا لهم مِن بعدِ ما رأَوا الآياتِ ليسجنُنه حتى حِينٍ }([٢٦٣]) المعنى : ثُم بدا لهم بدو([٢٦٤]) .

قيلَ له : لا يشْبِه هذا (( وجب )) ؛ لأن (( بدا لهم بدو )) بمنزلة ظَهر لهم رأي ، ثم فُسر ذلك الرأي ما هو بالجملة التي هي (( ليسجنُنه )) ، فلذاك كان حسناً مفيداً ؛ إذ كان في المعنى بمنزلة قولك : ثم بدا لهم سجنُه ، فإن شَبه (( وجب الوجوب )) بما تَأوناه ، فقدجمع بين مختلفَين ، ووفقَ بين أمرين غير مشتبهين .

وزعم([٢٦٥]) أنه يقَالُ : إنه أراد : لَكَم أهلكنا ، فلما فصلَ بينهما حذَفَ اللام ، مثلُ قولِه : { قَد أَفلَح من زكاها }([٢٦٦]) بعد قوله : { والشمس وضحاها }. وهذا الذي ذكره([٢٦٧]) غير جائز البتةَ([٢٦٨]) عندنا ؛ وذلك أنه لا مدخَلَ لشيءٍ من اللامات على (( كم )) ، أما التي للابتداء فتمتنع من الدخُول عليها من جهتَين :

إحداهما : لانتصاب (( كم )) بالفعل الذي بعده ، وهي لا تَدخُلُ على المفعولات .

والجهةُ الأخرى : أن هذه اللام إنما تدخلُ على المبتدأ الذي تتسلطُ عليه الأفعالُ الداخلةُ على المبتدأ والخبر وما ضارعها ، فإذا لم يجز دخولُ هذه الأفعال عليه ، لم يجز دخولُ لامِ الابتداء ؛ لأنها تبقى متعلقةً ، و (( كم )) في كلتا جهتيها الخبر والاستفهامِ لا يَعملُ فيها ما قبلها ، ولا تُبنَى عليه ، وإنما تُبنَى الجملةُ التي هي فيه على ما قبلها،/ فالحكْم لها من دونها . وأما الداخلةُ على الأفعال دون الأسماء نحو: ليَنْطَلِقن ، ولقد قام زيد، فإنها تختص بالدخُول على الأفعال دون الأسماء ، وإذا كان كذلك لم يكن لها على ((كم )) مدخلٌ ؛ إذ كانت اسماً .

فإن قال قائلٌ : فما ينكِر أن تكون اللام التي تَدخُلُ على الأفعال مرادةً في ((كم )) محذوفةً لطول الكلام ، وأن دخولها في ((كم )) العاملُ فيه (( أهلَكْنا )) بمنزلة دخولِها على (( إلى )) المعلقة بالفعل المنتصبةِ الموضع في قوله تعالى : { لإلى اللهِ تُحشَرون }([٢٦٩]) فكما جاز دخولها على الجار المنتصب الموضع ، كذلك يجوز دخولها على (( كم )) المنتصبة ؟

فالجواب عندي : أن التقدير بهذه اللام في قوله ﷻ : { لإلى اللهِ تُحشَرون } أن تكون داخلةً على (( تُحشَرون )). ألا ترى أن القسم إنما وقع على أنهم يحشَرون لا على الجار والمجرور، فالمقسم عليه الفعلُ، وهو المؤكد باللام والمتلقي للقسم . وإنما دخلت اللام على الجار لتقدمها عليه ، ولم تدخل إحدى النونَين على الفعل لوقوعه على الحرف ،كما لم تدخُلْ في قوله : { فَلسوفَ تَعلَمون }([٢٧٠]) لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا الموضعين إذ المراد به التأخير، كما جاز دخولُ لام الابتداء في مثل: إن زيداً لطَعامك آكِلٌ، إذ المراد به التأخير إلى الخبر . فإذا كان التقدير ما ذَكرنا ، لم يجز أن يكون { كم أَهلَكْنا } بمنزلة { لإلى اللهِ تُحشَرون } في جواز دخول اللام عليها،كدخولها في (( كم ))؛ إذ كان دخولها في قوله تعالى : { لإلى اللهِ تُحشَرون } بمنزلة دخوله على الفعل حسب ما تكون عليه هذه اللام في سائر مواضعها ومتصرفاتها. وليس يسوغُ تقدير دخولها على الفعل في ((كم )) .

فإن قال قائلٌ : فقدر دخولها على الفعل الذي هو (( أهلَكْنا )) وبعد ((كم )) كما قدرتَ دخولها على الفعل الذي بعد الجار .

فالجواب : أن اللام التي للقَسم لا يجوز تقديرها بعد ((كم )) ، ووقوعها على الفعل الناصب له ؛ لأن (( كم )) لا تخلو من أن تكون خبراً أو استفهاماً ، وفي كلتا جِهتَيها لا يتعلقُ شيء مما قبلها بها، فلو قَدرتَ اللام داخلةً على قوله: (( أهلَكْنا ))، لم يجز أن تكون جواباً ؛ لِما ذَكرتُ من انقطاع ذلك في كِلا وجهيه مما قبله .

فإذا امتنع بما ذَكرنَا دخولُ واحدةٍ من اللامين على (( كم )) ، ولم يسغْ تقديرها فيها لِما بينا ،كما جاز تقديرها في قوله: { قد أَفْلَح من زكاها } ، تبين أن قولَ الفراء : (( { كم أَهلَكْنا } جواب للقَسم )) خَطأٌ .

وقد ذَكرنَا وجوه اللاماتِ في هذا الكتاب عند ذِكْرِنا لقوله ﷻ: { يدعو لمن ضره أَقْرب مِن نَفْعِهِ }([٢٧١]) ذِكْراً يستوفيها بوجوهها قريباً من تقصيها .

قال الفراء : وقيل([٢٧٢]): { إِن ذَلِك لحق تَخَاصم أَهل النار }([٢٧٣]) قال : وذلك بعيد لِذِكْر قَصص مختلفةٍ جرتْ بينهما([٢٧٤]) .

وليس يمتنع عندي لِجري هذه القَصص أن تكون عليه ، وإن كان الأحسن غيره ، وليس الفصلُ بهذه القَصص بينهما بأبعد من ذِكْر أمرٍ في سورةٍ يكون الجواب عنه في سورةٍ أخرى ،كقوله ﷻ حكايةً عن قائِلِه: { ولئِن أَطَعتُم بشَراً مِثْلَكُم إِنكُم إِذاً لخَاسِرون }([٢٧٥])، وقوله : { وقالُوا ما لِهذَا الرسول يأكُلُ الطعام ويمشِي في الأسواق }([٢٧٦])، و{ إِن تَتبِعون إِلا رجلاً مسحوراً }([٢٧٧])، ثم قال : { وما أَرسلْنا مِن قَبلِك إِلا رجالاً نُوحِي إِليهِم }([٢٧٨])، و{ ما جعلْنَاهم جسداً لا يأكُلُون الطعام }([٢٧٩]) ونحو هذا ، فكذلك هذا لا يمتنع ، والله أعلم .

فأما ما حكاه أبو إسحاقَ([٢٨٠]) عن أبي الحسن([٢٨١]) مِن جواز كون (( صاد )) و (( قافَ )) و (( نون )) أسماء للسور منصوبةً ، إلا أنها لا تنصرفُ كما لا تنصرفُ أسماء المؤنث . فقد قاله سيبويهِ([٢٨٢])، وزعم أن انتصابه على (( اذكُر )) . وينبغي أن يعلم أن

سيبويهِ (لم يرد)([٢٨٣]) بتمثيله انتصاب / هذا أنه على جهة القَسم بهذه الفواتح كقوله([٢٨٤]):

أَلا رب من قَلْبِي له ـ اللهَ ـ نَاصِح

لأن ذلك ممتنع غير سائغ .

فإن قلتَ : فمِن أين امتنع وهذه السور قرآن ، وقد أقسم الله ﷻ به ظاهراً وعلى ما لا إشكالَ فيه كقوله تعالى : { والْقُرآن ذِي الذكْر }([٢٨٥]) { والْقُرآن الْمجِيدِ }([٢٨٦]) ونحو ذلك ؟

فالذي يمتنع هذا له من الجواز أن القَسم على هذا التأويل يبقى غير متعلقٍ بمقْسمٍ عليه. ألا ترى أنه إذا قال : (( قافَ )) و (( صاد )) فنَصبه بأنه مقْسم به ، لم يتلْقه محلوفٌ عليه . يدلك على ذلك استئنافُك باسمٍ آخَر لا يجوز عطفُه على هذا الاسم الأول إذا قدرتَه مقْسماً به لانجراره بالواو .

فهذا التأويلُ الذي ذَكَرنَا امتناعه في هذه الفواتح لا يخلو الاسم المنجر فيه من أحد أمرين : إما أن يكون معطوفاً على ما قبله ، وإما أن يكون مستأنَفاً منه منقطعاً . فلا يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله ؛ لانجراره وانتصاب المعطوف عليه . فإذا لم يجز ذلك ثبتَ أنه منقطع مما قبله ، وأن الواو للقَسم لا للعطف ، وإذا كان كذلك لم يكن الأولُ قَسماً . ألا ترى أن الخليلَ وسيبويهِ لم يجيزا في قوله تعالى : { والليلِ إِذَا يغْشَى * والنهارِ إِذَا تَجلى * وما خَلَقَ الذكَر والْأُنْثَى }([٢٨٧]) كون الواوين اللتَين بعد الأُولى قَسماً كالأُولى ، فقالا فيهما([٢٨٨]): إنهما للعطف لما كان يلزم في إجازة ذلك من بقاء القَسمِ الأول غير متعلقٍ بمقسمٍ عليه .

فإن قلتَ : فما ينكِر أن يكون قولُه : (( أُذْكُر القرآن )) مخْرجه على غير القَسم ، وأنه مقسم عليه ،كأنه قال : أُذْكُر صاد والقرآن . فتكون هذه الأشياء مقسماً عليها ، ويكون ما بعدها قَسماً كقولك : أُذْكُر زيداً واللهِ ؟

فذلك غير جائزٍ من أجل أن هذه الأسماء المقسم بها المنْجرةَ بالواو قد تُلُقيتْ بما هو أجوبةٌ لها ؛ ألا ترى أن قوله تعالى : { والْقَلَمِ }([٢٨٩]) قد أُجِيب بقوله : { ما أَنْتَ بِنِعمةِ ربك بِمجنُونٍ } .

وكذلك { صاد } وسائر هذه الأسماء المقسم بها .

فالوجه عندنا فيمن فَتَح شيئاً من هذه الفواتح أن تُحملَ على التقاء الساكِنَين، كما أن من كَسر لم يكُن إلا كذلك .

*　　*　　*

### المسألة الخامسة

قال([٢٩٠])في قوله ﷻ : {الَذِين يؤْمِنُون بِالْغَيبِ ويقِيمون الصلاَةَ} [البقرة : ٣] بعد كلامٍ كثيرٍ ذَكَره في حذف الهمزة من (أَفْعل) الذي هو فعلٌ ماضٍ في المضارع :

(( الأصلُ في (يقِيم) : يؤَقْيِم ولكن الهمزة حذِفَت لأن الضم دليلٌ على ذوات الأربعة، ولو ثَبتَ لوجب إذا أنبأتَ عن نفسِك (أن تقولَ)([٢٩١]) : أنا أُؤَقْيِم([٢٩٢])، فتجتمع همزتان فاستُثْقِلَتَا ، فحذِفَت الهمزةُ التي هي فاء الفعل ، وتبع سائر الفعل ذلك )) .

قال أبو علي (أيده الله)([٢٩٣]):

اعلَم أن الأفعال لا تخلو من أن تكون ثلاثيةً أو رباعيةً ، والثلاثيةُ لا تخلو من أن تكون أصولاً أو ذواتَ زوائِد وكذلك الرباعي ، وجميع هذه الأصناف في اختلافها تَنْتَظِم أبنيةُ مضارِعِها ما يتضمن أمثلةَ ماضيها إلا أن يكون الأولُ حرفاً مجتَلَباً في الابتداء لسكُون ما بعده ، أو حرفَ علةٍ . وحروفُ العلةِ : الواو والياء والهمزةُ . فالأولُ الذي يحذَفُ فيه حرفُ العلةِ في المضارع على ضربين :

أحدهما : أن يكون الحرفُ أولَ ثلاثي أصلٍ .

والآخَر : أن يكون أولَ ثلاثي ذي زيادةٍ .

فالحرفُ الأولُ المعتل من بنات الثلاثة ينقسم بانقسام حروف العلة وهي : الياء والواو والهمزةُ ، والذي يطرد حذفُه من ذلك الواو من المضارع إذا كانت فاء واقعةً بين ياءٍ وكسرةٍ ، ثم يتبع سائر حروف المضارعةِ الياء ، فتُحذَفُ الواو معهن كما حذِفَت معها، ولا تُحذَفُ في غير (يفعِلُ) .

فأما الياء إذا كانت فاء ، فلا يحذَفُ في المضارعة كيف كان بناؤُه . وحكى سيبويهِ([٢٩٤]) على جهة الشذوذ: (( يئِس )) مثل : يعِد .

ونظير هذا في القلةِ ما حكى من / قولهم في مضارع (( وجد )) : يجدُ([٢٩٥]) .

والهمزةُ مثل الياء في الإتمام وتركِ الحذف إلا ما جاء من قولهم : كُلْ وخُذْ .

والضرب الآخَر الذي يحذَفُ فيه الحرفُ الأولُ من الثلاثي ذي الزيادة الثابتِ في الماضي من المضارع هو بناء (أفعَلَ) نحو : أَكْرم ، وأَعطى ، وآمن ، وهذه الهمزةُ تُحذَفُ في المضارع كراهيةً لاجتماع الهمزتَين ،كما ذكَر سيبويهِ([٢٩٦])، ثم أُتبِع سائر الحروف الهمزة،كما أُتبِع في باب (( وعد )) الياء .

والدليلُ على أن حذْفَها لكراهية التقائهما : أنه حيثُ أُبدِلَ منها حرفٌ مقارب لها أُتِم ولم يحذَفْ ، فقالوا : يهريقُ (وجاء على ما كان يلزم أن يكون عليه هذا المثالُ ، هذا في من فتَح فقال : يهريقُ)([٢٩٧]). فأما من أسكَن فقالَ : أَهرقْتُ أُهريقُ ، فإنها عنده مِثْلُ : أَسطَعتُ وأُسطِيع . جعلَ الهاء عِوضاً مما دخل الكلمةَ من الضعف والتهيؤ للحذف في الجزم والوقف ، كما أن السين في (( أسطَعتُ )) كذلك ، وحذفُها مطرد في الكلام ، وربما أثبتَها الشاعر في الضرورة. أنشَد سيبويهِ([٢٩٨]):

كُراتُ غُلامٍ في كِساءٍ مؤَرنَبِ

فأما قوله([٢٩٩]):

وصالِياتٍ ككما يُؤَثْفَين

فعلى هذا وجهه . و (( أُثْفِيةٌ )) على قياس قوله هذا (أُفْعولةٌ)([٣٠٠]) . قال : أحمد ابن يحيى([٣٠١]) عن ابن الأعرابي([٣٠٢]): جاء فلان يثْفُوه ، ويثْفِيه ، ويثِفُه ، ويكْسوه ، ويذْنُبه ، ويدمره ،كله بمعنًى واحدٍ . فـ (( يؤَثْفَين )) على هذا (يؤَفْعلْن) ، ويجوز أن يكون (يفعَلين) مثل : يسلقين([٣٠٣]) .

قال أبو زيدٍ([٣٠٤]): (([يقالُ]: تأثفْنا بالمكان إذا أَلِفْوه ولم يبرحوه )) ، فـ(( يؤَثْفَين )) على هذا (يفعَلين) ، وأُثْفِية (فُعلِية) ، ومن كلا المعنيين يجوز أن نأخُذَ أُثْفِيةً ؛ لأنهم يصِفُونها في أشعارهم بالخُلُود والإقامة والعكْفِ والركُود. وتأثفنا : أقمنَا ، كما أن يثْفُوه : قام مقامه . وحملُها على أنها (أُفْعولة) والهمزةُ زائدةٌ كأنه أقوى؛ لأن هذه الكلمةَ أكثَر تصرفاً ، ولا يمتنع الوجه الآخَر .

ويجوز في (( أُثْفِية )) في من جعلها (أُفْعولة) أن تكون اللام ياء إذا أخَذَه مِن (( يثْفِيه )) ، ويجوز أن تكون واواً . وكونُه من الواو أكثَر ؛ لأن (( يثِفُه )) لا يكون إلا من الواو .

فإن قلتَ : هلا قلتَ : إنه من الياء([٣٠٥]) مِن قول من قال : يثْفِيه ؛ إذ لو كانت من الواو([٣٠٦]) لصحت ؛ لأنه لا شيء يوجِب قلبها ياء من كسرةٍ وياءٍ مدغَمٍ فيها ؟

قيل له : إن (أُفْعول) قد تُقلَب اللام فيه إذا كانت واواً كثيراً ؛ ألا تراهم قالوا : (( أُدحِي النعامِ )) ([٣٠٧]) وهو مِن دحا يدحو . وحروفٌ كثيرةٌ مثله ، فكذلك (( أُثْفِية )) .

فأما قولهم : (( الأُروية )) للأنثى من الوعول ، فقد شرحناه في (( المسائل المشكلة ))([٣٠٨]).

وأما (( الأُرِبية )) [لأصل الفَخِذِ]([٣٠٩]) فتكون (أُفْعولة) مِن ربا يربو أُرِبيةً لارتفاعِهِ على سائر أعظُمِ الرجل في النصبةِ ، أو لزيادتها عليه في الخِلْقَة .

وإن شئتَ كان (فُعِلِيـة) من (( الإِرب )) الذي هو بمعنى التوفر([٣١٠])، من قوله في الحديث : (( أنه أُتِي بِكَتِفٍ مؤَربةٍ ))([٣١١])، ومن قولهم : (( فلان أَريـب ))([٣١٢]) إذا وصِـفَ بالكمـال وتوفـر العقل . وقال أبو بكـــر محـمــــد بن الحسن بن دريد ([٣١٣]) : (( قالوا: جاء فلان فـي أُرِبيةٍ ؛ إذا جاء في جماعةٍ من قومه )) .

فأما (( الأُثْبِيةُ )) للجماعة فـ(أُفْعولة) ؛ لقولهم : ثُبةٌ ، فالمحذوفُ اللام، وقـالوا : (( ثَـبـــيتُ الرجلَ ))([٣١٤]) إذا جمعتَ محاسِنَه ، فالهمزةُ زائدةٌ ولا تكون فاء .

* * *

**مسألةٌ من هذا البـاب**([٣١٥]) :

أنشَدنا من نَثِقُ بروايته عن الدمشْقي([٣١٦]) عن قُطْربٍ([٣١٧]) للأعشَى([٣١٨]):

وما أَيـْـبِلي على هيكَلٍ ... بنَاه وصلب فِيهِ وصارا

قال أبو علي :

فقوله: (( أَيـْبـُـلِي )) لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون الاسم أعجمياً أو عربياً ، فإن كان الاسم أعجمياً فلا إشكالَ فيه ؛ لأن الأعجمـي إذا عـرب لا يوجِب تعريبه أن يكون موافقاً / لأبنية العربي([٣١٩])، وإن كان عربياً جاز عندي أن يكون أَيـْبـُـلي (فَيعِلي)([٣٢٠]) من قوله([٣٢١]):

بِهِ أَبلَتْ شَــهري ربِيعٍ ...

ونحوه ، إذا اجتزَأَتْ بالرطْب عن الماء([٣٢٢]). فكذلك هذا الراهِب قد اقتصر بما على هيكَلِـهِ ، واجتزأ به ، وانقطَع عن غيره .

فإن قلتَ : فقد قال سيبويهِ([٣٢٣]): ليس في الكلام على مثل : (فَيعل) ، فكيف يصح ما ذَكَرتَـه من (( أيـبلي )) ؟

فإنه يجوز أن يكون لم يعتَد بهذا الحرف لقلِتهِ،وقد فعل مثلَ ذلك في حروف نحو: (( إنْقَحل ))([٣٢٤]). وأيضاً ففي النسبة مثل: تَحوي إذا أضفْتَ إلى (( تحية ))، فهذا لك فيه بعـض الاستئناس أنه قد يجيء في بناء النسبة ما لا يجيء في غيره . ولا يبعد هذا ،كما جاء مع الهاء بِنَـاء لم يجئ بلا هاءٍ ، والتاء وياء النسبة أَختان . ألا ترى أن (( زنجياً )) و (( زنجاً )) كثير ، مثل شَعِيرةٍ وشعير([٣٢٥]). فكما جاء (مفْعلَة) مع الهاء ، ولم يجئ بلا هاءٍ كذلك يجوز أن يكـون مـع يـاءي النسب ما لا يجيء مع غيرهما لمشابهتهما لهما فيما ذَكَرنَا([٣٢٦]).

ولما كانت الفاءاتُ من ذوات الثلاثة كما ذَكَرنَا في انقسامها بعدد حروف العلة ، وكان هذا البنـاء ينقَلُ إلى (أَفْعلَ) بالهمزة لمعانٍ سِوى الإلحاق ، نُقِلَ ما كان الفاء منه همزةً،كما نُقِلَ غيره وزِيدتْ فـ يه الهمزةُ وذلك نحو : آمن وآتَى وآذَن . وشَرطُ المضارع أن ينتظِم حروفَ الماضي إلا ما استُثْنِي مـن هذه الهمزة وغيرِها ، فكما أن المحذوفَ من نحو: (( أَكْرم )) و (( أَقْعد )) في المضارع الهمـزةُ دون الفاء ، كذلك المحـذوفُ مما كانت فاؤُه همزةً هذا الحرفُ الزائد دون الذي هو فاء .

فقولُه في آخِرِ الفصل الذي كتبناه : (( حذِفَت الهمزةُ التي هي فاء الفعل([٣٢٧]) )) سهو بيـن،

والتذكير بما ذَكَرنَاه من هذا يجزئُ عن الاحتجاج والإكثار ، ولولا أن غَرضنَا في هذه المسائل إصلاح مواضعِ السهو لتَركْنَا ذِكْر هذا وما أشبهه لوضوحِهِ ، وتجاوزنَاه إلى غيره .

ألا ترى أن آمن مثلُ أَقْعد، فكما تقولُ : يقْعِد فتَحذِفُ الهمزةَ وتُثبِتُ الفاء ، كذلك في قولك : يؤْمِن ، تحذِفُ الهمزةَ الزائدةَ لـ(أَفْعلَ) ، وتُثْبِتُ التي هي فاء .

ولك في مضارع آمن وآذَن([٣٢٨]) واسمِ الفاعل منه وفي نحوه ضربان : تخفيفُها وتحقيقُها، ولكِلا الأمرين وجه فجهةُ التحقيق أنك كنتَ خففْتَ في الماضي لاجتماع همزتين ، وفي المضارع لاجتماع همزتين أو ثلاثٍ . فإذا زال المعنى الموجِب للتخفيف رجعتَ إلى التحقيق، فقُلْتَ : يؤْمِن ، ومؤْمِن ، فخففْتَ الفاء التي كنتَ أبدلْتَ لاجتماع الهمزتين لزوال اجتماعهما ، والتخفيفُ عندي أقوى في مقاييس العربية وأَوجه ؛ لأن الأفعالَ المعتلةَ إذا لَحِقَ بناء منها علةٌ لمعنى ٱُتبِع سائر الأبنيةِ العاريةِ من تلك العلة المعتل . يدلك على ذلك قولُهم : يقوم ، ويبيع، وأَقَالَ ، ويقِيلُ ، ويعِد ، ونَعِد ، وأَعِد ويكرِم ، فكما تُعل هذه الأشياء لإتباع بعضها بعضاً ، كذلك يعل (( يؤمِن )) و (( مؤمن )) لإتباعه (( آمن )) . بل الإعلالُ للإتباع في هذا يزداد قوةً وحسناً على غيره ؛ لأنه يلزمه أيضاً الاعتلالُ في قولهم : (( ٱُؤْمِن )) للإبدال .

فإذا ٱُتبِع ما اعتل في موضعٍ واحدٍ سائر الأبنية نحو ما مثلنا ، فما اعتل في موضعين أَولى بالإتباع([٣٢٩])، وما ذَكَرنَاه من الحجة لإيثار التخفيف حجةٌ لأبي عمرٍو في قراءته :

{ يومِنُون }([٣٣٠])، واختياره ذلك على التحقيق ، وذلك أن حرفَ المضارعة المضموم صادفَ حرفاً ينقلب أَلِفاً قبلَ أن يلحقَه ، فلما ولِي المضموم ، انقلبت الأَلِفُ واواً، فعلى هذه الجهة يوجه التخفيفُ في قوله ، لا على من قال: (( جونَة )) في تخفيف (( جؤْنَة ))([٣٣١])، وإن كان([٣٣٢]) اللفظان واحداً ، ومِن ثَم قَرأَ : { يا صالِح ايتِنَا }([٣٣٣]) فتَرك الفاء معلةً للزوم العلة لها في غير هذا الموضع ، كما تركها معلةً / في : { يومِنُون } ، ولم يحقق الهمزةَ ولم يرجِعها ، كما لم يحققْها في { يومِنُون } .

(وقد ذَكَرنا هذا مستقصى في موضعٍ آخر([٣٣٤])، وذَكَر الشيخُ أن هذه المسألةَ فيها زيادةٌ لم تتم)([٣٣٥]) .

* * *

# الحواشي والتعليقات

(١) غريب الحديث ٤٩/١ .

(٢) أبرز مصادر ترجمته :
تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، ونزهة الألبا : ٢٣٢ ، وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ ، وإشارة التعيين : ٨٣ ، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ ، وشذرات الذهب ٨٨/٣، وكتاب (( أبو علي الفارسي )) للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ومراجع أخرى تراها في حواشي تلك الكتب .

(٣) بينها وبين شيراز أربع مراحل . انظر معجم البلدان ٢٦٠/٤ (فسا) .

(٤) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١١٧ .

(٥) انظر كتاب أبو علي الفارسي : ١٣٢ .

(٦) انظرها مفصلةً في كتاب أبو علي الفارسي : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٧) حققه الأستاذان : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، وطبع بدمشق متتالياً ابتداء من سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٤١٣ هـ .

(٨) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠٨هـ .

(٩) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبع بالرياض سنة ١٤٠١هـ ، كما حققه الدكتور كاظم بحر المرجان ، وطبع بالموصل سنة ١٤٠١هـ .

(١٠)طبع بثلاثة تحقيقات : بتحقيق الدكتور إسماعيل عمايرة بعمان ١٤٠١هـ ، والدكتور علي جابر المنصوري ببغداد سنة ١٤٠٢هـ ، والدكتور محمد الشاطر أحمد بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ .

(١١)حققه صلاح الدين السنكاوي ، وطبع ببغداد .

(١٢)حققه الدكتور علي جابر المنصوري ، وطبع ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ .

(١٣)حققه الدكتور حسن هنداوي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧هـ .

(١٤)حققه الأستاذ مصطفى الحدري ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٦هـ .

(١٥)حققه الدكتور محمد الشاطر أحمد ، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ .

(١٦)حققه الدكتور حسن هنداوي ، وطبع بدمشق سنة ١٤٠٧هـ، كما حققه الدكتور محمود الطناحي، وطبع بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ .

(١٧)حققه الدكتور عوض القوزي ، وطبع بالقاهرة متتالياً ابتداء من سنة ١٤١٠هـ .

(١٨)انظر معجم الأدباء ٢٥١/٧ ـ ٢٥٢ .

(١٩)طبقات النحاة واللغويين : ٢٩٥ ، وانظر كتاب (( أبو علي الفارسي )) : ٤٨٧ .

(٢٠)أبو علي الفارسي : ٤٨٣ .

(٢١)انظر نهاية المسألة [٣٣] وقارنه بما جاء في الكتاب ١٢٩/٣ الحاشية (١) .

(٢٢)انظر : أبو علي الفارسي ١٣٠ .

(٢٣)أبو علي الفارسي : ١٢٩ .

(٢٤)الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١ ـ ١٣٢ .

(٢٥)أبو علي الفارسي : ١٣٠ .

(٢٦)البحر المحيط ٣٣١/١ ـ ٣٣٢ ، وانظر كتاب (( أبو علي الفارسي )) : ٤٧٧ .

(٢٧)انظر اللوحة : [٥٠/ب] .

(٢٨)الكتاب ١١٣/٣ ـ ١١٤ . وانظر اللوحة [٩٣/ أ ـ ب] .

(٢٩)انظر اللوحة : [١٨/ب] .

(٣٠)انظر اللوحة : [٥٠/أ] .

(٣١)انظر مثلاً المسألة (١٠) اللوحة [٢٤/أ] ، واللوحة [٢٤/ب] .

(٣٢)انظر المسألة (١٦) اللوحة : [٤٠/ب] .

(٣٣)انظر المسألة (٨٢) اللوحة : [١٠٢/ب ـ ١٠٣/أ] .

(٣٤)انظر اللوحة : [٤٢/ب] .

(٣٥)انظر اللوحة : [٤٤/أ] .

(٣٦)انظر مثلاً اللوحات : [٤/ب] ، و [٤٤/ب] ، و [٨٣/أ] .

(٣٧)انظر كتاب (( أبو علي الفارسي )) : ٤٦٧ .

(٣٨)انظر مقدمة تحقيق المسائل المشكلة (البغداديات) : ٣١ ـ ٣٤ .

(٣٩)انظر اللوحة : [٤٠/أ] .

(٤٠)كما نقله ابن ولاد في (( الانتصار )) : ٢٠٨ .

(٤١)وهذا المشهور عنه في كتب النحاة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ، والمساعد ٥٠٢/٢.

(٤٢)انظر اللوحة : [٤٠/أ] .

(٤٣)انظر نهاية المسألة (٨٣) اللوحة : [١٠٥/ب] .

(٤٤)انظر مثلاً نهاية المسألة [٢٤] اللوحة : (٥٥/أ) .

(٤٥)المسألة [٤٣] ، اللوحة : [٥٩/٥٢ ـ ٦٠] .

(٤٦)انظر المسائل الحلبيات : ٢٦٢ ، ٣٧٧ .

(٤٧)انظر المسائل البغداديات : ٣١٢ .

(٤٨)انظر معجم الأدباء ٢٤٠/٧ ـ ٢٤١ ، وانظر : الفهرست : ٩٥ .

(٤٩)إنباه الرواة ٣٠٩/١ .

(٥٠)انظر بداية كلام الفارسي في المسألة [٦٥] .

(٥١)انظر نهاية المسألة [٩٩] اللوحة : [١٢١/أ] .

(٥٢)انظر المسائل الحلبيات ص : ٢٦٢ ، ٣٧٧ ، والمسائل البغداديات : ٣١٢ .

(٥٣)أبو علي الفارسي : ٤٧٧ .

(٥٤)هذا التقسيم من نسخة (ش) .

(٥٥)ما بين القوسين من نسخة (ص) ، وقد جاء عنوان الكتاب فيها بعد البسملة هكذا:(( كتاب المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق )) .

(٥٦)رقمت النسختان المسائلَ ، ولم يستمر الترقيم إلى نهاية الكتاب ، بل وقف في المنتصف تقريباً ، على أنه لم يبتدئ من أولها أيضاً بل ابتدأ في نسخة (ص) من المسألة (٢٠) ، وفي نسخة (ش) من المسألة (٣) . وقد قمتُ بترقيم المسائل الرئيسية كلها من أول الكتاب إلى نهايته ، دون المسائل الفرعية الواردة في أثناء المسائل الأصلية ، حيث سأفردها بالذكر في فهرس مسائل الكتاب إن شاء الله تعالى .

(٥٧)معاني القرآن وإعرابه ٤٣/١ .

وقد نقل ابن سيده (رحمه الله) هذه المسألة بتمامها في المخصص ١٣٦/١٧ ـ ١٥١ ، كما نقل البغدادي رد ابن خالويه على (الإغفال) ، ورد الفارسي عليه في كتابٍ له آخر سماه (نقض الهاذور). انظر الخزانة ٢٨١/٢ ـ ـ ٢٨٧ ، ٣٥٦/١٠ ـ ٣٦٠ .

(٥٨)من الآية : ٢٤ ، وانظر كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٥١/٥ ـ ١٥٢ .

(٥٩)سقطت كلمتا (( الأصل فيه )) من (ش) .

(٦٠)انظر الكتاب ١٩٧/٢ .

(٦١)الكتاب ١٩٥/٢ .

(٦٢)الكتاب ٤٩٨/٣ ولا دليل فيه على ما قصده المصنف . وانظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٧، ومجالس العلماء له: ٥٧، والبارع للقالي : ١٠٨، والصحاح (ليه) .

(٦٣)سورة الأعراف : من الآية : ١٢٧ . وهي قراءةٌ شاذة رويت عن بعض الصحابة ، انظرها في تفسير الطبري (جامع البيان) ٣٩/١٣ ـ ٤٠ ، ومختصر الشواذّ : ٤٥ ، والمحتسب ٢٥٦/١ . وانظر كتاب العين ٩١/٤ ، وتفسير ابن عباس: ٢٣٢ .

(٦٤)كتاب الهمز : ٩ ـ ١٠ .

(٦٥)البيت لرؤبة في ديوانه : ١٦٥، وقبله :

لله در الْغَانِياتِ الْمدهِ

وأنشده أبو زيد في كتاب الهمز : ٩ ـ ١٠ . وانظر : العين ٩٠/٤ ، والمسائل الحلبيات : ٣٣٦ ، والمحتسب ١/ ٢٥٦ وشرح المفصل ٣/١

(٦٦)سورة الحشر : من الآية : ٢٣ .

(٦٧)أي : أنه اسم مصدر .

(٦٨)قال ابن دريد في جمهرة اللغة ١١٠/١: (( وفسر بعض العلماء باللغة قولهم: (لله درك) قال : أرادوا صالح عماك ؛ لأن الدر أفضل ما يحتَلَب )) . وانظر : الفاخر : ٥٥، والزاهر ٣٩١/١، وجمهرة الأمثال ٢١٠/٢ .

(٦٩)ما بين القوسين ساقط من (ش) ، ومن نص المخصص ١٣٧/١٧ .

(٧٠)انظر : الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٢٥/٣ ، والصحاح ( أله ) . وفي تكملته للصغاني ( أله ) : أن (( الإلاهة )) اسم للهلال أيضاً عن أبي عمرو .

(٧١)البيت من الوافر لمية بنت عتيبة بن الحارث (أم البنين) كما في الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٢٥/٣، وقيل : لبنت عبد الحارث اليربوعي ، ويقال : لنائحة عتيبة بن الحارث . انظر جمهرة اللغة ٩٩١/٢، وسر الصناعة ٧٨٤/٢، والمحتسب ١٢٣/٢، ومعجم البلدان ١٨/٥، و التاج (أله) . (وراجع تخريج البيت في الجمهرة ٣٦٧/١) . واللعباء : موضع بالبحرين .

(٧٢)سورة فصلت : من الآية : ٣٧ .

ومن قوله: (( روي عن ابن عباس )) إلى هنا ، نقله ابن سيده في المخصص ٩٦/١٣-٩٧.

(٧٣)ثعلب ، ولم أقف على حكايته هذه مع أنه تعرض للكلام على قوله تعالى في قراءة : { ويذَرك وإلاهتَك } وقال : (( وإلاهتَك أي : عبادتك ، ومن قرأ : { وإلاهتَك } أراد : أنك تُعبد ولا تَعبد، ومن قرأ : { وآلِهتَك } أراد التي يعبدها )) . انظر مجالس ثعلب ١٨٠/١ - ١٨١

(٧٤)العبارة في (ش) : (( منقولةٌ من أسماء الأجناس نحو ... )) .

(٧٥)قوله : (( غير مصروفٍ )) ساقطٌ من (ش) .

(٧٦)النوادر : ٤٠٣ .

(٧٧)سورة نوح : من الآية : ٢٣ .

(٧٨)هو عمرو بن عبد الجن. والبيت من الطويل، وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات : ٢٨٧ ، وانظر : سر الصناعة ٣٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ ، ١٢١/٣، والإنصاف : ٣١٨ ، والخزانة ٢١٤/٧ . وقنة العزى : أعلاها ، والعنْدم : صبغٌ أحمر، ويسمى البقم ، فارسي معرب . انظر المعرب : ٥٩ ، وقصد السبيل ٢٩٢/١ .

(٧٩)وهي قراءة السبعة .

(٨٠)سورة الأعراف : من الآية : ١٣٨ .

(٨١)انظرهما في الكتاب ١٩٤/٢ - ١٩٦ و ٤٩٨/٣ ، وانظر مجالس العلماء : ٥٦ - ٥٧ .

(٨٢)وهذا القول هو أعلى قولي سيبويه رحمه الله كما قال ابن جني في الخصائص ١٥٠/٣ ، وراجع التعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ .

(٨٣)في (ش) : (( لاه )) .

(٨٤)انظر الكتاب ٥٥٦/٣ .

(٨٥)كلمة (( ألفيت )) ساقطة من (ش) .

(٨٦)العبارة في (ش) : (( فهي وإن كانت ملفاة متفاة في النية ... )) .

(٨٧)جيألٌ وجيألةُ : الضبع . انظر : التعليقة على الكتاب ١٢/٤ ، واللسان (جأل)، وفيه : (( قال أبو علي النحوي : وربما قالوا : جيل بالتخفيف ، ويتركون الياء مصححةً ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاةً من اللفظ ، فهي مبقاةٌ في النية معاملةٌ معاملةَ المثبتةِ غير المحذوفة )) .

(٨٨)في (ش) : باب ، وفي (ص) : (( قاب )) .، ولعل ما أثبته الصحيح .

(٨٩)حيث إن الأصل : مرموي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء فأصبح مرمي .

(٩٠)اللوحة (٣/أ - ب) سقطت بكاملها من النسخة (ص) ، وهي تبدأ من اللوحة (5) في نسخة (ش).

(٩١)أي : التي في (( إله )) .

(٩٢)في (ش) : (( وأما الدلالة )) ، وانظر المخصص ١٣٩/١٧ .

(٩٣)انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٥٠٠/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ٣٤٠/١ .

(٩٤)قوله : (من أن يكون) ساقطٌ من (ش) .

(٩٥)الكتاب ١٩٥/٢ .

(٩٦)في (ش) : (مما يقربه) ، وانظر الكتاب ١٩٥/٢ .

(٩٧)لابن خالويه رد على أبي علي في مسائل هذا الكتاب ، ولأبي علي رد عليه في كتابٍ سماه (( نقض الهاذور )) ، وقد أورد العلامة البغدادي منه قدراً مهماً فيما يخص هذه الفقرة . انظر الخزانة ٢٨١/٢ ، وراجع التعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ .

(٩٨)البيتُ من مجزوء الكامل ، وهو لذي جدن الحميري كما نص السجستاني في كتابه (المعمرون والوصايا) ص : ٤٣ ، وانظر : مجالس العلماء : ٥٧ ، والخصائص ١٥١/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٨٨/١ ، ١٩٣/٢ ، والخزانة ٢/ ٢٨٠ .

(٩٩)كلمة (( مفتوحة )) ساقطة من (ش) .

(١٠٠)سورة الكهف : من الآية : ٣٨ .

(١٠١)ورد هذا التشبيه ابن كيسان انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٨٣/١ ، والخصائص ١٤١/٣ . وراجع : إعراب القراءات للعكبري ١١١/١، والتبيان ١٩/١ ، والبحر المحيط ٤١/١ .

(١٠٢)سورة البقرة : من الآية : ٤ وغيرها .

(١٠٣)لم أقف على قوله في المقتضب والكامل اعتماداً على فهارسهما .

(١٠٤)انظر الكتاب ٥٤١/٣ ، قال السيرافي : (( معنى قولنا : بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة ، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة بإخراجها بين الهمزة وبين الألف ؛ لأن الألف من الفتحة ، وذلك قولك : سال إذا خففنا سأل ، وقرا يا فتى إذا خففنا قرأ ، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو كقولنا : لوم تخفيف لؤم ، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة )) انظر شرح الكتاب ٥/٥ ـ أ (مخطوط) .

(١٠٥)انظر الكتاب ٥/٣ ، وسر الصناعة ١١٣/١، ١١٨، ٧٤٥/٢ ، واللسان (ويل) .

(١٠٦)في (ش) : (( أناس )) .

(١٠٧)الكتاب ١٩٥/٢ ـ ١٩٦، ٥/٣ .

(١٠٨)العين ٣٥٠/٨ ، وانظر الكتاب ٥/٣ .

(١٠٩)الفَذ : جاء في اللسان (فذذ) : (( وكلمةٌ فذةٌ وفاذةٌ : شاذةٌ )) .

(١١٠)انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمنصف ٢٢٧/٢ .

(١١١)يرد على الكسائي الذي حذف الهمزة من (( إليك )) في النقل المتقدم عنه ص: ٤٩ .

(١١٢)انظر المقتضب ٣١/٣ ، ورصف المباني : ٣٨٧ ، والجنى الداني : ٣٠٤ .

(١١٣)لأنها مركبةٌ من (( ها )) للتنبيه )) و (( لم )) فعلُ أمرٍ من لم الله أمره أي: جمعه .

(١١٤)قال : (( ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلتَ : أما زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم والفعل صلةٌ، فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له )) . الكتاب ٥/٣ .

(١١٥)العبارة في (ش) : (( سيبويه ولا كثير من أصحابه ويفسد قياس ... )) .

(١١٦)في (ش) : (( أسوغ )) .

(١١٧)النوادر : ٥٨٣ ، وانظر الكتاب ٥/٣ .

(١١٨)نقله ابن جني في سر الصناعة ٢٣٤/١ عن شيخه أبي علي .

(١١٩)في (ش) : (( لا يكون فيه الإدغام )) .

(١٢٠)انظر الكتاب ٤٣٧/٤ .

(١٢١)سورة الأعراف : من الآية : ١٤٣ .

(١٢٢)سورة الروم : من الآية : ٥٠ .

(١٢٣)سورة المائدة : من الآية : ٢٤ .

(١٢٤)الكتاب ٤٩٨/٣ ، وانظر : الانتصار: ٢٣٣، والتعليقة على الكتاب ٢٧٨/١ ، وكتاب الشعر: ٤٥ وما بعدها (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل البصريات ٩٠٩/٢، والصحاح (ليه) .

(١٢٥)قوله : (( عن الياء )) ساقطٌ من (ش) .

(١٢٦)انظر قولَ أبي العباس ورد ابن ولادٍ عليه في الانتصار : ٢٣٣ ، وانظر كلام سيبويه في الكتاب ١٩٥/٢ ـ ١٩٦ ، ٤٩٨/٣ . والعبارة في (ش) : (( فقال سيبويه : إن تقدير فعال ... )) .

(١٢٧)النص في الانتصار : ٢٣٣ .

(١٢٨)ويقال أيضاً (تُرتَب ، وتُرتُب) . ومعناها : الأمر الثابت . والتاء الأولى فيها زائدة لأنه ليس في الكلام كجعفُر ، وكذلك الاشتقاق يدل عليه لأنها من الشيء الراتب . الكتاب ١٩٦/٣ ، والتعليقة عليه لأبي علي ١١/٣ ـ ١٢. وانظر : المسائل البصريات ٧٩٤/٢، وسر الصناعة ١٢٠/١، ١٥٨، ١٦٨ ، والصحاح (رتب) .

(١٢٩)حيث هي من (مصر) . والمصير منها هو المِعى ، والجمع : أمصرةٌ ومصران مثل : رغيف ورغفان. انظر اللسان (مصر) .

(١٣٠)قوله : (( وعلى هذا بأنه أصل )) ساقط من (ش) .

(١٣١)زيادة يقتضيها السياق .

(١٣٢)والمسَلُ والمسِيلُ بمعنى المكان الذي يسيل فيه ماء السيل، والجمع : أمسلة ومسل ومسلان ومسايل . انظر اللسان (سيل ، مسل) .

(١٣٣)وهو قول سيبويه . انظر الكتاب ٩٣/٤ ، وسر الصناعة ١٥٤/١ .

(١٣٤)رجلٌ مأْلٌ : ضخم كثير اللحم تار . اللسان (مأل) .

(١٣٥)أي : يتبعه .

(١٣٦)فعلى الأول (هو يثفوه) معناه : هو يتْبعه ، ووزنه على هذا (أُفْعولة) ، والثاني (تأثفنا بالمكان) قال أبو زيد في النوادر : ٣٢٥ : (( يقال: تأثفنا بالمكان تأثفاً إذا أَلِفُوه فلم يبرحوه )) ووزنه على هذا (فُعلُوية) . وانظر كلام الفارسي على (( أثفية )) فيما يأتي من هذا الكتاب عند قول الشاعر :

وصالِياتٍ ككَما يؤَثْفَين

وراجع : المنصف ١٨٥/٢ ، واللسان (ثفا) ١١٤/١٤ .

(١٣٧)الأروى : جمع ُأروية ، وهي أنثى الوعول . وانظر المسائل البغداديات : ١٢٧ .

(١٣٨)الأفْكل : رِعدةٌ تعلو الإنسان . ولا فعلَ له . اللسان (فكل) .

(١٣٩)الأرطى : شجر ينبت بالرمل .

(١٤٠)انظر اللسان (روى) ٣٥١/١٤ .

(١٤١)انظر : المنتخب ٨٥/١ ، والصحاح (ربا) والتاج (أرب ، ربو) .

(١٤٢)ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(١٤٣)قوله : (( عين الفعل )) ساقط من (ش) .

(١٤٤)الدخَلُ : العيب .

(١٤٥)في (ش) : (( لكون الياء )) .

(١٤٦)أي : الألف .

(١٤٧)نسبة إلى (( زبينة )) اسم قبيلة . انظر الكتاب ٣٣٥/٣ ـ ٣٣٦ .

(١٤٨)رجز لرجل من حِمير كما في النوادر : ٣٤٧ ، وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكريات: ١١٤، وقبله :

يا بن الزبير طالَ ما عصيكا
وطَالَ ما عنيتَنَا إِليْكا

وانظر سر الصناعة ٢٨٠/١ ، والخزانة ٤٢٨/٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤٢٥ .

(١٤٩)في (ش) : (( قد اختلف فيه )) .

(١٥٠)في الصحاح (هور) : (( هار الجرفُ يهور هوراً وهؤوراً ، فهو هائر ، ويقالُ : جرفٌ هارٍ، خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائر ، وهو مقلوب من الثلاثي إلى الرباعي ، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكي السلاح )) .

(١٥١)في (ش) : (( فيما ذكرنا )) .

(١٥٢)فأصل الكلمة على هذا (أنْوق) على (أفْعل) ، قدمت الواو على النون فصارت : (أونُق) ، ثم قلبت الواو ياء فأصبحت (أينُق) على (أعفُل) . انظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، وشرح الشافية ٢٢/١ .

وفي نسخة (ش) : (( ياء )) .

(١٥٣)وهو الذي ذهب إليه المصنف في تعليقته على الكتاب ٢٦٤/٤ ، وهو قول سيبويه في الكتاب ٢٨٥/٤ حيث قال : (( كما جعلوا ياء أينق وألف يمان عوضاً )) . وانظر شرح التصريف للثمانيني : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، والنكت ١١٦٦/٢ .

(١٥٤)النوادر : ٣٩٢ دون نسبة ، وهما في المخصص ١١٨/١٤ ، ١٤٥/١٧ ، واللسان (زهق) . ويروى معهما بيتٌ ثالث هو :

وذاتِ أَلْياطٍ ومخ زاهِق

(١٥٥)انظر هذا التساؤل والجواب عنه في إيضاح الشعر : ٥٧ .

(١٥٦)في النسختين (فعل) .

(١٥٧)في اللسان (فوق): (( الفُوقُ من السهم : موضع الوتر ، والجمع : فُقًا ، مقلوب )) وأنشد البيت .

(١٥٨)من الهزج ، وهو للفِنْدِ الزماني (شهل بن شيبان) في شعره : ٣١٠ ، وينسب إلى امرئ القيس بن عابس ، وهو في شعره : ٣٧٧ (ضمن أشعار المراقسة) . وقد أنشده الفارسي في المسائل البصريات ٩٢٠/٢ .

(١٥٩)من الآية : ١٥٢ من سورة الأنعام ، وسور أخرى . وانظر السبعة : ٢٧٢ .

(١٦٠)في (ش) : (( لاه )) .

(١٦١)(( الأناس )) سقطت من (ش) .

(١٦٢)سبق في صفحة : ٤٧ .

(١٦٣)انظر صفحة : ٤٣ وما بعدها .

(١٦٤)الكتاب ٤٩٨/٣ .

(١٦٥)في (ش) : (( حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى )) .

(١٦٦)انظر الكتاب ١٩٦/٢ ، والمنصف ٢٢٧/٢ .

(١٦٧)في (ش) : (( علامة المنصوب )) .

(١٦٨)انظر كلام أبي علي عن هذه المسألة في كتابه إيضاح الشعر : ٥٠ .

(١٦٩)في (ش) : (( جاءني زيد قام ، تريد : قد قام زيد )) .

(١٧٠)سورة البقرة : من الآية : ٢٨ . التقدير : (( وقد كنتم )) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ .

(١٧١)الخارجي ، يمدح قوماً من الأزد نزل بهم متنكراً فأكرموه. والبيت من الطويل وهو في شعر الخوارج: ١٨٢ ، وراجع تخريجه هناك. وقد أنشده الفارسي في إيضاح الشعر : ٦٨، ٤٢٠، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١ .

(١٧٢)كقول الكميت :

طَرِبتُ وما شَوقاً إلى البِيضِ أَطْرب    ولا لَعِباً مِني وذُو الشيبِ يلْعب

أراد : أو ذو الشيب يلعب . وكقول عمر بن أبي ربيعة :

ثُم قَالُوا تُحِبها قُلْتُ بَهراً    عدد القَطْرِ والحصى والترابِ

أراد : أتحبها ، يدل عليه ما قبله . وانظر كلام ابن جني على ذلك في الخصائص ٢٨١/٢ .

(١٧٣)من الوافر ، وقد اختلف في نسبته، فنسب إلى أبي طالبٍ ، وإلى حسان رضي الله عنه ، ولم أقف عليه في شعرهما . وانظر : الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ١٣٠/٢، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٧/ ٣٥ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٥/٤ ، والخزانة ١١/٩ .

(١٧٤)من الطويل ، ولم أجده في النوادر اعتماداً على فهارسه ، وقد أنشده أبو علي في المسائل البغداديات: ٤٦٩ منسوباً إلى عمران بن حطان الخارجي ، ولم أجده في شعره ، ونقله عنه تلميذه ابن جني في سر الصناعة ٣٩٠/١. وانظر: شرح المفصل ٦/٧، ٢٤/٩ .

(١٧٥)من البسيط ، يخاطب الشاعر به ابنه لما سمع أنه يتمنى موته. انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٩/١، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ ، وسر الصناعة ٣٩٠/١ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٣٣٣/٤ .

(١٧٦)من الوافر ، وهو لِدثار بن شيبان النمري ، ونُسِب في الكتاب ٤٥/٣ إلى الأعشى ، ونسبه القالي في أماليه ٢/ ١٠٢ إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانيهما . قال الأعلم في تحصيل عين الذهب : ٣٩٩: ويروى للحطيئة ، وهو في ملحق ديوانه : ٣٣٨ . وفي شرح المفصل ٣٣/٧ هو لربيعة بن جشم . وانظر: معاني الفراء ٣١٤/٢ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦، ومختارات ابن الشجري : ٤١٥ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٥٠، والمغني : ٥١٩ ، وشرح أبياته ٦/ ٢٢٩ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٩٢/٤ . والندى : بعد الصوت ، والتقدير : لتدعي ولأدع على معنى الأمر .

(١٧٧)سورة الجاثية : من الآية : ١٤ .

(١٧٨)قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/٣ : (( فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط كأنه قولك : قم تصب خيراً )) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : { وقل لعبادي يقولوا } [الإسراء : ٥٣] . والجزم في (يغفروا) و(يقيموا) و(يقولوا) مختلف فيه على أقوال انظرها في التبيان ٧٦٩/٢ ، والدر المصون ٢٦٩/٤ (وهو أوفاها) ، والمغني : ٢٩٨ ، ٨٤٠ . وانظر : الكتاب ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢ ، والمقتضب ٨١/٢ - ٨٢ ، ومعاني القرآن وإعرا به ١٦٢/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٥/١ ، والمحرر الوجيز ٣٠٤/١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/

٤٧٧ ، وشرح الكافية ٢٤٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٢٦/٥ .

(١٧٩)سورة إبراهيم : من الآية : ٣١ . وقد نسب السمين الحلبي إلى أبي علي أنه يقول : (( إنه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ، ومعناه : أقيموا )) قال : (( وهذا مردود ... )) . الدر المصون ٢٧٠/٤ .

(١٨٠)انظر الكتاب ٤٩٨/٣ .

(١٨١)انظر الكتاب ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ ، وسر الصناعة ١٩٩/١ ، ٢٠٢ .

(١٨٢)انظر الكتاب ٢٦٢/١ ، والأصول ٢٤٨/٢ ، وإيضاح الشعر: ٦٣ .

(١٨٣)انظر الكتاب ٤٨٢/٤ ، والأصول ٤٣٢/٤ .

(١٨٤)انظر الكتاب ٤٨٢/٤ ، ٤٨٤ .

(١٨٥)هِبت وخِفت على (فَعِلتُ) ، وطُلْتُ على (فَعلْتُ) لقولهم: طويل . انظر المنصف ٢٣٨/١ ، ٢٤٧ .

(١٨٦)في (ش) : (( ولم يسكن في ضربت ، ولو كان المحذوف فقد داك ... )) .

(١٨٧)قال سيبويه : (( ومثل هذا قول بعضهم: (( علْماءِ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد: على الماء بنو فلان. وهي عربية )) . الكتاب ٤٨٥/٤ . وانظر الأصول ٤٣٤/٣ .

(١٨٨)قال سيبويه في الكتاب ٤٨٤/٤ : (( ومن الشاذ قولُهم في بني العنبر وبني الحارث : بلْعنْبر وبلْحارث بحذف النون )) ، والأصل : بني الحارث ، وبني العنبر ، واللام والنون قريبتا المخارج . وانظر الأصول ٤٣٣/٣ .

(١٨٩)في (ش) : (( المكرر من الأول )) .

(١٩٠)سورة محمد ﷺ : من الآية : ١٨ . وتخفيفُ الهمزة الأولى رواه سيبويه عن أبي عمرو . انظر الكتاب ٥٤٩/٣ ، والإقناع ٣٨٠/١

(١٩١)سورة المزمل : من الآية : ٢٠ .

(١٩٢)من (كأني ) حيث إن الأصل : كأنني ، فحذفت النون الوسطى .

(١٩٣)عمل (إن) المخففة في الاسم الظاهر مسألة خلافية . انظر الإنصاف ١٩٥/١ ـ ٢٠٨ ، والتبيين : ٣٤٧ ـ ٣٥٢ .

(١٩٤)أي : أجاز عمل (إن) المخففة في المضمر . وليس سيبويه الذي زعم أنها قراءةٌ ، بل نقل ذلك فقال في الكتاب ١٦٦/٣ : (( وزعموا أنها في مصحف ُأبي : { أَنْهم لا يقْدِرون } )) . والضبطُ في الكتاب (أنهم) بتشديد النون ، وهو خطأ .

(١٩٥)من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر : معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والمنصف ١٢٨/٣، والأزهية: ٦٢ ، والإنصاف ٢٠٥/١ ، ورصف المباني : ١٩٦ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، وغيرها . قال ابن جني بعد الاستشهاد بالبيت : (( خففها وأعملها في المضمر ، وهذا بعيد ؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وكان حكمه إذا أعملها في المضمر أن يثقلها ، ولكنه حمل المضمر على المظهر، وهو شاذ )) .

(١٩٦)انظر الكتاب ٥٠٥/٣ ، والمسائل البغداديات : ١٦٢ ، وسر الصناعة ٥٤٦/٢ .

(١٩٧)في (ش) : (( بك لأفعلن )) .

(١٩٨)قال سيبويه (رحمه الله) في الكتاب ١٦٣/٣ ـ ١٦٤ : (( لا تُخففُها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنتَ تريد الثقيلةَ مضمراً فيها الاسم )) .

(١٩٩)ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢٠٠)أي :من (( لاه )) ، فالمحذوف على قول سيبويه لام الجر ؛ لأن الأصل : لله ، وراجع ما سبق في صفحة : ٦١ .

(٢٠١)في (ش) : (( لا تكسر مع المظهر ولا تفتح )) . وانظر إيضاح الشعر : ٥٦ .

(٢٠٢)من بيت مهلهل بن ربيعة :

يا لَبكْرٍ أَنشِروا لي كُليباً        يا لَبكْرٍ أيْنَ أَيْن الفِرار

وهو من المديد في ديوانه: ٣٢، وانظر الكتاب ٢١٥/٢ ، وشرح أبياته ٤٦٦/١ ، واللامات : ٨٧ ، والخصائص ٢٢٩/٣ والخزانة ١٦٢/٢

(٢٠٣)وهو مذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه سيبويه . انظر الكتاب ٥٤٩/٣ ، والإقناع ٣٨٠/١ .

(٢٠٤)تخفيف الثانية قراءة ورش وقنبل . انظر الإقناع ٣٧٨/١ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٢٠٥)سورة هود : آية : ٧٢ .

(٢٠٦)من الوافر ، ولم أقف على نسبته . وانظر : سر الصناعة ٧٢١/٢ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ١/ ١٨١، ٢٩٩، والممتع ٦١١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٣١ ، ورصف المباني : ٣٤١ ، والخزانة ٣٥٥/١٠ . وجه الاستشهاد أنه حذف الألف التي بعد اللام من لفظ الجلالة في الشطر الأول .

(٢٠٧)الكتاب ١٣٢/٤ .

(٢٠٨)الذي في الكتاب ١٣٢/٤ : ماد وجاد .

(٢٠٩)انظر الكتاب ١٢٢/٤ ، ١٣٢ بغير لفظه ، وانظر التعليقة عليه لأبي علي ١٩٠/٤ .

(٢١٠)في (ش) : (( متحركة )) .

(٢١١)الكتاب ١٢٢/٤ .

(٢١٢)في الكتاب : (( وقالوا في الجر ... )) .

(٢١٣)معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ـ ٤٩ .

(٢١٤)جاء الحديث عن الآية (٧) من سورة الفاتحة في المسألة [١٧] حيث جمعها الفارسي مع الآية (٧١) من سورة البقرة كما هي عادته في جمع بعض الآيات مع غيرها لمناسبة بينها .

(٢١٥)هذا رأي الخليل ، وأغلب البصريين على أنه اسم مضمر والضمائر المتصلة به حروف لا موضع لها . وذهب الكوفيون إلى أن الضمائر المتصلة به هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد، وبعضهم ذهب إلى أنه بكماله هو الضمير . والمسألة خلافية انظرها في الإنصاف ٦٩٥/٢ . وراجع : إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢١٦)في (ص) : إياك .

(٢١٧)انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ . والشواب : جمع شابة .

(٢١٨)عبارة (( قال أبو علي رحمه الله )) أو (( أيده الله )) تكررت كثيراً في نسخة دون أخرى ، ولن أكرر الإشارة إليها .

(٢١٩)انظر الحديث عن (إيا) مفصلاً في سر الصناعة ٣١٢/١ ، ٦٥٥/٢ .

(٢٢٠)قوله : (( دون الموضعين الآخرين )) وضعت في (ش) بعد كلمة (النصب) السابقة .

(٢٢١)ما بين القوسين ساقطٌ من (ش) .

(٢٢٢)ما بين القوسين ساقط من (ص) .

(٢٢٣)في هذه المسألة خلاف واسع بين العلماء انظر تفصيله في: سر صناعة الإعراب ٣١٢/١ ـ ٣١٨ ، ٦٥٥/٢ ، حيث نقل ابن جني عن أبي علي جل كلامه هنا ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، وراجع كتاب من آراء الزجاج النحوية ص: ٣٧ ـ ٤٦ ففيه بسطٌ للمسألة .

(٢٢٤)انظر العين ٤٤٠/٨ ـ ٤٤١ . والمرجع السابق .

(٢٢٥)في (ش) : وحكى أبو العباس عن أبي الحسن ...

(٢٢٦)أي : غير مضاف .

(٢٢٧)في (ش) : الإضافات .

(٢٢٨)الكتاب ٢٧٩/١ .

(٢٢٩)الموضع السابق .

(٢٣٠)في النسختين : (( التاء )) ، ولعل ما أثبت الصواب .

(٢٣١)البصريون يرون أن (كِلا) ومثله (كلتا) اسم مفرد لفظاً مثنى معنى ، أما الكوفيون فيرون أنهما مثنى لفظاً ومعنى . انظر تفصيل ذلك في شرح أبيات الإيضاح للقيسي ٤٠٤/١ـ٤٠٨ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ ، وقد استوفى الفارسي رحمه الله الحديث عن (كلا) وما تضاف إليه في (( المسائل الشيرازيات )) : ١٠٨ ـ ١٢٥ (مخطوط) .

(٢٣٢)العبارة من قوله قبل الشاهد : (( نحو قوله )) إلى هنا من نسخة (ش) ، وفي ص : جاءت العبارة هكذا: (( نحو قوله :

وكِلاهما في كفه يزنيةٌ   كِلا الفريقين اشتَهر
والسريجياتُ يخْطفْن القَصر

وقال الشماخ : ... )) . ويظهر أن فيه خلطاً وتحريفاً .

وقوله : (( والسريجِياتُ يخْطفْن القَصر )) بيتٌ للعجاج في ديوانه : ٤٢ ، وصحة روايته :

(( وبالسريجيات يخطفن القصر ))

والسريحياتُ : ضرب من السيوف منسوبةٌ إلى شيء . ورواها ابن سيده : (( السريجيات )) بالجيم المعجمة ، قال : (( والسريجيات (بالجيم) منسوبةٌ إلى قينٍ يقالُ له : سريج ، قال العجاج :

والسريجيات يخطفن القصر ))

والقصر : أصولُ الأعناق ، الواحد : قصرة . انظر جمهرة اللغة ١٢٨١/٣ ، والمخصص ٢٥/٦ . ويزنيةٌ : رماح منسوبةٌ إلى ذي يزن (أحد ملوك حمير) ، تنسب إليه لأنه أول من عملت له . اللسان (يزن) . والهندوانيات : السيوفُ المنسوبة إلى حديدِ بلاد الهند .

وقد أنشد الفارسي الشطر الأول من الشاهد في مسائله الشيرازيات : ١١٠ (مخطوط) ، والشطر الثاني في اللسان (خطف) .

(٢٣٣)من الوافر ، وهو للشماخ بن ضرار الغطفاني في ديوانه: ٣١٩، وهو مطلع قصيدة له في مدح عرابةَ بن أوس رضي الله عنه (من بني مالك بن الأوس ، صحابي جواد ، من سادات المدينة المشهورين، أدرك حياة النبي e وأسلم صغيراً ، وفد الشام في أيام معاوية رضي الله عنه ، وله معه أخبار ، توفي بالمدينة نحو سنة (٦٠ هـ) ، اتصل به الشماخ ومدحه ، وهو الذي يقول الشماخ فيه :

إذا ما رايةٌ رفعتْ لِمجدٍ  تلقاها عرابةُ باليمين

فأجزل عرابةُ عطاءه . انظر الإصابة ترجمة : ٥٥٠٠ ، والخزانة ٣٤٩/٤ ، ٣٥٣) .

والبيت في : المحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ . وطُوالةَ: موضع ببرقان فيه بئر ... وقال نصر : طُوالةَ : بئر في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... )) وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤ . وأروى : اسم محبوبته .

(٢٣٤)معاني القرآن وإعرابه ٤٩/١ .

(٢٣٥)وهو قول الكوفيين . انظر مشكل إعراب القرآن ٧٠/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ .

(٢٣٦)انظر ما سبق في صفحة : ٧٦ .

(٢٣٧)ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢٣٨)انظر الكتاب ٤١٠/٢ ـ ٤١١، والذي في الكتاب : (( وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضرب منًا )) .

(٢٣٩)معاني القرآن وإعرابه ٦٥/١ ـ ٦٦ . وفي (ش) جاء في البداية قوله : (( ومن السورة التي يذكر فيها البقرة قال في قوله عز وجل )) .

(٢٤٠)انظر معاني القرآن للفراء ٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٩/١ .

(٢٤١)سورة آل عمران : ١ ـ ٢ .

(٢٤٢)وهو قول سيبويه كما سيمر بعد قليل ، وانظر الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢٤٣)محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي ، أستاذ الكسائي والفراء ، كان رجلاً صالحاً ، وهو أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين . انظر أخباره في : طبقات اللغويين والنحويين : ١٢٥، ونزهة الألبا: ٥٤ ، وبغية الوعاة ٨٢/١ . ولم أقف على هذه القراءة فيما اطلعت .

(٢٤٤)في (ش) : (( وقع الفعل )) .

(٢٤٥)ما بين القوسين ساقط من (ش) .

(٢٤٦)في (ش) : (( إدخال )) .

(٢٤٧)الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢٤٨)أجازه الأخفش مع إجازته قولَ سيبويه أيضاً ، قال في معاني القرآن ٢٢/١ ـ ٢٣ : (( فالميم مفتوحةٌ لأنها لقيها حرفٌ ساكن ، فلم يكن من حركتها بد . فإن قيل : فهلا حركت بالجر ؟ فإن هذا لا يلزم فيها ؛ إنما أرادوا الحركة ، فإذا حركوها بأي حركةٍ كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها ، ولو كانت كُسِرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة )) . وانظر ما يأتي في صفحة : ٩١ وما بعدها .

(٢٤٩)في (ش) : تخفيف .

(٢٥٠)في (ص) : يختاف .

(٢٥١)سورة ص: الآيتان : ٤١ ـ ٤٢ .

(٢٥٢)سورة الجن : آية : ١٦ .

(٢٥٣)في (ص) : ملغاة .

(٢٥٤)في (ش) : وإذا أمكن .

(٢٥٥)ساقطٌ من (ش) .

(٢٥٦)ساقط من (ش) .

(٢٥٧)انظر الكتاب ٥٤٥/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣/١ .

(٢٥٨)في (ش) : (( قبلها )) .

(٢٥٩)انظر الكتاب ٥٤٥/٣ .

(٢٦٠)في (ش) : سدورة . وانظر المسائل المشكلة (البغداديات) : ١٩٠ .

(٢٦١)سورة التوبة : آية : ٤٢ .

(٢٦٢)يقال : (( لَقَضو الرجلُ )) إذا بالغتَ في الخبر عنه بجودة القضاء . قُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، حيثُ إن الأصل (لقَضو الرجل) بضم الضاد ، ثم أسكنت ونويت الضمة فيها .

(٢٦٣)من (( لقَضو )) فيقال : لَقَضو .

(٢٦٤)مخفف (( نؤي )) حيث أقروا الواو وإن كانت ساكنة قبل ياء ، وإنما هو لما فيها من نية الهمزة. انظر المنصف ١٢٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٨٦/٢ . والنؤي : الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر . انظر اللسان (نأى) .

(٢٦٥)انظر التكملة : ٢١٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، وسر الصناعة ٤٨٥/٢ .

(٢٦٦)الأصل : (( رويا )) تخفيف (( رؤيا )) ، إلا أنهم أجروا الواو في (( رويا )) وإن كانت بدلاً من الهمزة مجرى الواو اللازمة ، فأبدلوها ياء وأدغموها في الياء بعدها فقالوا : ريا ،كما قالوا : طويتُ طَيّا ، وشويتُ شيا ، وأصلها : طوياً وشوياً ، ثم أبدلوا الواو ياء ، وأدغموها في الياء فصارت طياً وشياً، فعلى هذا قالوا : ريا . انظر سر الصناعة ٤٨٦/٢ .

(٢٦٧)سورة النجم : آية : ٥٠ ، وانظر السبعة : ٦١٥ ، والحجة لأبي علي ٢٣٧/٦ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ ـ ١٩٢ .

(٢٦٨)بسطه في المسائل البغداديات : ١٩٠ ـ ١٩٤ ، والحجة ٢٣٧/٦ ـ ٢٤٠ .

(٢٦٩)انظر التكملة : ٢١٥ ، والمسائل البغداديات : ١٩١ ، والحجة ٢٣٧/٦ .

(٢٧٠)انظر الكتاب ٤٤٥/٤ ، والمسائل البغداديات : ١٨٩ ، والنكت ١٢٥٣/٢ .

(٢٧١)في (ص) : القليل إلى الكثير .

(٢٧٢)ساقط من (ش) .

(٢٧٣)أي : في الفاتحة .

(٢٧٤)أي : همزة الوصل من (أل) التعريف .

(٢٧٥)في (ش) : لثبتت موصولة .

(٢٧٦)جاءت هذه العبارة في (ش) بعد البيت مع زيادة غير واضحة كما سيأتي .

(٢٧٧)انظر ماسبق في صفحة : ٤٦ ـ ٤٧ .

(٢٧٨)سبق ذكره في صفحة : ٤٧ .

(٢٧٩)جاء النص في نسخة (ش) : (( وهذا حكاه أبو بكرٍ عن أبي العباس عن أبي عثمان ، وحكى حكايةً عن زيادٍ فيها والالا فيه )) .

(٢٨٠)قال في الكتاب ٢٦٥/٣: (( فإن قلتَ: ما بالي أقول: واحد اثنان فأُشِم الواحد ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف ؟ فلأن الواحد اسم متمكن ، وليس كالصوت )) .

(٢٨١)انظر معاني القرآن للأخفش ١٩/١ .

(٢٨٢)ساقط من (ص) .

(٢٨٣)الكتاب ١٥٣/٤ .

(٢٨٤)انظر بداية كلام أبي علي .

(٢٨٥)سورة الشورى : الآيتان : ١ ـ ٢ .

(٢٨٦)ساقط من (ص) .

(٢٨٧)معاني القرآن ٢٢/١ قال الأخفش: (( ولو كانت كُسِرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغة )) .

(٢٨٨)في (ش) : ولم يحك عن سيبويه .

(٢٨٩)الكتاب ٢٥٨/٣ ، وهي قراءة عيسى بن عمر . انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، وإعراب القرآن

للنحاس ٤٤٩/٣ ، ومختصر الشواذ : ١٤٤ ، والمحتسب ٢٨١/٢ .

(٢٩٠)انظر إعراب القراءات الشواذ ٣٨٨/٢ ، ٥٠٥ .

(٢٩١)قال في الكتاب ٢٥٨/٣ : (( ويجوز أيضاً أن يكون (ياسين) و(صاد) اسمين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمتَ الأسماء غير المتمكنة الحركاتِ نحو : كيفَ ، وأين ، وحيثُ ، وأمسِ )) .

(٢٩٢)يقصد كسر الميم من { الم الله } .

(٢٩٣)معاني القرآن ٢٢/١ .

(٢٩٤)معاني القرآن وإعرابه ٦٦/١ .

(٢٩٥)في (ش) : جاز .

(٢٩٦)يقال : أغيلت المرأة ولدها : سقته الغَيل وهو لبن المأتية أو لبن الحبلى ، وأغيلت الغنم إذا نُتجت في السنة مرتين . اللسان (غيل)

(٢٩٧)معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ – ٦٥ . من باب فواتح السور ، وهذه المسألة متقدمة على سابقتها عند الزجاج في المعاني ، حيث إنه قدم قبل البدء بسورة البقرة بباب عن حروف التهجي ذكر فيه (ص) وغيره من الحروف التي افتتحت بها بعض السور .

(٢٩٨)الحسن بن يسار البصري ، إمام أهل زمانه علماً وعملاً ، توفي سنة ١١٠ هـ . غاية النهاية ٢٣٥/١. وانظر القراءة في : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ ، ومختصر الشواذ : ١٣٩ ، والمحتسب ٢٣٠/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٨٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٨٣/٧ .

(٢٩٩)عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم ، المقرئ النحوي البصري . توفي سنة ١١٧ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٢ ، ومراتب النحويين : ٣١ ، وإنباه الرواة ١٠٤/٢ .

(٣٠٠)عيسى بن عمر الثقفي ، المقرئ النحوي البصري ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وعنه أخذ الخليل ابن أحمد . من تصانيفه الإكمال والجامع في النحو ، وهما مفقودان . توفي سنة ١٤٩ هـ . أخبار النحويين البصريين : ٤٩، وإنباه الرواة ١٠٤/٢ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ .

(٣٠١)معاني القرآن ٢٠/١ .

(٣٠٢)أي : الزجاج .

(٣٠٣)أي : الأخفش . انظر معاني القرآن ٢٠/١ .

(٣٠٤)في (ش) : (فأ أقول) وهو رمز للفارسي نفسه كما ورد في مصنفاته الأخرى كالبصريات كثيراً .

(٣٠٥)انظر المحتسب ٢٣٠/٢ . وفي معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ : (( كأنه قال : صاد الحق بعملك أي : تعمده )) .

(٣٠٦)انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ٦١، وجواهر الأدب: ١٩٨، والجنى الداني: ١٥٤ .

(٣٠٧)نقله عنه ابن جني في المحتسب ٢٣٠/٢ .

(٣٠٨)وردت هذه العبارة في (ش) عقب البيت مباشرة .

(٣٠٩)من السريع لامرئ القيس في ديوانه : ١١٩ ، وانظر الخصائص ٧٦/٣ . وهو ثاني أبيات قصيدته التي مطلعها :

يا دار ماويةَ بالحائلِ    فالسهبِ فالخَبتَين من عاقِلِ

(٣١٠)سورة القيامة : آية : ١٨ .

(٣١١)أي : قراءة الحسن البصري (( صادِ )) بالكسر .

(٣١٢)في (ش) : القراءة .

(٣١٣)في (ش) : وجه .

(٣١٤)سورة الأحزاب : آية : ٢ .

(٣١٥)معاني القرآن ٣٩٦/٢ .

(٣١٦)سورة يوسف : آية : ٣٥ .

(٣١٧)وهذا قول أبي العباس المبرد حيث اعترض على سيبويه ، وخطأ تفسيره ، وأبدى رأيه قائلاً :

(( كأنه والله أعلم : ثم بدا لهم بدو ، قالوا : ليسجننه ، ولم يذكر (قالوا) لدلالة الكلام عليه )) . انظر: الانتصار : ١٨٧ .

وهناك قولان آخران : أولهما : لسيبويه وهو أن الفاعل (ليسجننه) .

وثانيهما : أن معنى بدا له في اللغة ؛ أي : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، فالمعنى : ثم بدا لهم أي : لم يكونوا يعرفونه

، وحذف هذا لأن في الكلام عليه دليلاً ... انظر الكتاب ١١٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢ .

(٣١٨)أي الفراء . انظر معاني القرآن ٣٩٧/٢ .

(٣١٩)سورة الشمس : آية : ٩ .

(٣٢٠)في (ش) : (( ذكرناه )) .

(٣٢١)في (ش) : (( في النية )) .

(٣٢٢)سورة آل عمران : آية : ١٥٨ .

(٣٢٣)سورة الشعراء : آية : ٤٩ . وفي (ش) : (( ولسوف )) .

(٣٢٤)سورة الحج : آية : ١٣ . وانظر المسألة [ ٨٩ ] .

(٣٢٥)أي: في جواب القسم . انظر معاني القرآن ٣٩٧/٢ .

(٣٢٦)سورة ص: آية : ٦٤ . وقد أقحم في نسخة (ش) بعد الآية كلمة (فالجواب) .

(٣٢٧)عبارته في معاني القرآن ٣٩٧/٢ : (( فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم )) .

(٣٢٨)سورة المؤمنون : آية : ٣٤ .

(٣٢٩)سورة الفرقان : آية : ٧ .

(٣٣٠)سورة الإسراء آية : ٤٧ ، وسورة الفرقان : آية : ٨ .

(٣٣١)سورة يوسف : آية : ١٠٩ ، والنحل : آية : ٤٣ . وفي (ش) : { وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً } وهي في الأنبياء : ٧ .

(٣٣٢)سورة الأنبياء : آية : ٨ .

(٣٣٣)معاني القرآن وإعرابه ٦٤/١ .

(٣٣٤)معاني القرآن ٢٠/١ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٠/٣ . وراجع ما سبق من حديث عن (( صاد )) وقول أبي الحسن فيها في المسألة السابقة .

(٣٣٥)الكتاب ٢٥٨/٣ . قال سيبويه: (( وقد قرأ بعضهم: { ياسين والقرآن }، و{ قافَ والقرآن }، فمن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجمياً ، ثم قال : اذكُر ياسين . وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه )) .

(٣٣٦)ساقطٌ من (ش) .

(٣٣٧)صدر بيتٍ لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٦١/٣ ، وهو بتمامه :

ألا رب من قَلبي له اللهَ نَاصِح      ومن قلبه لي في الظباءِ السوانِح

وانظر : الكتاب ١٠٩/٢ ، ٤٩٨/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٥١٣ ، والمخصص ١١١/١٣ ، وشرح المفصل ١٠٣/٩ . والشاهد فيه : نصب المقسم به وهو لفظ الجلالة لما حذف حرف الجر ، وأوصل إليه الفعلَ المقدر ، والتقدير : أحلف بالله ، ثم حذف الجار ، فعملَ الفعلُ فنصب . والسانح من الظباء : ما أخَذَ عن ميامن الرامي فلم يمكنه رميه حتى يتحرفَ له فيتشاءم به .

(٣٣٨)سورة ص : آية : ٢ .

(٣٣٩)سورة ق : آية : ٢ .

(٣٤٠)سورة الليل : الآيات : ١ ـ ٣ .

(٣٤١)انظر الكتاب ٥٠١/٣ .

(٣٤٢)سورة القلم : آية : ٢ .

(٣٤٣)معاني القرآن وإعرابه ٧٢/١ ـ ٧٣ .

(٣٤٤)ساقط من (ش) .

(٣٤٥)في (ش) : أقيم .

(٣٤٦)عبارة : (( قال أبو علي أيده الله )) ساقطة من (ش) .

(٣٤٧)الكتاب ٥٤/٤ ، قال سيبويه (رحمه الله) : (( وزعموا أن بعض العرب يقولُ : يئس يئس فاعلم ، فحذفوا الياء من (يقولُ) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو ، فهذه في القلة مثلُ : يجد )) .

(٣٤٨)الكتاب ٥٤/٤ ـ ٥٥ ، قال سيبويه (رحمه الله) : (( وإنما قل مثلُ (يجد) لأنهم كرهوا الضمةَ بعد الياء ،كما كرهوا الواو بعد الياء فيما ذكرتُ لك ، فكذلك ما هو منها ، فكانت الكسرةُ مع الياء أخف عليهم ، كما أن الياء مع الياء أخف عليهم ... )) .

(٣٤٩)الكتاب ٢٧٩/٤ ، وانظر : التعليقة عليه ٢٦٠/٤ ـ ٢٦١ ، والنكت ١١٦٥/٢ .

(٣٥٠)ساقطٌ من (ص) .

(٣٥١)الكتاب ٢٨٠/٤ ، وهو عجز بيت من الطويل لليلى الأخْيلية في ديوانها : ٥٦ ، وفيه (مرنب) بدل (مؤرنب) . وصدره :

تَدلتْ على حص الرؤُوس كأنها

تصفُ قَطاةً تدلت على فراخها وهي حص الرؤوس لا ريش لها ، والحص: جمع أحص وحصاء من حص شعره إذا انجرد وتناثر . وكُرات: جمع كُرة .

وانظر الشاهد في : المقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

(٣٥٢)من السريع، وهو لخُطام المجاشعي ، انظر: الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٨٠/٤ ، والمنصف ١٩٢/١، وشرح شواهد شرح الشافية: ٥٩. والبيت أنشده المصنف في المسائل البغداديات: ٣٩٨، والمسائل البصريات ٥٣٨/١، وراجع الخزانة ٣١٣/٢ وأماكن أخرى منه .

(٣٥٣)انظر المنصف ١٩٣/١ ، وسر الصناعة ١٧٣/١ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩ ـ ٦٠ .

(٣٥٤)ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ . ولم أقف على نقله هذا فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣٥٥)هو محمد بن زياد الأعرابي ، نحوي عالم باللغة والشعر ، راويةٌ كثير الحفظ . سمع الأعراب واستكثر منهم . قرأ على المفضل ، وجالس الكسائي . من أشهر تصانيفه (النوادر) . توفي سنة ٢٣١ هـ . انظر أخباره في : طبقات النحويين : ١٩٥ ، وإنباه الرواة ١٢٨/٣ ، ومعجم الأدباء ١٨٩/١٨ ، ووفيات الأعيان ٣٠٦/٤ .

(٣٥٦)المنصف ١٩٣/١ .

(٣٥٧)النوادر : ٣٢٥ . وكلمة (( يقال )) ساقطة من النسختين ، والتوجيه من النوادر .

(٣٥٨)في (ص) : الواو .

(٣٥٩)في (ص) : الياء .

(٣٦٠)أدحِي النعام : هو موضعها الذي تفرخ فيه . وهو (أُفعولٌ) على هذا ، انظر الصحاح (دحا) . قال ابن سيده في المحكم : (( يكون من الياء والواو )) المحكم ٣٢٩/٣ .

(٣٦١)وهي المسائل المعروفة بـ(البغداديات) : ١٢٧ ـ ١٣٠ .

(٣٦٢)تكملة يستقيم بها السياق ، وانظر اللسان (ربا) .

(٣٦٣)انظر اللسان (أرب) ، والتاج (أرب) ٣٠١/١ .

(٣٦٤)انظر غريب الحديث لابن الجوزي ١٨/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٦/١ . وتكملته : (( أنه أُتي بِكَتِفٍ مؤَرّبةٍ فأكلها وصلى ولم يتوضأ )) . ومؤَرّبة : أي متوفرة لم ينقص منها شيء .

(٣٦٥)انظر الصحاح واللسان (أرب) .

(٣٦٦)المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، ولم أقف على قوله هذا في الجمهرة ، وانظر اللسان (ربا) ٣٠٧/١٤ .

(٣٦٧)انظر اللسان (ثبا) .

(٣٦٨)أي باب (( أُربية )) و (( أُثفية )) و (( وأُروية )) التي سبق الحديث عنها آنفاً .

(٣٦٩)لم أقف عليه .

(٣٧٠)أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بـ(قطرب) ، لازم سيبويه وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به . توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر معجم الأدباء ٥٣/١٩ ، وبغية الوعاة ٢٥٢/١ .

(٣٧١)من المتقارب ، في ديوانه : ١٠٣ ، يمدح قيس بن معديكرب . وقد أنشده أبو علي في المسائل البصريات ١/ ٢٦٧ ، والمسائل الحلبيات : ٣٦٨ ، ٣٧٤ . وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٩٣ ، والخصائص ٣/ ١٩٤ ، والمحتسب ٦٣/١ ، والمنصف ١٦٣/١ ، والمخصص ١٠١/١٣ ، والخزانة ٢١٨/٧ (عرضاً) .

وأَبيلي (ويقال: أبيلي): صاحب أبيل وهي العصا التي يدق بها الناقوس، وفيها لغاتٌ انظرها في الخزانة نقلاً عن صاحب القاموس . والهيكل: موضع في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان. وصلب : صور فيه الصليب . (الديوان) ، وانظر المعرب : ٣١ .

(٣٧٢)انظر المسائل البصريات ٢٦٧/١ ، والمعرب : ٣١ .

(٣٧٣)قال أبو علي في المسائل البصريات ٢٦٧/١: (( وإن كان على (أفْعلي) فهو خارج عن أمثلتهم ... ولو قيل :

هو (أفْعلي) ولكنه جاز لأن فيه ياءي النسب ، وهما يشبهان هاء التأنيث بدلالة : زنجي وزنج ، ورومي وروم ، وقد جاء في هاء التأنيث (مفْعلة) ، وليس في الأصول (مفْعل) ، فكذلك يجوز: أفْعلي وإن لم يكن في الأصول (أفْعلٌ) لكان وجهاً )) .

(٣٧٤)من الطويل ، وهو جزء من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ٧٢/١ وفيه: (( بها أبلَتْ ... )) ، والضمير راجع إلى الظبية المتقدم ذكرها . وتكملة البيت :

فَقَد َأبلَتْ شَهري رِبيعٍ كليهما  فَقَد مار فيها نَسؤُها واقتِرارها

مار : ماج وذهب وجاء . ونسؤها : بدء سمنها . واقترارها : يقال: تقررت الإبل إذا أكلت اليبيس والحِبة فعقدت عليها الشحم ، فخثرت أبوالها فيتجسد على أفخاذها . (شرح الديوان).

(٣٧٥)انظر جمهرة اللغة ١٠٢٧/٢ .

(٣٧٦)الكتاب ٢٦٦/٤ ، قال رحمه الله : (( ولا نعلم في الكلام فَيعل ولا فَيعِل في الاسم والصفة )) .

(٣٧٧)رجلٌ إنقَحل وامرأةٌ إنقحلَةٌ : مخلَقان من الكبر والهرم ، أنشد الأصمعي في كتاب الإبل : ١٦٣ (ضمن الكنز اللغوي) :

لما رأتْني خَلَقاً إنقَحلاً

قال ابن جني: ينبغي أن تكون الهمزة في (إنقحل) للإلحاق بما اقترن بها من النون في باب (جِردحل). انظر الخصائص ٢٢٩/١ ، وشرح التصريف للثماميني : ٢٦٣ .

وجاء رسم العبارة في نسخة (ش) : (( وذلك في حروف حري واسمل )) .

(٣٧٨)ياء النسب عديلة هاء التأنيث في السقوط ، فتثبت في المفرد ، وتسقط في الجمع . انظر المحكم ٢١٣/٧ ، والمخصص ١٠١/١٦ .

(٣٧٩)من قوله: (( أنشدنا )) في أول المسألة ، إلى هنا نقله ابن سيده في المخصص ١٠١/١٣ .

(٣٨٠)معاني القرآن وإعرابه : ٧٣/١ .

(٣٨١)في (ص) : آزر .

(٣٨٢)في (ش) : بالاعتلال .

(٣٨٣)هي كثيرة في القرآن ، وانظر: السبعة : ١٣٣ ، والإقناع ٤٠٨/١ .

(٣٨٤)قال ابن سيده في المحكم ٣٤١/٧ : (( الجؤنة : سلَيلة مستديرة مغشاة َأدماً يجعل فيها الطيب والثياب، والجمع : جؤَن ، وكان الفارسي يختار جونة بغير همز ، ويقول : هو من الجون الذي هو أسود ؛ لأن الجونة موضع الطيب ، والغالب على لون الطيب السواد )) ، وانظر الصحاح (جون) .

(٣٨٥)كلمة (( كان )) ساقطة من (ص) .

(٣٨٦)سورة الأعرف : آية : ٧٧ ، وسورة هود : آية : ٦٢ . قال سيبويه رحمه الله في كتابه ٣٣٨/٤:
(( وزعموا أن أبا عمرٍو قرأ : { يا صالِحيتِنَا } جعل الهمزةَ ياء ، ثم لم يقلبها واواً ،
ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً . وهذه لغةٌ ضعيفةٌ ؛ لأن قياس هذا أن تقولَ : يا
غلاموجلْ )) .

(٣٨٧)تحدث الفارسي عن تخفيف الهمز في المسألة [١٠٧] فلتنظر .

(٣٨٨)ما بين القوسين لم يرد في (ش) .